المعهد العالى
للدراسات
المتطورة
بالقطامية

الإقتصاد الكلى

الدكتورة

رباب فتحى عبد العزيز نجم

ماجستير الإقتصاد جامعة عين شمس

دكتوراه الفلسفة فى الإقتصاد

جامعة عين شمس

CamScanner

بسم الله الرحمن الرحيم

صدق الله العظيم

سورة يوسف (76)

CamScanner

المقدمة:

علم الاقتصاد Economics هو ذلك العلم الاجتماعي الذي يدرس سلوك الأفراد من ناحية اشباع حاجاتهم المتعددة من الموارد المحدودة . وينقسم التحليل الاقتصادي الى فرعين رئيسين هما الاقتصاد الحزئي ، والاقتصاد الكلي.

فالاقتصاد الجزئي Micro-economics هو ذلك الجزء من الاقتصاد الذي يهتم بسلوك الجزئيات ، ويتعامل مع الوحدات الفردية في الاقتصاد وهي عادة الفرد والأسرة والمنشأة Firm حيث يركز على والوحدات الفردية في الاقتصاد، وسلوك المستهلك والكيفية التي توزع بها الأسرة دخلها بالإنفاق على مختلف السلع والخدمات. كما يهتم الاقتصاد الجزئي بتحديد مستوى الإنتاج الذي يمكن المنشأة من تعظيم أرباحها .

أما الاقتصاد الكلي Macro-economics فنجده على النقيض من ذلك حيث يتناول دراسة المواضيع الاقتصادية ذات الحجم الكبير، فيتعامل مع الاقتصاد القومي في مجموعه متجاهلا الوحدات الفردية ، وكثير من المشاكل التي تواجهها . ويركز على الاقتصاد القومي في مجمله ، فالاقتصاد الكلي يهتم بالناتج الكلي للاقتصاد والمستوى العام للأسعار وليس بالناتج ومستوى الأسعار في كل منشأة على حدة ، كما يهتم بدراسة قضايا كلية كالرواج والكساد واجمالي ناتج الاقتصاد القومى ، ومعدلات التضخم والبطالة وبالتالي فهو يتعامل مع الموضوعات الاقتصادية الرئيسية والمشاكل المعاصرة التي تؤثر في أداء الاقتصاد القومي ، وهو محور دراستنا في هذا الكتاب حيث سيتناول المؤلف الخطوط الرئيسية في الاقتصاد الكلي مقسمة الى الفصول التالية :

يتناول الفصل الأول : المصطلحات الأساسية في علم الاقتصاد . حيث جرى العرف على أن يبدأ كتاب الاقتصاد بايضاح بعض المصطلحات المفيدة واللازمة لجعل القارئ أكثر الماماً وتفهماً للموضوعات الاقتصادية .

بينما يتناول الفصل الثاني : الطلب الكلي والعرض الكلي . باعتبارهما من محددات الناتج القومي .

CamScanner

في حين يتناول الفصل الثالث : الدخل (الناتج) القومي مفهومة وطرق قياسة . وهو فصل تمهيدي لدراسة السلوك الاقتصادي العام والتدفق الدائري للنموذج الاقتصادي .

بينما يتناول الفصل الرابع : النموذج الكلاسيكي للتوازن الكلي . من خلال التطرق لفروض وأساسيات النظرية الكلاسكية التي أثرت على عدد كبير من الاقتصاديين .

الفصل الخامس : مكونات الطلب الكلي . يتناول هذا الفصل دراسة لمحددات الانفاق الكلي الأربعة سواء الانفاق الاستهلاكي والاستثماري والحكومي وصافي التعامل مع العالم الخارجي وتحليلها بيانيا ورياضيا.

بينما يتناول الفصل السادس : النموذج الكنزي البسيط والدخل التوازني . حيث يوضح النظرية الكنزية بصورة مبسطة واهم الفروض التي قامت عليها ، وكيفية تحديد الدخل التوازني للاقتصاد في حالة اقتصاد مغلق مكون من قطاعين (وهو افتراض غير واقعي) ، بالاضافة الى تحديدة في حالة اقتصاد مفتوح مكون من أربع قطاعات (وهو الافتراض الواقعي) . كما تعرض هذا الفصل لدراسة فكرة مضاعف الانفاق الكلي ، من خلال دراسة مضاعف الاستثمار ومضاعف الانفاق الحكومي .

بينما يتناول الفصل السابع : الاستثمار في الصحة كأحد أدوات السياسة الاقتصادية الكلية . من خلال دراسة ادوات السياسة الاقتصادية الكلية ، المالية والنقدية والتجارية . والاستثمار في الصحة ودورة في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي .

وقد تم عرض الموضوعات السابقة بلغة سهلة تناسب احتياجات الطلاب في مجال التجارة بصفة عامة ، وبأسلوب أكثر تبسيطا من احتياجات الطلاب المتخصصين في الاقتصاد.

وفي النهاية أسأل الله العظيم التوفيق والانابة والاعانة والهداية ، وتيسير ما أقصده من خيرات ، اللهم اقبل العمل مع قلته ، والجهد مع ضآلته ، والسعي مع شوائبه .

الدكتورة / ربـاب فـتحي نـــجـم .

2018 – 2017

CamScanner

الفهرس

الفصل الأول : المصطلحات الأساسية في علم الاقتصاد.....8

الفصل الثاني : الطلب الكلي والعرض الكلي.....25

أولا : الطلب الكلي 27

ثانيا : العرض الكلي.....29

ثالثا : التوازن الكلي 31

الفصل الثالث : الدخل (الناتج) القومي مفهومة وطرق قياسة 35

أولا : ماهية التدفق الدائري للدخل 36

1. التدفق الدائري للدخل 37

1-أ التدفق الدائري لنموذج اقتصادي ذو قطاعين 37

1-ب التدفق الدائري لنموذج اقتصادي مفتوح مكون من 4 قطاعات.

ثانيا : طرق قياس الناتج القومي.....43

1- طرقة الناتج من السلع والخدمات النهائية.....43

أ- اسلوب الانتاج النهائي 43

ب-اسلوب القيمة المضافة 43

2- طريقة الانفاق 45

3- طريقة الدخل 49

ثالثا : مشاكل حساب الناتج القومي 51

رابعا : مقاييس أخرى للناتج والدخل 52

1- الفرق بين الناتج القومي الاجمالي والناتج المحلي الاجمالي.. ..52

CamScanner

2- الناتج القومي الاجمالي والناتج القومي الصافي 57
3- الفرق بين الناتج القومي الاسمي والناتج القومي الحقيقي.....58
4- الناتج القومي الصافي 61
5- الدخل الشخصي 62
6- الدخل المتاح 63
7- الادخار الشخصي 63

خامسا : أمثلة محلولة 65

مثال 1.....65
مثال 2.....69
مثال 3.....71

سادسا : أهمية حسابات الناتج والدخل القومي والمحلي 75

الفصل الرابع : النموذج الكلاسيكي للتوازن الكلي.....76

أولا : أساسيات الفكر الكلاسيكية 77

ثانيا : مضمون النظرية الكلاسيكية 79

1- قانون ساي للأسواق.....80
2- قانون التوظف الكامل 82
3- قانون حياد النقود 84
4- قانون التعادل بين الادخار والاستثمار 86

ثالثا : التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي في ظل النظرية الكلاسيكية 91

رابعا : النوذج الكلاسيكي في التوازن الكلي 95

الفصل الخامس : مكونات الطلب الكلي..... 103

أولا : الاستهلاك 105

CamScanner

2. دالة الاستهلاك..... 105
3. الميل المتوسط للاستهلاك 107
4. الميل الحدي للاستهلاك..... 108
5. الادخار 110
6. دالة الادخار 110
7. الميل الحدي للادخار..... 111
أ .العلاقة بين الميل المتوسط للاستهلاك والمتوسط للادخار...112
ب العلاقة بين الميل الحدي للاستهلاك والحدي للادخار.....112
8. دالة الاستهلاك و دالة الادخار بيانيا 117
9. العوامل الأخرى المؤثرة على الاستهلاك بخلاف الدخل.....121

ثانيا : الاستثمار.....122

4- أنواع الاستثمار.....122
5- دالة الاستثمار 123
6- النظرية الكنزية في الاستثمار 125
ت-**الكفاية الحدية لرأس المال** 125
أ/1 مفهوم الكفاية الحدية لرأس المال 125
أ/2 حساب الكفاية الحدية لرأس المال 126
أ/3 منحنى الكفاية الحدية لرأس المال 128
أ/4 العوامل المسببة لانتقال منحنى الكفاية الحدية لرأس المال
أ/5 انتقال منحنى الكفاية الحدية لرأس المال لأعلى.....133
أ/6 انتقال منحنى الكفاية الحدية لرأس المال لأسفل.....133
ث-**سعر الفائدة**..... 135
ب/1 الطلب على النقود.....136
ب/2 عرض النقود.....138
ب/3 تحديد سعر الفائدة 139

ثالثا : الانفاق الحكومي **140**

1-دالة الانفاق الحكومي 142

CamScanner

رابعا : صافي الصادرات كأحد مكونات الطلب الكلي 143

8- دالة صافي الصادرات وصافي التعامل مع العالم الخارجي 143
أ- دلة الصادرات 143
ب-دالة الواردات 144

خامسا : استنتاج دالة الطلب الكلي بيانيا.....147.

الفصل السادس : النموذج الكنزي البسيط والدخل التوازني.....149

أولا : أهم اعتراضات كينز على النظرية الكلاسيكية.....151

ثانيا : أهم الفروض التي يقوم عليها النموذج الكنزي 152

ثالثا : العناصر الرئيسية للنوذج الكنزي البسيط.....152

رابعا : تحديد مستوى الدخل التوازني في الاقتصاد 154

1. في اقتصاد مغلق مكون من قطاعين 154
2. في اقتصاد مفتوح مكون من أربع قطاعات 159

خامسا : مضاعف الانفاق الكلي 165

1. مضاعف الاستثمار 165
2. مضاعف الانفاق الحكومي 168

الفصل السابع : السياسات الاقتصادية الكلية والاستثمار في الصحة كأحد أدواتها 175

أولا : ماهية السياسة الاقتصادية الكلية 177

ثانيا : أدوات السياسة الاقتصادية الكلية..... 177

ثالثا : الاستثمار في الصحة كأحد ادوات السياسة الاقتصادية الكلية.....179

CamScanner

الفصل الأول

المصطلحات الأساسية في علم الاقتصاد.

CamScanner

الفصل الأول

المصطلحات الأساسية في علم الاقتصاد

المقدمة:

كان لظهور كتاب "ثروة الأمم" للعالم الاقتصادي آدم سميث عام 1776 الفضل في مولد علم الاقتصاد الذي يعتبر من العلوم الهامة في الحياه ، ودراستنا لهذا العلم ليس لكوننا نود أن نصبح اقتصاديين أي رجال اقتصاد أومال أو تجارة في الدولة فقط ولكن للأننا أفراد نعيش في هذا المجتمع نواجه العديد من المشاكل الاقتصادية مثل البطاله والتضخم ، وتُفرض علينا الضرائب وكلها مسميات لا نعرف معناها وأبعادها الاقتصادية . وبالتالي فان الحاجة هي التى تفرض علينا الخوض في غمار معرفة هذا العلم . وسنتناول في هذا الفصل بعض المصطلحات الهامة في علم الاقتصاد.

1- **تعريف علم الاقتصاد :** تطور تعريف علم الاقتصاد عبر الزمن:

- **في عام 1776:** عرف آدم سميث في كتابة "ثروة الأمم" علم الاقتصاد على أنه " ذلك العلم الذي يهتم بدراسة الوسائل التي تزيد من ثروة الأمم ".
- ثم عرفه الاقتصادي الفريد مارشال في كتابة (مبادئ الاقتصاد) عام 1890: "بأنه العلم الذي يهتم بالنشاط الاجتماعي للانسان والمتصل بكيفية حصوله على الدخل". أي خرج بالتعريف من مجال دراسة الثروة والانتاج الى دراسة الدخل والتوزيع .
- بينما عرفه ليونيل روبنز " بأنه العلم الذي يهتم بدراسة النشاط الانساني في سعية لاشباع حاجاته الكثيرة المتزايدة من مواردة المحدودة". وهو التعريف الأكثر انتشارا فقد وضح أن علم الاقتصاد علم اجتماعي وليس طبيعي يدرس حاجات الانسان المتزايدة لاشباعها من موارد محدودة .
- وبالتالي توصلنا الى التعريف الأكثر انتشارا لعلم الاقتصاد وهو" العلم الذي يهتم بدراسة سلوك الافراد نحو اشباع حاجات متعددة من الموارد المحدودة". حيث يظهر

CamScanner

هذا التعريف ما يسمى بالمشكلة الاقتصادية والتي تتمثل في حاجات الأفراد المتعددة (وهي تمثل جانب الطلب) ، من الموارد المحدودة (جانب العرض).

2- **الحاجة :** "هي الرغبة الملحة لدى الفرد للحصول على السلع والخدمات".

ومن المعرف أن رغبات الأفراد وحاجاتهم تتعدد وتتجدد فكلما أشبع الفرد حاجة من حاجاته بحث عن الأخرى ، والحاجات المتعدده المصحوبة بالمقدرة على الشراء تمثل جانب الطلب ، بينما الاستعداد التام للانتاج من الموارد المحدودة بسعر معين يمثل جانب العرض .

3- **الاشباع :** "هو شعور الانسان بسد حاجة معينه". من مأكل وملبس ومسكن ....وغيرها.

4- **الندرة :** "تعني عدم كفاية الموارد لسد كل حاجات الافراد لأن الحاجات كثيرة ومتعددة والموارد محدودة ونادرة ".

5- **الندرة النسبية** :" تعني أن الموارد الانتاجية نادرة مقارنة بالحاجة اليها". ونسبةً الى المطلوب منها .

6- **المنفعة:**"هي قدرة السلعة على اشباع حاجة من حاجات الانسان المتعددة" ، وعلم الاقتصاد دائما يسعى الى تعظيم المنفعة من كل ما يتاح له من موارد . وترتبط فكرة المنفعة بقانون تناقص المنفعة فعلى الرغم من أن استهلاك المزيد من الوحدات لنفس السلعة يحقق المزيد من المنافع الا أنه عند حد معين فاستخدام وحدات اضافية من نفس السلعة يؤدى الى انخفاض المنفعة بل قد تكون لا نفع لها (ضارة)". (مثال شرب كوب ماء ، ثم شرب أكثر من كوب) . فعلى المستهلك مراعاة الوحدات الاضافية من السلعة لأنه قد يأتي وقت عليها وتصبح غير نافعة أو ضارة .

7- **الثروة** : "هي قيمة كل السلع والخدمات والأصول من أرض ومباني وآلات ومزارع وطرق وكل ما يساهم في اشباع حاجات الافراد" . فقيم كل هذه السلع مقومة بالنقود يعتبر ثروة المجتمع .

ويأتي السؤال هنا هل تعتبر كمية النقود داخل الدولة ثروة أم لا؟ في الحقيقة لا تعتبر كمية النقود في المجتمع ثروة قومية ، انما هي اداة لتبادل الثروات بين افراد المجتمع ولوكانت كذلك لكان طباعتها يحل مشكلة الدول .

CamScanner

الا أن بعض أنواع النقود تدخل في اعداد الثروة القومية . مثل النقود الذهبية والعملات الاجنبية ، لذلك تعتبر ثروة لأنه يمكن استبدالها بالسلع والخدمات مع العالم الخارجي".

8- **الانتاج** : "هو عملية خلق الثروة وتوفير السلع والخدمات الاقتصادية ، وخلق السلع بتحويل شكل المادة الى شكل يلبي احتياجات الافراد" . سواء كانت سلع منظورة مثل تحويل الحديد الخام الى حديد تسليح يمكن استخدامة في عمليات التشيد والبناء .أو سلع غير منظورة مثل تقديم الخدمات ، كخدمة نقل سلعة من مكان الى آخر وهو ما يسمى بانتاج خدمة.

9- **عناصر الانتاج** : هناك أربعة من عناصر الانتاج هي (الأرض ، العمل ، راس مال ، التنظيم). يمكن شرحهم كالتالي :

- **عنصر الارض**: وتشمل كل ما تجود به الطبيعة من مساحات قابلة للزراعة والبناء بالاضافة الى ما تجود به من العناصر الطبيعية مثل (ثروة معدنية ، انهار ، ....الخ) . وعائد الارض يطلق علية الاقتصاديين ريع.
- **عنصر العمل**: يشمل الجهد البشري بمختلف أنواعه سواء كان جسمانيا أو عقليا. وكلما تحسنت جودة ومهارة هذا العنصر كلما زادت انتاجية العمل . وعائدا يسمى الأجر.
- **عنصر رأس مال** : يشمل هذا المصطلح مجموعة السلع التي تسهم في انتاج سلع أخرى مثل (الآلات والعدد ..) فهي سلع لا يتم استهلاكها مباشرة ، وانما تساهم في انتاج المنتج النهائي الذي يستهلكة الانسان مباشرة . وكلما زاد رصيد المجتمع من عنصر رأس المال كلما زادت قدرتة على الانتاج . ويسمى عائد رأس المال بالفائدة .
- **عنصر التنظيم** : يشير الى مجموعة البشر التي تقوم بعملية التنظيم ومزج وتنسيق عوامل الانتاج الأخرى المختلفة حتى تخرج السلع والخدمات الى حيز الوجود. ويسمى عائدها الربح .

10- **التكلفة** : "هي التضحية اللازمة لتحقيق الأهداف الاقتصادية .

CamScanner

11- **المشكلة الاقتصادية**: تعنى الحقائق التي تؤدي لظهور المشكلة من "الحاجات المتعددة والموارد المحدودة (وهي ندرة نسبية للموارد الانتاجية بالنسبة للحاجة اليها) ثم المفاضلة أو الاختيار بين هذه الحاجات . وبتحليل المشكلة الاقتصادية يتضح لنا أن هناك ثلاثة أسئلة يلزم على كل مجتمع اقتصادي سواء كان ناميا أو متقدما الاجابة عليها ، وهي تكون ما يسمى بعناصر المشكلة الاقتصادية والمتمثلة في :

- **ماذا ننتج ؟**
- **كيف ننتج السلع والخدمات ؟**
- **لمن يكون هذا الانتاج ؟**

12- **الانظمة الاقتصادية** : تعرف على أنها "الأسلوب أو الطريقة المتبعة لحل المشكلة الاقتصادية " . والانظمة الاقتصادية المتبعة في العالم تشمل 3 أنظمة هي:

- **نظام رأسمالي**: لا تتحكم فيه الدولة أو الحكومة بالشئون الاقتصادية الا في أضيق الحدود ، بما يحقق الحرية الاقتصادية والمنافسة والملكية الخاصة. ويتم حل المشكلة الاقتصادية فيه وفقا لنظام السوق وآليات الاسعار (أي وفقا للتفاعل التلقائي بين قوى العرض والطلب).
- **نظام اشتراكي** : اقتصاد تتحكم فية الدولة أو الحكومة بالشئون الاقتصادية . ويتم حل المشكلة الاقتصادية فيه عن طريق لجان مركزية كحومية .
- **نظام مختلط** : نظام يتميز بالملكية الخاصة لعناصر الانتاج وفي الوقت نفسة يتميز بتدخل الحكومة في بعض الامور، كملكيتها لبعض المشروعات الانتاجية (وتسمى مشروعات القطاع العام). ويتم حل المشكلة الاقتصادية فيه عن طريق المفاضله بين الطرق المختلفة لحل المشكلة .

13- **النظرية الاقتصادية:** هي أداه يستعين بها الباحث الاقتصادي لتحليل وتفسير المشاكل والظواهر الاقتصادية ووضع الحلول والتنبؤ بها .

14- **النموذج الاقتصادي:** صيغة أو طريقة لعرض النظرية الاقتصادية بصورة سهلة مبسطه وتاخذ شكل صيغ ورموز ومعادلات رياضية تشتمل على نوعين من المتغيرات :

15- **متغير مستقل:** وهي العوامل التي تتغير تلقائيا وتؤثر على غيرها من العوامل.

CamScanner

16- **متغير تابع :** هو الذي يتأثر بالتغيرات التي تطرأ على المتغير المستقل .

17- **الدخل النقدي:** هو كمية النقود التي يتم الحصول عليها في مقابل الاسهام في العملية الانتاجية.

18- **الدخل الحقيقي:** هو كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها مقابل النقود. ويمكن توضيحها من خلال المعادلة التالية :

الدخل النقدي= الدخل الحقيقي * السعر.

19- ينقسم علم الاقتصاد الى فرعين رئيسين: هما اقتصاد جزئي واقتصاد كلي .

فالاقتصاد الجزئي: هو فرع علم الاقتصاد الذي يهتم بدراسة الوحدات الفردية أو الجزئية في المجتمع . فيقوم بدراسة سلوك المستهلك الفرد الذي يهدف الى تحقيق أقصى اشباع ممكن من الموارد المحدودة . كما يقوم بدراسة المُنتج الذي يهدف الى الحصول على أقصى ربح ممكن .

أما الاقتصاد الكلي: فهو فرع علم الاقتصاد الذي يهتم بدراسة الموضوعات الاقتصادية الكبيرة مثل (ناتج قومي ؛ دخل قومي ؛ الاستهلاك ، الاستثمار....) كما يهتم ببعض المشكلات القومية مثل (البطاله ؛ التضخم ....وغيرها). لذلك فهو يدرس سلوك المستهلكين والمنتجين ككل . بهدف حصول المجتمع على أكبر قدر ممكن من الدخل بموارده المحدوده .

20- الطلب (The Demand): يمثل الطرف الأول في السوق ، حيث يقوم المستهلك بطلب وشراء السلع والخدمات المختلفة . ويقوم المستهلك بوضع جدول طلب الذي يوضح الكميات المختلفة من السلعة التي يرغب ويستطيع المستهلك شرائها خلال فترة زمنية معينة.

- **قانون الطلب:** بافتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها ، فإن العلاقة بين سعر السلعة والكمية المطلوبة منها هي علاقة عكسية . والمقصود بـ"بقاء العوامل الأخرى على حالها" هو ثبات العوامل المحددة للطلب.

CamScanner

- **منحنى الطلب الفردي (Individual Demand Curve)** : هو منحنى يبين العلاقة العكسية بين سعر السلعة والكمية المطلوبة منها بيانياً، فكلما انخفض ثمن السلعة زادت الكميات التي يرغب المستهلك في شرائها وذلك بفرض بقاء العوامل الأخرى على حالها (مثل دخل المستهلك ، الاذاواق ، اسعار السلع البديلة والمكملة ...) كما نص عليها قانون الطلب. ويمثل المحور السيني الكميات المطلوبة بينما يمثل المحور الصادي مستويات الأسعار المختلفة للسلعة. كما في الشكل رقم(1) التالي.
- **منحنى طلب السوق (Market Demand Curve)**: هو منحنى الطلب الخاص بمستهلك واحد فقط على سلعة معينة خلال فترة زمنية محددة . ويمكننا الحصول على منحنى طلب السوق (أي منحنيات الطلب الخاصة لجميع المستهلكين على سلعة معينة) عن طريق تجميع أفقي لمنحنيات الطلب الفردية.

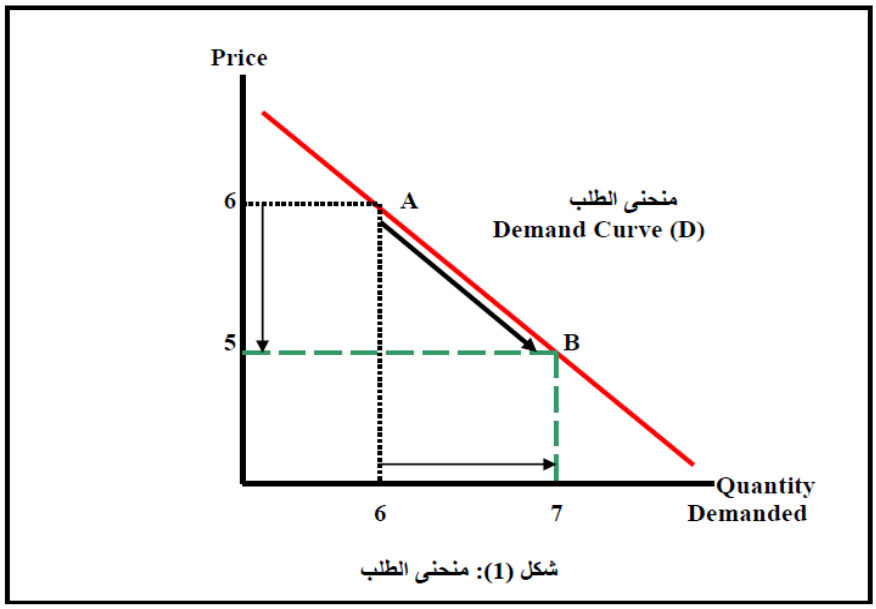

شكل (1): منحنى الطلب

CamScanner

21- جرى العرف الاقتصادي على التفرقة بين اصطلاحين لمنحنى الطلب :

الأول : تمدد وانكماش منحنى الطلب (الانتقال على نفس المنحنى):

الواقع أن عبارة زيادة الكمية المطلوبة بانخفاض سعرها ، هي عبارة نقصد بها تمدد الكمية المطلوبة بانخفاض سعرها . ويمكن تفسير تمدد وانكماش منحنى الطلب من خلال الشكل رقم (1) الذي يوضح :

أ. كلما انخفض السعر من 6ج الى 5ج زادت الكمية المطلوبة من 6 وحدات الى 7 وحدات .

ب. وانتقلت نقطة التوازن من النقطة A الى النقطة B وذلك على نفس منحنى الطلب . والعكس صحيح في حالة الانكماش (فكلما ارتفع السعر من 5ج الى 6ج انخفضت الكمية المطلوبة من 7 وحدات الى 6 وحدات) .

ج. اذا الانتقال من النقطة A الى النقطة B ، أو من النقطة B الى النقطة A يمثل تمدد وانكماش منحنى الطلب بشرط بقاء العوامل الأخرى على حالها .

الثاني: انتقال منحنى الطلب يمينا أو يسارا (لأعلى أو الى أسفل):

أما اذا لم تبقى الأشياء الأخرى على حالها فان منحنى الطلب سينتقل من مكانة يمينا (لأعلى) أو يسارا (لأسفل) وفيما يلي نبحث بالتفصيل عوامل انتقال منحنى الطلب .

العوامل المحددة لانتقال منحنى الطلب (يمينا أو يسارا): هي العوامل التي تقوم بتحديد موقع منحنى الطلب حيث أن تغير أحد هذه العوامل سيؤدي إلى انتقال منحنى الطلب يمينا أو يسارا ، وهذه العوامل هي:

CamScanner

أ. **أذواق المستهلكين** : ان تغير ذوق المستهلك سيعمل على تغير الطلب على السلعة. فإذا كان هذا التغير في صالح السلعة (أي أن المستهلك أصبح يفضل السلعة الآن ويرغب في الحصول عليها) سيزيد الطلب على السلعة ، ومن ثم ينتقل منحنى الطلب للأعلى وإلى اليمين . أما إذا لم يعد المستهلك راغباً في السلعة ، أي تحول أذواق المستهلكين عن السلعة ، فسينخفض الطلب على السلعة وبالتالي ينتقل منحنى الطلب للأسفل وإلى اليسار.

ب. **عدد المشترين:** فكلما ارتفع عدد مستهلكي السلعة كلما ارتفع الطلب على السلعة ، ومن ثم ينتقل منحنى الطلب للأعلى وإلى اليمين ، وكلما انخفض عدد مستهلكي السلعة كلما انخفض الطلب على السلعة وبالتالي ينتقل منحنى الطلب للأسفل وإلى اليسار.

ج. **توقعات المستهلكين** : فإذا توقع المستهلك ارتفاع سعر السلعة في المستقبل أو نفاذها من الأسواق ، فإن ذلك سيدفع المستهلك إلى زيادة طلبه على السلعة في الوقت الحاضر، وبالتالي سيرتفع الطلب على السلعة وينتقل منحنى الطلب للأعلى وإلى اليمين. أما إذا توقع المستهلك انخفاض سعر السلعة في المستقبل ، فإنه سوف يقلل طلبه على السلعة حالياً من أجل الحصول عليها في المستقبل بسعر أقل ، وهذا سيعمل على انخفاض الطلب على السلعة وبالتالي انتقال منحنى الطلب للأسفل وإلى اليسار.

د. **أسعار السلع الأخرى:** إن تغير أسعار السلع الأخرى قد يعمل على التأثير على الطلب على سلعة ما. وهذا يعتمد بالطبع على نوع السلع الأخرى. ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من السلع كما يلي:

CamScanner

د-1 السلع البديلة (Substitutes): وهي السلع التي يمكن أن تحل محل بعضها البعض في الاستهلاك، كالشاي والقهوة مثلاً. فارتفاع سعر القهوة سيعمل على زيادة الطلب على الشاي (حيث يمكن إحلال الشاي محل القهوة في الاستهلاك)، وبالتالي انتقال منحنى الطلب على الشاي للأعلى. أما انخفاض سعر القهوة سيعمل على انخفاض الطلب على الشاي، ومن ثم انتقال منحنى الطلب على الشاي إلى الأسفل.

د-2 السلع المكملة (Compliments): وهي السلع التي لا يمكن استهلاك الواحدة منها إلا باستهلاك الآخرى، كالشاي والسكر، الكاميرا والفيلم وهكذا. ويؤدي ارتفاع سعر الشاي مثلاً إلى انخفاض الطلب على السكر، وبالتالي انتقال منحنى الطلب على الشاي للأسفل. أما انخفاض سعر الشاي فسيعمل على ارتفاع الطلب على السكر، ومن ثم انتقال منحنى الطلب على السكر إلى الأعلى.

د-3 السلع المستقلة (Independent): وهي السلع التي لا يرتبط استهلاك الواحدة منها بالأخرى كالتفاح والشاي مثلاً.

هـ- دخل المستهلك: يعتبر دخل المستهلك من العوامل الرئيسية المحددة لطلب المستهلك على السلعة وذلك حسب نوع السلعة . فببقاء السعر ثابت عند ث . وزيادة الدخل النقدي للمستهلك تؤدي الى انتقال منحنى الطلب الى أعلى وجهة اليمين ، وزيادة في الكمية المطلوبة نظرا لزيادة الدخل من (ك1الى ك2 ثم الى ك3) وبالتالي تغير نقطة التوازن من (أ الى ب ثم الى ج) . كما في الشكل رقم (2) والعكس صحيح في حالة انخفاض الدخل.

CamScanner

شكل رقم (2)

انتقال منحنى الطلب لأعلى أو الى أسفل

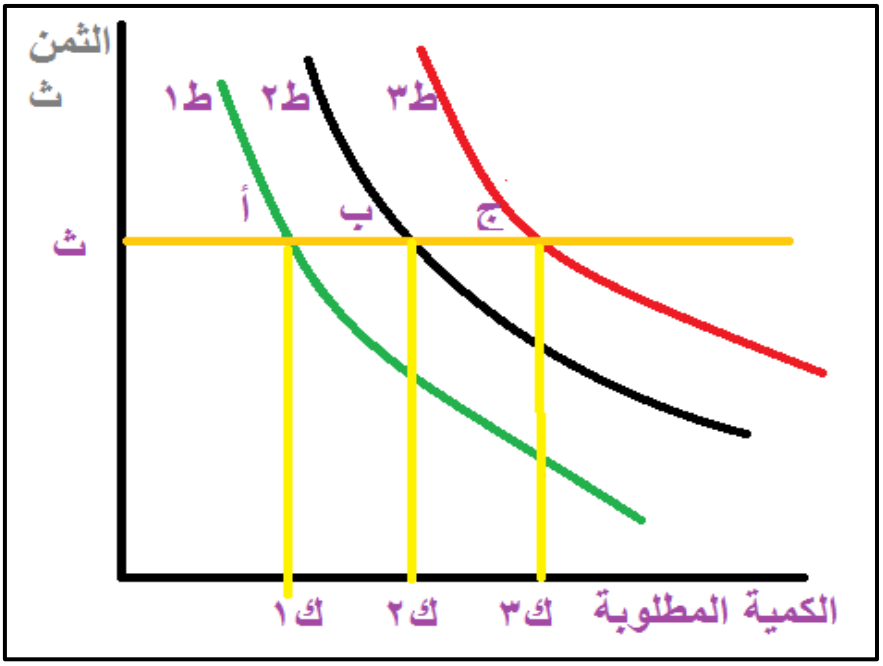

ويمكن التمييز بين نوعين من السلع:

- **السلع العادية (Normal Goods)**: وهي السلع التي يرتفع الطلب عليها عند ارتفاع دخل المستهلك وبالتالي انتقال منحنى الطلب عليها للأعلى. ومن هذه السلع نجد الملابس الفاخرة أو تناول وجبات الطعام في المطاعم الراقية مثلاً.
- **السلع الرديئة (Inferior Goods)**: وهي السلع التي ينخفض الطلب عليها عند ارتفاع دخل المستهلك وبالتالي انتقال منحنى الطلب عليها للأسفل. ومن هذه السلع نجد مثلاً الفلافل والسلع المقلدة والسمن الصناعي ....وغيرها .

CamScanner

22- العرض Supply:

يمثل العرض الجانب الآخر من السوق ، حيث يقوم المنتج بإنتاج وبيع السلع والخدمات المختلفة. فعند كل سعر محتمل للسلعة التي ينوي المنتج عرضها، نجد هناك كمية معينة سيقوم المنتج بعرضها وبيعها وهذا ما يسمى بجدول العرض.

- **جدول العرض:** وهو عبارة عن جدول يوضح الكميات المختلفة من السلعة التي يرغب ويستطيع المنتج إنتاجها وبيعها خلال فترة زمنية معينة.
- **قانون العرض (Law of Supply):** ينص قانون العرض على أنه وبافتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها، فإن العلاقة بين سعر السلعة والكمية المعروضة منها هي علاقة طردية.
- **منحنى العرض الفردي (Individual Supply Curve):** هو منحنى يبين العلاقة الطردية بين سعر السلعة والكمية المعروضة منها بيانياً ، كما نص عليها قانون العرض. ويمثل المحور السيني الكميات المعروضة بينما يمثل المحور الصادي مستويات الأسعار المختلفة للسلعة . كما في الشكل رقم (2) .

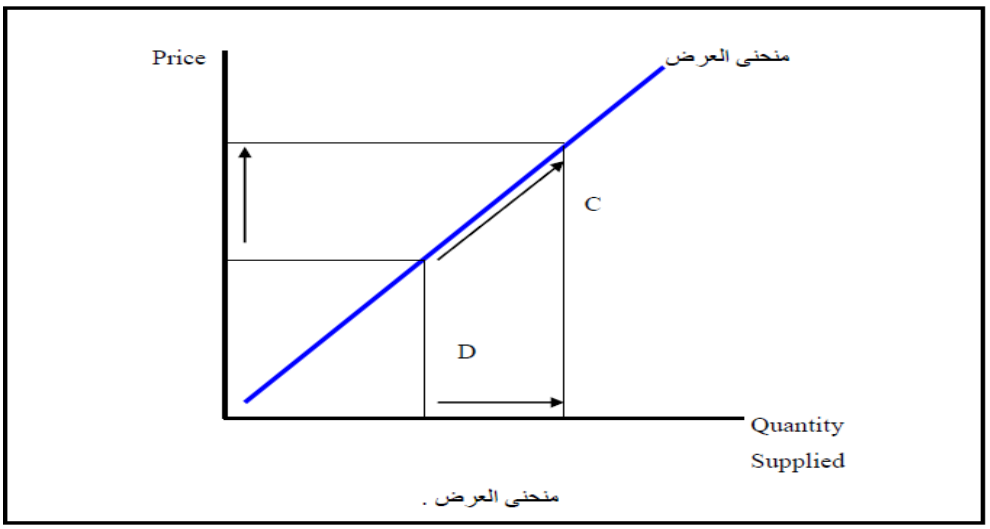

منحنى العرض .

CamScanner

- **منحنى عرض السوق (Market Supply Curve)**: منحنى العرض السابق هو منحنى العرض الخاص بمنتج واحد فقط لسلعة معينة خلال فترة زمنية محددة . ويمكن الحصول على منحنى عرض السوق عن طريق التجميع الأفقي لمنحنيات العرض الفردية .

23- محددات العرض (Determinants of Supply): العوامل الأخرى والتي تم ذكرها في قانون العرض ، فهي العوامل التي تقوم بتحديد موقع منحنى العرض ، ومن ثم فإن تغير هذه العوامل سيؤدي إلى تغير منحنى العرض بالكامل إلى موقع آخر وذلك حسب نوع التغير.

وهذه العوامل هي:

أ. **أسعار عوامل الإنتاج** : حيث يعمل ارتفاع أسعار عناصر الإنتاج المستخدمة في عملية إنتاج السلعة أو الخدمة على رفع تكلفة إنتاج هذه السلعة أو الخدمة ، وبالتالي سيقوم المنتج بإنتاج كميات أقل منها مما يدفع العرض للانخفاض ، ومن ثم انتقال منحنى العرض بالكامل للأعلى وإلى اليسار ، مما يعني أن الكميات المعروضة أقل من السابق عند كل مستوى سعري . من جانب آخر، فإن انخفاض أسعار عناصر الإنتاج يعني انخفاض تكلفة إنتاج هذه السلعة ، وهذا يساعد المنتج على إنتاج كميات أكبر منها ، مما يؤدي إلى انتقال منحنى العرض للأسفل وإلى اليمين ، مما يعني كميات معروضة أكبر عند كل مستوى سعري للسلعة.

CamScanner

ب. **عدد المنتجين** : فكلما ارتفع عدد منتجي السلعة كلما ارتفع المعروض من هذه السلعة ، ومن ثم انتقال منحنى العرض للأسفل وإلى اليمين . وكلما انخفض عدد منتجي السلعة ، كلما انخفض المعروض منها ، وبالتالي ينتقل منحنى العرض للأعلى وإلى اليسار.

ج. **التكنولوجيا المستخدمة** : فقد أدى تطور مستوى التكنولوجيا المستخدم في عملية إنتاج السلعة على تخفيض تكلفة الإنتاج ، ومن ثم ارتفاع المعروض منها ، وبالتالي انتقال منحنى العرض بالكامل للأسفل وإلى اليمين . أما انخفاض مستوى التكنولوجيا المستخدم أو تراجعه يعمل على زيادة تكلفة الإنتاج ، أي انخفاض عرض السلعة وانتقال منحنى العرض للأعلى وإلى اليسار.

د. **الضرائب والمعونات الحكومية** : فعند قيام الحكومة بفرض ضريبة على الإنتاج ، فإن ذلك يعني ارتفاع تكلفة إنتاج هذه السلعة ، وبالتالي قيام المنتج بإنتاج كميات أقل من السلعة ، حيث يؤدي ذلك إلى تخفيض عرض السلعة ، وانتقال منحنى العرض بالكامل للأعلى وإلى اليسار. أما عند قيام الحكومة بإعطاء معونات للمنتج ، فإن هذا يعني انخفاض تكلفة الإنتاج ، مما يساعد المنتج على إنتاج كميات أكبر من السلعة ، وانتقال منحنى العرض بالكامل للأسفل وإلى اليمين.

24- التوازن بين الطلب والعرض:

فبعد أن تعرفنا على كل من الطلب والعرض ، نقوم الآن بدمج الطرفين ، وذلك من أجل التوصل إلى ما يسمى بتوازن السوق . ويوضح الجدول رقم (1) الكميات المطلوبة والكميات المعروضة من نفس السلعة ، والأسعار المقابلة لكل من هذه الكميات ، وذلك خلال فترة زمنية محددة.

CamScanner

جدول رقم (1)

الكميات المعروضة والمطلوبة

السعر (P)	الكمية المطلوبة (Q_d)	الكمية المعروضة (Q_s)
4	9	5
5	7	7
6	6	10

من الجدول يمكننا رسم الشكل رقم 3 التالي :

شكل رقم (3)

توازن السوق(الطلب مع العرض)

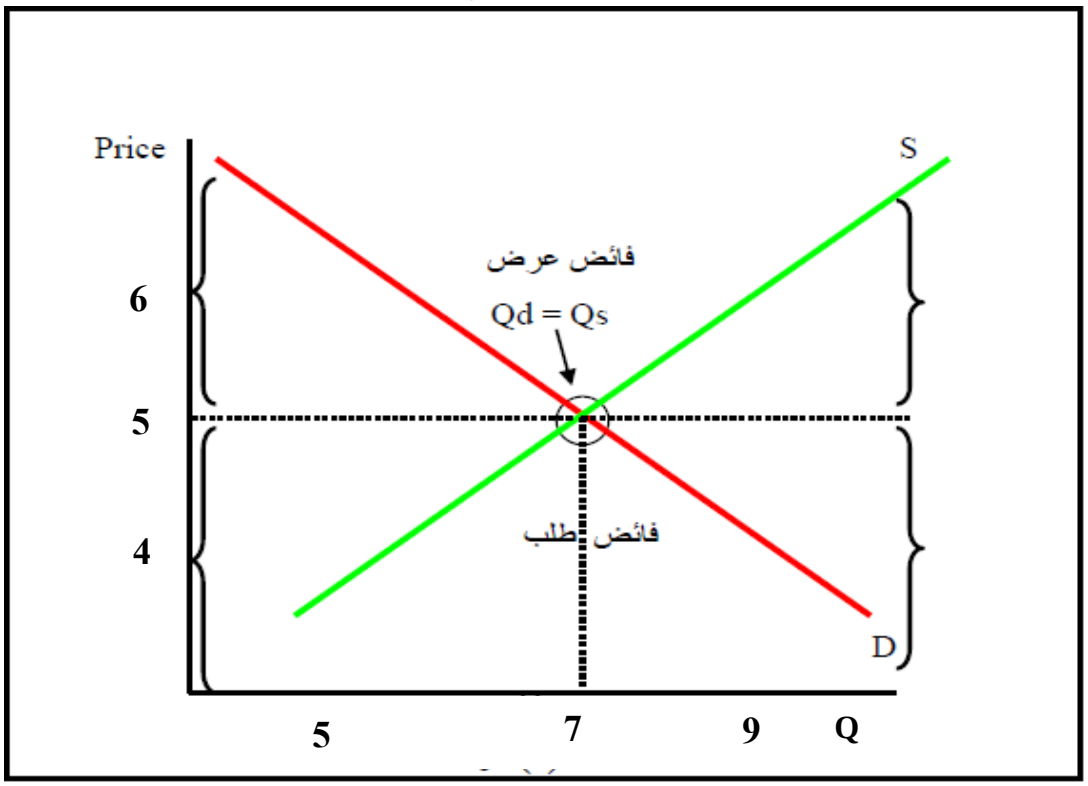

من الرسم نجد :

أ. يتقاطع منحنى العرض(**S أو ع**) مع منحنى الطلب (**D أو ط**) في نقطة تسمى نقطة التوازن والتي تتساوى عندها الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة

CamScanner

أي : $Q_d = Q_s$. اذا وضع التوازن هو الوضع الذي يتحقق فيه شرط التوازن ، وهو تساوي الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة أي أن شرط التوازن يتحقق عندما يكون سعر السوق مساوياً لـ(5) جنية . ففي هذه الحالة ، فإن الكمية المطلوبة تساوي الكمية المعروضة عند (7) وحدات .

ب. وعندما يكون سعر السوق (4) جنيهات ، فإن الكمية المطلوبة تكون (9) وحدة ، أكبر من الكمية المعروضة (5) وحدة ، أي أن هناك فائضاً في الكمية المطلوبة يعادل (4) وحدات . ومما هو جدير بالذكر فإن فائض الطلب سيدفع السعر إلى الارتفاع . وكلما ارتفع السعر، كلما قلت الكمية المطلوبة ، وفي نفس الوقت ، ارتفعت الكمية المعروضة (قانون الطلب وقانون العرض) ، ويدفع هذا الفائض السعر إلى الارتفاع إلى أن يتلاشى هذا الفائض .

ج. وعند سعر السوق (5) جنيهات ، فانه لا يوجد فائض طلب حيث تكون الكمية المطلوبة مساوية للكمية المعروضة (7) وحدات.

د. وينطبق نفس التحليل عند وجود فائض عرض . فإذا كان سعر السوق مساوياً (6) جنيهات ، فإن الكمية المعروضة (10) وحدة ، أكبر من الكمية المطلوبة (6) وحدة ، أي أن هناك فائضاً في الكمية المعروضة بمقدار (4) وحدة . ووجود فائض العرض هذا سيدفع السعر للانخفاض ، وذلك من أجل تشجيع المستهلكين على طلب كميات أكبر من السلعة . فكلما انخفض السعر، كلما قلت الكمية المعروضة ، وفي نفس الوقت ، ارتفعت الكمية المطلوبة (قانون

CamScanner

الطلب وقانون العرض) ، وبالتالي يتقلص فائض العرض الموجود في السوق إلى أن يتلاشى هذا الفائض .

هـ. يمكن تعريف السعر الذي تتساوى فيه كل من الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة بالسعر التوازني ، حيث يتميز هذا السعر بعدم وجود فائض طلب أو فائض عرض .

CamScanner

الفصل الثاني

الطلب الكلي والعرض الكلي

CamScanner

الفصل الثاني

الطلب الكلي والعرض الكلي

المقدمة

الاقتصاد الكلي هو علم الاقتصاد الذي يدرس النظرية الاقتصادية على المستوى الكلي التجميعي حيث يتم التركيز على الطلب الكلي (الانفاق الكلي) او العرض الكلي (الدخل الكلي) والمستوى العام للأسعار والتضخم ومستوى العمالة والنمو الاقتصادي . ويتم التوازن الكلي عندما يتحقق التعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي . والطلب الكلي «هو مجموع ما تنفقة الوحدات الاقتصادية على السلع والخدمات المنتجة في المجتمع خلال فترة معينة » ، اذا هو قيمة اجمالية للسلع والخدمات المطلوبة في الاقتصاد ما. أما العرض الكلي (انتاج كلي، مستوى العماله) «فهو مجموعة السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنه». اذا هو القيمة الاجمالية للسلع والخدمات المعروضة في الاقتصاد. واذا لم يتحقق التعادل بين كمية النقود التي يرغب المشترون في انفاقها مع قيمة السلع والخدمات التي يرغب البائعون في عرضها فلن يكون هناك توازن .

وعلية فان محددات الناتج القومي تتمثل في الطلب الكلي والعرض الكلي ويمكن عرضهما كما يلي :

CamScanner

أولا : الطلب الكلي (Aggregate Demand):

- يمكن تعريف الطلب الكلي بأنه "مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي تطلبها القطاعات الأربعة في الإنفاق وهي (المستهلكين ، الحكومة ، والمؤسسات الانتاجية ، والعالم الخارجي) خلال فترة زمنية محددة" . أو هو"إجمالي الإنفاق المخطط لكافة المشترين في اقتصاد معين". أو مجموع ما تنفقة الوحدات الاقتصادية على السلع والخدمات المنتجة في المجتمع خلال فترة معينة ".
- اذا فالطلب الكلي Aggregate Demand " هو مقدار الطلب الكلي على السلع والخدمات في المجتمع ويتوقف على المستوى العام للأسعار" . ويسمى ايضا بالانفاق الكلي . وهذا يعني أن أن مكونات الطلب الكلي تشمل قطاعات الاقتصاد الوطني كما يلي :

أ. **قطاع عائلي (انفاق استهلاكي خاص(C) :** يضم المستهلكين الذين يقومون بشراء السلع والخدمات من القطاعات الأخرى ، بالاضافة لامتلاكهم لعناصر الانتاج المختلفة . ويحصل القطاع العائلي على الدخل عن طريق مساهمته بعناصر الانتاج (عمل، أرض، راس مال) في العملية الانتاجية .

ب. **قطاع الأعمال (انفاق استثماري (I):** يتكون من المنتجين الذين يقومون بالعملية الانتاجية باستخدام عناصر الانتاج المختلفة من القطاع العائلي . مقابل دفع أجور ، فوائد ، ريع ، أرباح للقطاع العائلي .

ج. **قطاع الحكومي (انفاق حكومي (G):** يقوم القطاع بتوفير المشاريع والمرافق الأساسية التي لا يوفرها قطاع الأعمال ، بالاضافة الى انفاق قدر من المال في صورة منح أو اعانات لذوي الدخل المحدود أو العاملين من الضرائب المتحصل عليها .

CamScanner

د. **<u>قطاع العالم الخارجي صافي الصادرات (Xn)</u>** : يرتبط الاقتصاد الوطني بالعالم الخارجي من خلال الاستيراد منه والتصدير له وهو ما يسمى بصافي الصادرات وهي تساوي(الصادرات – الواردات).

وهذا يعني أن الطلب الكلي يتكون من عناصر الإنفاق الكلي ، ويمكن حسابها كما يلي:

$$AD = C + I + G + X - M$$

ويمكن تمثيلها بيانيا كما في الشكل رقم (4) الذي يمثل منحنى الطلب الكلي في الاقتصاد المكون من أربعة قطاعات حيث يوضح المنحنى العلاقة بين المستوى العام للأسعار ، وبين الكمية المطلوبة في الاقتصاد .

الشكل رقم (4)

تمثيل منحنى الطلب بيانيا

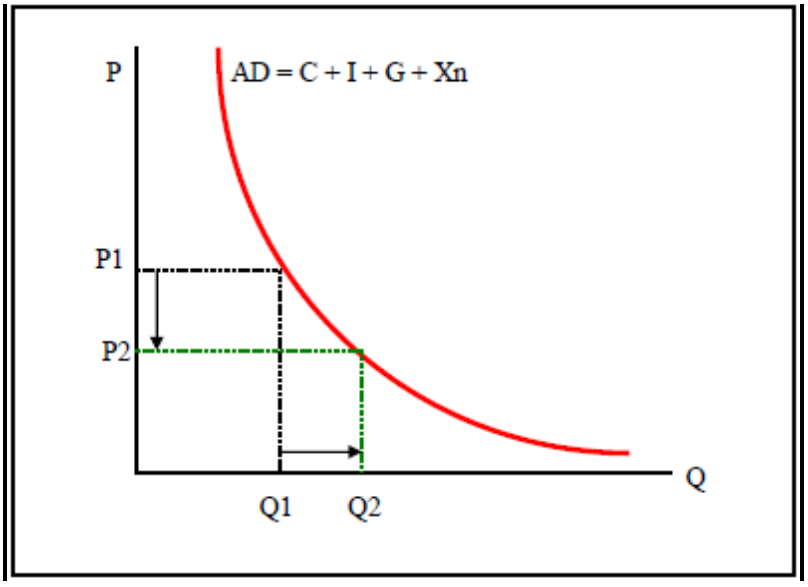

CamScanner

- **خصائص منحنى الطلب الكلي :**

1- ينحدر منحنى الطلب الكلي من الأعلى إلى الأسفل ومن اليسار الى اليمين . وذلك بسبب وجود العلاقة العكسية بين السعر (المستوى العام للأسعار) وبين الكمية الكلية المطلوبة . فعند انخفاض المستوى العام للأسعار من (P1) إلى (P2) ، ترتفع الكمية المطلوبة من (Q1) إلى (Q2) ، مما يعني ارتفاع القوة الشرائية للأفراد ، أي إمكانية حصولهم على كميات أكبر من السلع والخدمات عن السابق . أما ارتفاع المستوى العام للأسعار فيعني انخفاض القوة الشرائية للقطاعات الاقتصادية ، مما يعني انخفاض الطلب الكلي . إن تغير المستوى العام للأسعار سيعمل على التحرك على نفس المنحنى من نقطة إلى نقطة أخرى ، كما هو موضح بالشكل رقم (1) .

2- إنتقال المنحنى للأعلى أو الأسفل (يمينا أو يسارا) فيكون بسبب وجود مجموعة من العوامل المؤثرة على الطلب الكلي . مثل المتغيرات السياسية والتي يقصد بها تغيرات في السياسة النقدية أوالمالية ، بالاضفة الى متغيرات خارجية تخرج عن سيطرة اقتصاد الدولة مثل الحروب والكوارث الطبيعية وارتفاع أسعار البترول ....وغيرها.

ثانيا : العرض الكلي (Aggregate Supply):

- يوضح العرض الكلي (AS) مستوى الناتج الكلي في الاقتصاد وذلك خلال فترة زمنية معينة . ومفهوم العرض الكلي Aggregate Supply هو "مجموعة السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنه" (انتاج كلي، مستوى العماله) . ويمكن التفرقة بين نوعين من العرض: منحنى العرض الخاص بالمدى القصير ومنحنى العرض الخاص بالمدى الطويل . فمنحنى العرض الخاص بالمدى

CamScanner

القصير له ميل موجب حيث يعكس العلاقة الطردية بين المستوى العام للأسعار والكمية المعروضة كما في الشكل رقم (5) .

شكل(5)

منحنى العرض في الفترة القصيرة

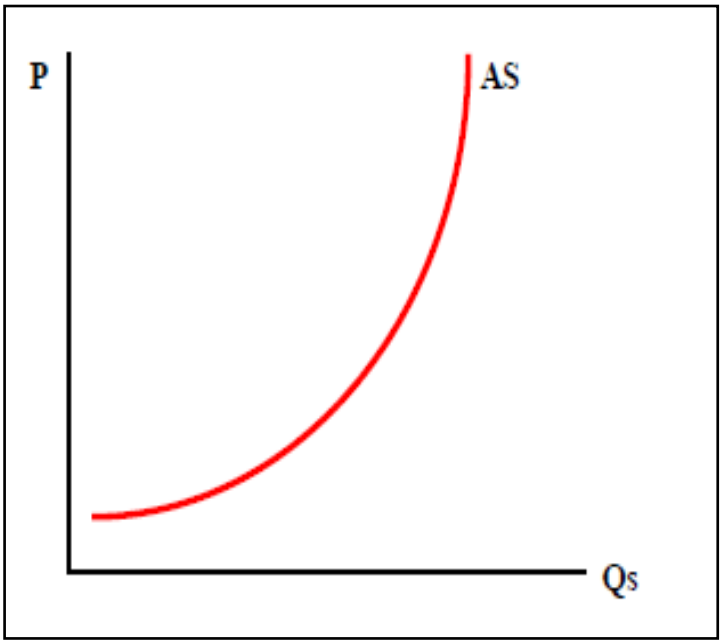

أما منحنى العرض الكلي الخاص بالمدى الطويل ، كما في الشكل رقم (6) التالي فهو عبارة عن خط عمودي ، حيث يصل الاقتصاد في المدى الطويل إلى طاقته الانتاجية القصوى مما يعني أيضاً ثبات كمية الناتج الإجمالي على الرغم من التغيرات المحتملة في المستوى العام للأسعار. ويسمى هذا الوضع بمستوى التوظف الكامل (Full Employment) .

CamScanner

(شكل6)

منحنى العرض في الفترة الطويلة

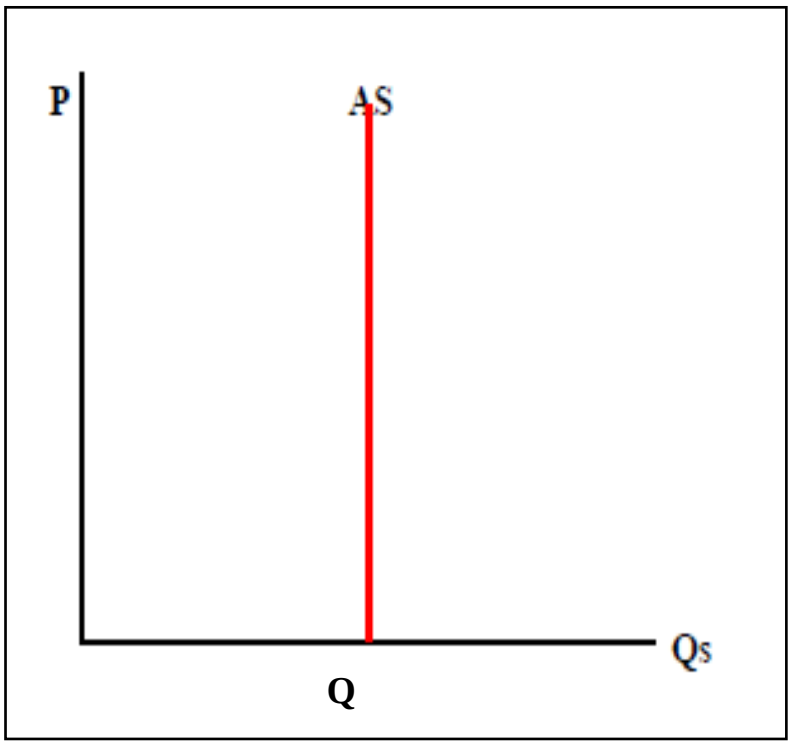

ثالثا : التوازن الكلي :

يختلف التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي حسب المدى كما يلي :

1- التوازن في الفترة الطويلة : فيكون التوازن كما في الشكل رقم (7) التالي:

CamScanner

الشكل رقم (7)

التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي في المدى الطويل

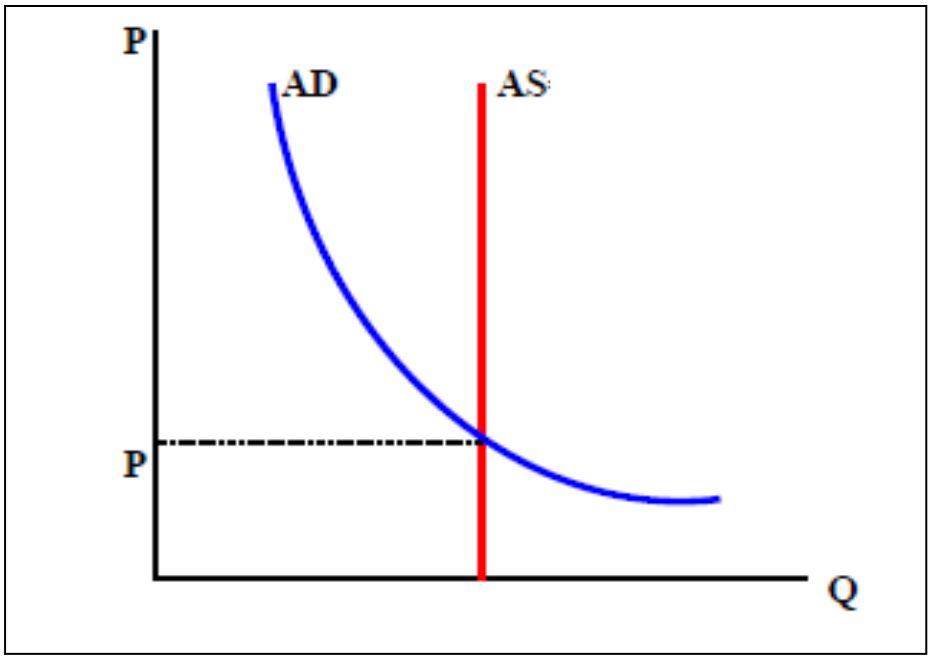

2- التوازن في الفترة القصيرة : فيكون التوازن كما في الشكل رقم (8) التالي:

الشكل رقم (8)

التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي في المدى القصير

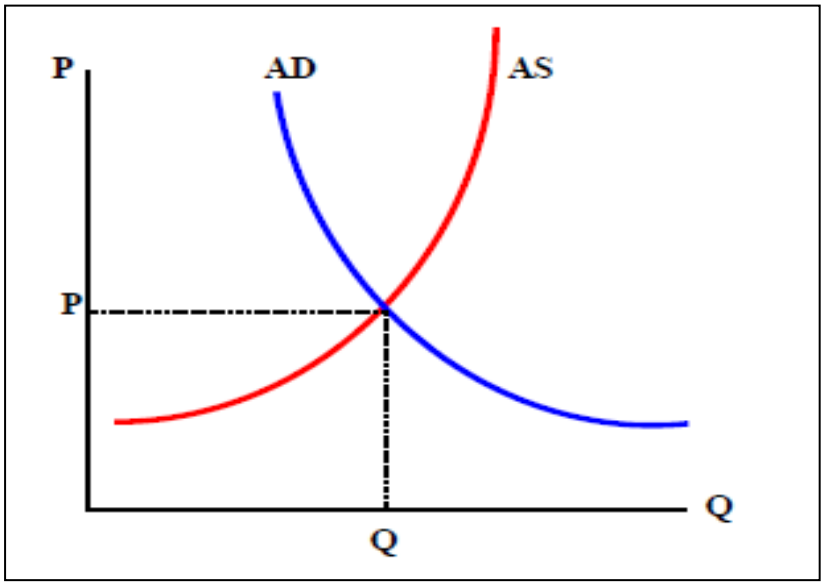

CamScanner

وهناك وجهتي نظر حول شكل المنحنى :

1- منحنى العرض من وجهة نظر الكلاسيك :

ترى هذه المدرسة أن شكل منحنى العرض الكلي عمودي على المحور السيني مما يدل على أن التغير في منحنى الطلب الكلي ليس له أثر على مستويات العرض الكلي وانما أثرة يكون فقط على مستوى الأسعار .

2- منحنى العرض من وجهة نظر الكنزيين :

ترى هذه المدرسة أن تغير الطلب يؤثر على العرض الكلي وهذا ما يجعل منحنى العرض الكلي يتجه من أسفل الى أعلى ومن اليسار الى اليمين .

ومن الملاحظ أن رأي مدرسة كينز وأتباعه يلائم الفترة القصيرة ، أكثر منه في الفترة الطويلة ، حيث أن العلاقة بين الأسعار والكميات المنتجة تكون أكثر وضوحا ، فارتفاع الأسعار يؤدي الى زيادة الكميات المعروضة من قبل المنتجين . ولكن مع مرور الوقت فان المجتمع قادر على استغلال الطاقات الكافية لدية وتصبح كل زيادة في السعر هي في الأساس نتيجة لنقص العنصر البشري اللازم للانتاج وتستنفد كامل الطاقة الكافية مما يتحول الأمر الى جانب الطلب . ومع مرور الوقت واستنفاد المجتمع لطاقتة يتحول منحى العرض الى خط عمودي (فكر المدرسة التقليدية).

اذا التوازن الكلي :

- يتحقق التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد القومي ككل لتحديد المستوى العام للأسعار والتوظف والانتاج . فإذا حدث وزاد الطلب (الانفاق) عن العرض عند مستوى التوظف الكامل ولم يتبعه زيادة في الانتاج من قبل المنتجين أدى ذلك إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وحدوث التضخم Inflation. (الطلب الكلي > العرض الكلي) .
- أما إذا حدث قصور في الطلب عن عرض التوظف الكامل فسيؤدي ذلك إلى ظهور ما يعرف بالركود .(العرض الكلي > الطلب الكلي) اذا مشاكل البطاله والكساد.

CamScanner

مما سبق نجد أن هناك علاقة وطيدة بين التحليل الاقتصادي الكلى والجزئي ، فالاقتصاد الكلي يفسر اداء الاقتصاد القومي ككل والذي يعتمد على اداء الافراد والمشروعات لوظائفهم الاقتصادية.

ويتحقق شرط التوازن الكلي عندما يحدث التعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي ، ويمكن تمثيله رياضيا كما يلي :

بما أن $AD = C + I + G + Xn$

بما أن $AD = Y$

اذا $Y = C + I + G + Xn$

حيث :

C : ترمز للانفاق الاستهلاكي الخاص .

I : ترمز للانفاق الاستثماري .

G : ترمز للانفاق الحكومي .

Xn : ترمز لصافي العالم الخارجي أى (X-M) الصادرات – الواردات .

Y : ترمز للناتج القومي الحقيقي .

AD: الطلب الكلي وهو يساوي الانفاق الكلي للقطاعات الاربعة السابقة.

CamScanner

الفصل الثالث

الدخل (الناتج) القومي مفهومه وطرق قياسة

CamScanner

الفصل الثالث

الدخل (الناتج) القومي مفهومه وطرق قياسة

المقدمة:

يعتبر الدخل القومي من الموضوعات الرئسية التي يهتم بها علم الاقتصاد ، الذي يتناول في أساسة حل المشكلة الاقتصادية وهي توجيه الموارد المحدودة نحو اشباع حاجات متعددة . وفي علم الاقتصاد فاننا نقيس قدرة الاشباع الذي يحصل علية الأفراد بمقدار ما يتم الحصول عليه من سلع وخدمات . فكلما زاد ما يحصل علية مجتمع من سلع وخدمات كلما زاد قدر الاشباع الذي يحصل علية ، وكلما قل ما يحصل علية مجتمع من سلع وخدمات كلما قل حجم الاشباع المادي الذي يحصل علية . وبالتالي فان قياس الاشباع يتم عن طريق قياس حجم السلع والخدمات وهو ما نطلق عليه بصفة عامة حجم الدخل أو الناتج القومي .

أولا : ماهية الدخل والناتج القومي :

يعد الناتج القومي الإجمالي من أكثر المقاييس شيوعاً واستخداما لقياس الأداء الاقتصادي ، وقياس قدرة الاقتصاد الوطني على إنتاج مختلف السلع والخدمات . فأي اقتصاد في العالم إنما يقوم بإنتاج العديد من السلع والخدمات . وبإعطاء قيمة نقدية للسلع والخدمات المنتجة من قبل اقتصاد معين خلال فترة زمنية معينة ، فان مجموع تلك القيم هو ما يعبر عنه بالناتج القومي . ولكي نتوصل إلى مفهوم الدخل والناتج القومي ينبغي لنا أن نستعرض أولا "**ما يعرف بنموذج حلقة التدفق الدائري للدخل**" ، والذي يوضح العلاقات المتشابكة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة (العائلي أو المستهلكين والإنتاجي أو رجال الأعمال والحكومي والعالم الخارجي) .

CamScanner

ويرتكز النموذج على اعتبار إن كل جنيه ينفق من قبل شخص معين يمثل في الوقت نفسه دخلا لشخص أخر . ولتوضيح ذلك نفترض ابتدءًا إننا نواجه اقتصاد بسيط مغلق لا يتعامل مع العالم الخارجي ولا دور للحكومة فيه ، وانما يتكون فقط من قطاعين هما القطاع العائلي (المستهلكين) وقطاع المنتجين (رجال الأعمال) مع افتراض أن الدخل الذي يحصل علية القطاع العائلي ينفق بأكمله على السلع الاستهلاكية والخدمات.

1- التدفق الدائري للدخل:

1-أ التدفق الدائري لنموذج اقتصادي مغلق ذو القطاعين :

من خلال هذا النموذج نفترض اقتصادا بسيطا يحتوي على قطاعين هما قطاع المستهلكين وقطاع المنتجين ، كما في الشكل رقم (9) الذى يوضح وجود تدفق في المعاملات أو المبادلات التي تجري بين القطاع الاستهلاكي (العائلي) وقطاع المنتجين (الأعمال) ويتمثل هذا التدفق فيما يلي:

أ. يقدم القطاع العائلي (الاستهلاكي) خدمات عناصر الانتاج التي يمتلكها من (الأرض أو الموارد الطبيعية ، والعمل ، ورأس المال) لقطاع الأعمال .

ب. يُشَغِل المنتجون (قطاع الأعمال) عناصر الانتاج في العملية الانتاجية لانتاج السلع والخدمات التي يمثل مجموع قيمتها الناتج القومي ، (وهو القطاع المنتج الوحيد للسلع والخدمات) ، ويتم الانتاج عن طريق تأجير عناصر الانتاج (الأرض، العمل، رأس المال) التي يمتلكها القطاع العائلي.

ج. يحصل القطاع العائلي على الدخول النقدية (العوائد) ، من بيع خدمة عناصر الانتاج لقطاع الأعمال . اذا فهو يحصل على الدخول مقابل مساهمته في العملية الانتاجية ، وتتمثل هذه الدخول في أجور ومرتبات وعائد لرأس المال وايجارات للأرض ويمثل مجموعها الدخل القومي .

د. نفترض أيضا أن القطاع العائلي ينفق كل الدخول (العوائد) التي يحصل عليها في شراء السلع والخدمات التي ينتجها المنتجون ، وهذا الانفاق هو ما نطلق علية الانفاق الكلي أو الطلب الكلي .

CamScanner

شكل رقم (9)

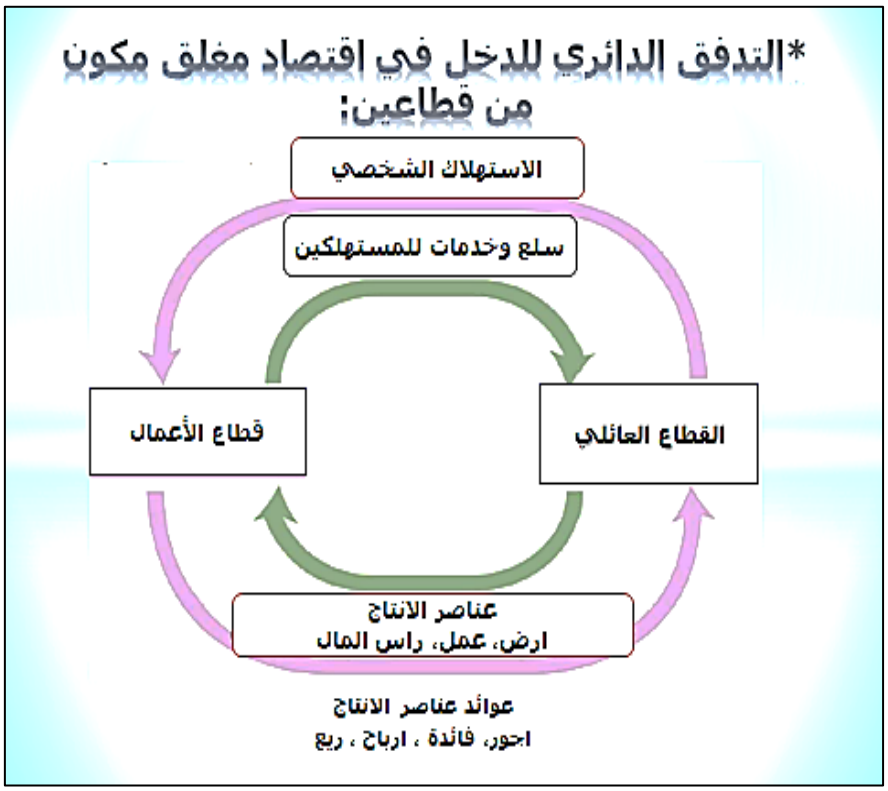

وهكذا أصبح لدينا تدفق من قطاع يقابله تدفق من قطاع آخر مساوٍ له في القيمة . فالناتج القومي الذي أنتجه المنتجون عن طريق استخدام عناصر الانتاج (الأرض، العمل، رأس المال) التي يمتلكها القطاع العائلي مقابل الدخول التي حصل عليها أي أن :

الناتج القومي = الانفاق الكلي

ومما سبق يمكننا تعريف كلاٍ من الناتج القومي والانفاق الكلي .

الناتج القومي GNP:

هو مجموع قيم النقدية أو السوقية للسلع والخدمات النهائية التي أنتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة) .

CamScanner

الانفاق الكلي AD:

هو اجمالي الطلب على السلع النهائية والخدمات ويشمل الطلب الاستهلاكي للأفراد والطلب الاستثماري لقطاع الأعمال وذلك في حالة افتراض اقتصاد مغلق مكون من قطاعين فقط (وهو افتراض غير واقعي).

1- ب التدفق الدائري لنموذج اقتصادي مفتوح مكون من أربع قطاعات :

يتميز النظام الاقتصادي الحديث بالتشابك بين الوحدات الاقتصادية المختلفة ، الذي يظهر في العلاقة بين المنتجين والمستهلكين وفيما بينهم وبين الحكومة وقطاع العالم الخارجي. ففي ظل اقتصاد قومي يتكون من أربعة قطاعات ، فاننا سنضيف على الحالة السابقة (حالة الاقتصاد المغلق المكون من قطاعين) قطاعين جديدين هما القطاع الحكومي وقطاع العالم الخارجي . وسنفترض في هذه الحالة ، أن الانتاج ليس بالضرور قاصرا على قطاع الأعمال بل أن جزءاً من الناتج القومي ينتجه القطاع الحكومي أو يتم عن طريق الاستيراد ، ولا يمكن أن نتصور مجتمعا لا يوجد به قطاع حكومي أو قطاع خارجي والا كان مجتمعا بعيدا عن الواقع . فالحكومة تؤدي دوراً كبيراً ومهماً في النشاط الاقتصادي ليس فقط في المجتمعات الاشتركية ، بل في المجتمعات الرأسمالية أيضا . ويعرف الاقتصاد القومي الذي لا يشمل المعاملات الخارجية بأنه اقتصاد مغلق ، أما اذا أدخلنا المعاملات الخارجية فيعرف بالاقتصاد المفتوح ، كما في الشكل رقم (10) :

CamScanner

الشكل رقم (10)

نموذج التدفق الدائري للدخل في اقتصاد مفتوح مكون من اربع قطاعات

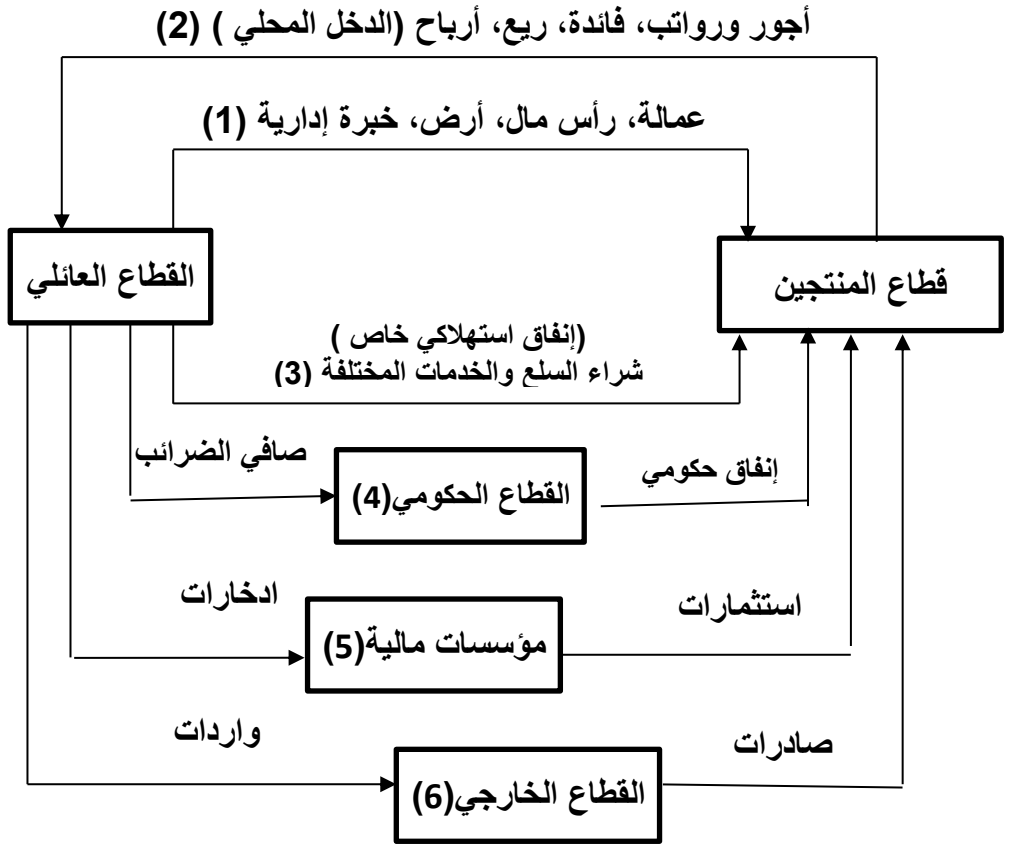

يعتبر النموذج السابق نموذج واقعي لأنه يأخذ بعين الاعتبار جميع قطاعات الاقتصاد الوطني وهي (القطاع العائلي والقطاع المنتجين والقطاع الحكومي والقطاع الخارجي). ومن خلال هذا الشكل رقم (10) نلاحظ ما يلي:

أ- في التدفق رقم (1) نلاحظ أن القطاع العائلي يزود قطاع المنتجين بعناصر الانتاج من عمالة ورأس مال وأرض وخبرة ، وفي المقابل يحصل القطاع العائلي على عوائده المالية من أجور ورواتب وأرباح من قطاع المنتجين وهذا ما يوضحه التدفق رقم(2).

ب- الدخل الذي حصل عليه القطاع العائلي ينفقه كما يلي:

- الجزء الأول : يذهب لشراء السلع والخدمات المختلفة وهذا يوضحه التدفق رقم(3).

CamScanner

- الجزء الثاني : يدفع كضرائب للحكومة والتي تقوم بدورها بإنفاقه على بناء الطرق والمستشفيات والمدارس وغيرها من مشاريع حكومية كما يتضح من التدفق رقم (4).
- الجزء الثالث : من الدخل والذي يتبقى بعد الضرائب والإنفاق الاستهلاكي يتحول إلى مدخرات توجه إلى السوق المال كالبنوك والتي من وظيفتها إمداد المستثمرين بالقروض التي يستخدمونها في شراء سلع استثمارية من القطاع الإنتاجي . كما يتضح من التدفق رقم (5).
- الجزء الرابع : من الدخل يذهب للقطاع الخارجي كثمن للواردات التي تم استيرادها من الخارج ، كما يحصل القطاع التجاري علي مبالغ مالية كثمن للصادرات التي قام القطاع الخارجي بتصديرها للخارج ، وهذا ما يوضحه التدفق رقم (6).

ومن هذا التدفق الدائري ذي الأربعة قطاعات ، نلاحظ أن الناتج القومي تم الانفاق علية عن طريق الدخل القومي الذي يحصل علية القطاع العائلي أي أن:

الدخل القومي = الانفاق الكلي = الناتج القومي

وعلية نستطيع أن نستخلص مفهوم الدخل القومي والانفاق الكلي كما يلي :

الدخل القومي : هو "مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة " .

علما بأن : الدخل القومي هو نفسه الناتج القومي معبراً عنه بوحدات نقدية ، فالراتب الذي يتسلمه الموظف هو عبارة عن إنتاجه في عمله معبرا عنه في صورة نقود .

الإنفاق الكلي : " هو الطلب الكلي في المجتمع والمتمثل في إنفاق القطاعات الأربعة (الاستهلاكي ، الاستثماري ، الانفاق الحكومي ، وصافي التعامل الخارجي (الصادرات والواردات)) وذلك خلال فترة زمنية معينة " .

CamScanner

الناتج القومي الاجمالي : هو القيمة النقدية أو السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المواطنون الذين يحملون جنسية الدولة سواءً كانوا مقيمين داخل الدولة أو خارجها وذلك خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة . (معيار الجنسية)

- **كما يعتبر الدخل القومي** همزة الوصل بين الناتج الكلي (العرض الكلي) والانفاق الكلي (الطلب الكلي) كما يوضحه الشكل رقم (11) . ويرجع ذلك الى أن انتاج السلع والخدمات وبيعها الى المستهلكين النهائيين يؤدي الى حصول الأفراد الذين ساهموا في العملية الانتاجية على قيمة المبيعات . وبالتالي ينفقونها على شراء السلع والخدمات . ومن هنا نلاحظ التماثل بين الدخل القومي والناتج القومي .

شكل رقم (11)

مما سبق دراسة من حلقة التدفق الدائري للدخل نستخلص:

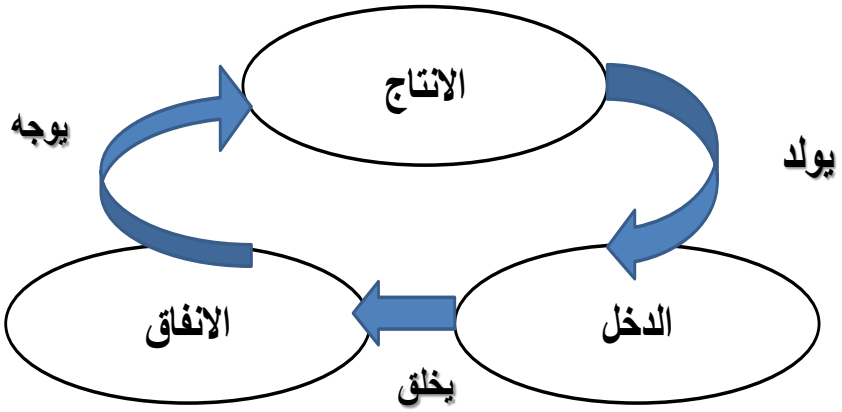

- ان القيام بالعملية الانتاجية (**الانتاج**).
- يؤدي الى **توليد** الدخل الذي بدورة .
- يؤدي الى **خلق** الانفاق.

CamScanner

ثانيا : طرق قياس الناتج القومي:

يمكن قياسه بثلاثة طرق هي : طريقة الناتج وطريقة الإنفاق وطريقة الدخل.

1-طريقة الناتج من السلع والخدمات النهائية:

ويتم حساب الناتج القومي وفقا لهذه الطريقة باستخدام أحد الأسلوبين التاليين:

أ- **اسلوب الانتاج النهائي :**

تقوم هذه الطريقة على أساس جمع القيم السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال العام . ويتم ذلك اما بحساب قيمة السلع والخدمات النهائية ، بالصورة التقليدية التالية :

الناتج القومي = كمية السلعة أ × ثمنها + كمية السلعة ب × ثمنها + كمية السلعة ج × ثمنها + ...الخ.

الناتج القومي = $(P_1*Q_1)+ (P_1*Q_1)+$.....

أو عن طريق :

اجمالي الناتج القومي = السلع النهائية والخدمات

= سلع زراعية + سلع صناعية + خدمات متنوعة

(تعليمية + صحية + نقل)

ب-**اسلوب القيمة المضافة :**

ويقوم هذا الأسلوب على استبعاد قيم السلع الأولية والوسيطة المستخدمة في كل مرحلة من مراحل الانتاج تفادياً للازدواج الحسابي والتكرار. فتظهر قيمة الناتج القومي متضمنة فقط السلع النهائية دون الأولية أو الوسيطة . (عدم احتساب قيم السلع الأولية والوسيطة ضمن اجمالي الناتج القومي) . ويمكن توضيح هذه الطريقة بالمثال الافتراضي الخاص بانتاج سلعة الخبز كما يلي :

CamScanner

مثال : دولة ما انتجت ثلاث سلع هي القمح والدقيق والخبز وكان ثمن الخبز 35ج بينما كان ثمن الدقيق 25ج وثمن القمح 20ج فان الناتج القومي الاجمالي بطريقة القيمة المضافة ، يتم حسابه من خلال الجدول رقم (2) **الذي يوضح** :

- المادة الأولية وهي القمح يقوم المزارع بانتاجها وتباع بـ20 جنيه للطن . وهي اول مرحلة من مراحل الانتاج وهي السلعة الأولية .
- في المرحلة الثانية تحول مطاحن الدقيق القمح الى دقيق وتبيعة بمبلغ 25 جنية للطن . ويكون المصنع في هذه المرحلة قد اضاف للسلعة الأولية وهي 20ج 5 جنيهات للطن ناتجة من طرح قيمة القمح الداخله في انتاج الدقيق باعتباره سلعة وسيطة (25−20=5ج). وهذه الزيادة هي القيمة المضافة في هذه المرحلة .
- في المرحلة الثالثة من مراحل انتاج الخبز يأتي دور الخباز الذي يحول الدقيق الى خبز ويبيعة ب 35 جنية للطن . في هذة المرحلة ، نلاحظ أن القيمة المضافة التي أضافها الخباز هي 10ج ناتجة من طرح قيمة الدقيق الداخل في انتاج الخبز باعتباره سلعة وسيطة (35−25=10ج للطن). وبالتالي فان أخذ القيمة المضافة في الحسبان عند حساب الناتج أو الدخل القومي يمنعنا من تكرار حساب قيمة السلعة (أى يمنع الازدواج) .
- وبتجميع العمود الرابع (القيمة المضافة) الناتجة من كل مرحلة وهي = (20 + 5 + 10= 35ج) يكون الناتج مساويا لثمن الخبز الذي يمثل السلعة النهائية وهي 35ج.

CamScanner

جدول رقم(2)

مراحل الانتاج والقيمة المضافة

مراحل الانتاج	قيمة بيع السلعة	التكلفة الوسيطة	القيمة المضافة
انتاج القمح	20	0	20
انتاج الدقيق	25	20	5
انتاج الخبز	**35**	25	10
	القيمة المضافة		**35**

اذا نستنتج مما سبق أن :

الناتج القومي الاجمالي = القيمة المضافة

أي = الانتاج – قيمة مستلزمات الانتاج(المنتج الوسيط)

2- طريقة الانفاق:

تقوم هذه الطريقة بجمع كافة أنواع الإنفاق للقطاعات الاقتصادية الأربعة السابق شرحها . أي أن:

الناتج القومي الإجمالي = الإنفاق الكلي = الإنفاق الاستهلاكي C+ الأنفاق الاستثماريI + الأنفاق الحكوميG+ إنفاق العالم الخارجي (m - x) .

كما في الجدول رقم (3) التالي :

CamScanner

جدول رقم (3)

الناتج القومي الاجمالي بطريقة الانفاق

البند	القيمة بالمليون جنية
الانفاق الاستهلاكي	**350**
الانفاق الاستثماري	**180**
الانفاق حكومي	**470**
صافي العالم الخارجي	**80**
أ- الصادرات	100
ب-الواردات	20
الناتج القومي الاجمالي بطريقة الانفاق	**1080**

ويشمل بالتفصيل انفاق القطاعات التالية :

أ - **الإنفاق الاستهلاكي (C):** ويشمل إنفاق القطاع العائلي على :

- السلع المعمرة كسيارة أو أثاث أو ثلاجة..... وغيرها .
- السلع الغير المعمرة مثل المواد غذائية .
- كما يشمل الانفاق على الخدمات الطبية والتعليمية والصحية .

ونشير إلى استبعاد الخدمات الشخصية المجانية التي يقدمها الأفراد لأنفسهم ولأسرهم دون مقابل كخدمات ربات البيوت أو إصلاح الرجل لسيارته بنفسه وذلك لصعوبة تحديدها وعدم إمكانية حصرها .

ب- الإنفاق الاستثماري (I):

هو الإنفاق الذي يتم بواسطة رجال ومنشآت الأعمال ويؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني ويتضمن :

- المشتريات النهائية : من العدد والآلات والأدوات .

CamScanner

- الانفاق على البناء والتشيد : ويشمل جميع الإنشاءات كالمباني السكنية والمصانع والمراكز التجارية . ونتساءل هنا لماذا يعتبر إنشاء المباني السكنية استثمارا وليس استهلاكا ؟ لأن المباني السكنية عبارة عن سلع رأسمالية تدر عائداً بتأجيرها أو بيعها .
- التغير في المخزون : والذي يقصد به التغير في المخزون السلعي من مواد أولية ووسيطة وسلع نهائية . فالإضافة إلى المخزون جزء من الناتج القومي لابد من إضافته في حين أن السحب من المخزون جزء لابد وان يطرح .

ونشير هنا إلى أن الإنفاق الاستثماري لا يشمل :

- تحويل الأصول الورقية مثل الأسهم والسندات (لأنة مجرد تحويل لأصل موجود).
- تحويل الأصول الملموسة المستعملة ، وكذلك الحال بالنسبة لإعادة بيع أي أصل مستعمل . حيث أن الاستثمار هو تشييد وتصنيع أصل رأسمالي جديد يدر عائداً .
- شراء الأسهم والسندات الخاصة بشركات قائمة ، وأيضا شراء المعدات ، والأراضي والمباني القديمة . فهي لا تعتبر استثماراً وإنما تنظر لها النظرية الاقتصادية على أنها مجرد نقل الملكية ولا يترتب عليها أي زيادة في حجم الإنتاج أو التشغيل .
- الأدوات المنزلية التي تؤدي لأصحابها خدمات لفترات طويلة مثل الغسالة والتليفزيون....الخ ، حيث تعتبر سلع استهلاكية معمرة وليست استثمارية.

ومن هنا فانه يقصد بالاستثمار الأموال الجديدة التي لا تستخدم مباشرة ، في إشباع الحاجات الإنسانية ، بل في إنتاج أموال أخرى سواء كانت أموال استهلاك أم أموال استثمار. فالمباني السكنية الجديدة سواء كانت في شكل وحدات سكنية مؤجرة أو تمليك فهي تشكل إضافة صافية لرأس المال الثابت ، إذ أن الوحدات المؤجرة تمد المالك بقيمة إيجارية لفترات زمنية طويلة ، تمثل إضافة لرأس المال ، كما أن الوحدات التمليك أيضا تعتبر إضافة لثروة المالك أي زيادة في الاستثمار الكلي في الفترة الزمنية التي يتم فيها تقدير الاستثمار.

CamScanner

ونخلص مما سبق الى أن الإنفاق الاستثماري يقصد به الاستثمار الإجمالي وليس الصافي . ويمكن حساب الاستثمار الصافي بعد استبعاد مشتريات السلع التي تم شراؤها من أجل الاحلال والتجديد حيث أن :

الاستثمار الإجمالي = الاستثمار الصافي + إهتلاك رأس المال

حيث أن:

اهتلاك رأس المال : هو قيمة رأس المال الهالك والذي حل محله سلع استثمارية جديدة.

ج- **الإنفاق الحكومي (G)** : يشمل :

- مشتريات الحكومة من سلع مختلفة وخدمات : وهي في ذلك تشبه القطاع العائلي كبناء المدارس والمستشفيات وتوظيف الطبيب والمدرس والمهندس.
- كما تشمل الخدمات الحكومية المجانية : كالأمن والدفاع المدني وتحسب حسب تكلفتها لان اغلبها ليس له مثيل في السوق . ولكننا نشير هنا إلى مدفوعات التحويلات وهي التي تنفقها الحكومة دون الحصول على مقابل لها فهي مدفوعات لا تعكس أي إنتاج جاري مثل تعويضات الضمان الاجتماعي وتعويضات البطالة ومعونات الشيخوخة والحرب ومكافآت الطلاب فهي لا تدخل ضمن الإنفاق الحكومي لكونها نفقات لا تعكس أي إنتاج جاري .

د- **إنفاق قطاع العالم الخارجي (صافي الصادرات) (Xn):**

هو الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات . حيث تمثل قيمة الواردات جزء يجب أن يطرح من الناتج القومي لكونه إنفاق لا يقابله إنتاج محلي ، بينما تضاف قيمة الصادرات عند حساب الناتج القومي . ويكون الفرق بينهما هو ما يعرف بصافي الصادرات (الصادرات **x** – الواردات **m**). **Xn=(X-M).**

CamScanner

وأخيرا فإن : **الناتج القومي الإجمالي بطريقة الإنفاق = الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري الإجمالي + الإنفاق الحكومي+ صافي الصادرات (X-M).**

أي أن : $$GNP = C + I + G + Xn$$

3- طريقة الدخل :

هي عبارة عن مجموع دخول عناصر الإنتاج نتيجة مساهمتها في تحقيق الناتج القومي خلال فترة زمنية معينة أي عبارة عن مجموع الريع والأجور والفوائد والأرباح . بالاضافة الى ذلك يجب أن يجمع معها الاهتلاك والضرائب غير المباشرة ويطرح منها الاعانات. وسوف نتطرق إلى كل بند منها بالتفصيل كالتالي :

أ- **الأجور والمرتبات :** هو دخل عنصر العمل وتمثل جميع ما يحصل عليه عنصر العمل مقابل خدماته الذهنية أو البدنية ، ومن حوافز الإنتاج والمكافآت التشجيعية والبدلات والعمولات والهبات والمزايا المادية والعينية .

ب-**الأرباح :** هي دخل عنصر التنظيم وتتمثل في أرباح الشركات والمؤسسات والجمعيات التعاونية وتنقسم إلى :

- **دخل الملاك :** هو الدخل من نشاط الشركات الفردية والبسيطة .
- **أرباح الشركات :** فهي الدخل الصافي لشركات المساهمة ، وهي تتألف من ثلاثة أجزاء :

1) **الارباح الموزعة :** وهي الحصص التي يقبضها حملة الأسهم.
2) **الأرباح المحتجزة أو الغير موزعة :** وهي جزء من الأرباح لا يوزع إنما يحتجز في خزنة الشركة لمواجهة أي التزامات.
3) **ضرائب على ارباح الشركات :** وهي المبالغ التي تدفعها الشركات كضرائب دخل .

ج-**الريع أو الإيجار :** العائد الذي يحصل علية ملاك الأراضي أو الموارد ويشمل إيجار الأراضي أو المزارع أو المساكن أو المحلات التجارية .

CamScanner

د- الفائدة : عبارة عن الدخل النقدي الذي يحصل علية أصحاب رأس المال . من منشآت الأعمال أو البنوك نتيجة عملية الإقراض ولا يدخل ضمنها مدفوعات الفائدة التي تدفع بواسطة المستهلكين .

هـ- الاهتلاك :

هو مجرد قيد دفتري يقصد منه الوصول الى بيان دقيق للأرباح والدخل الاجمالي المتولد بالمنشأة خلال سنة ، ويعبر الاهتلاك عن قيمة المصانع والآلات والأبنية المتهالكة خلال سنة ، وغالبا ما يمثل الاهتلاك بحصة استهلاك رأس المال لأنه يقيس قيمة رأس المال المستهلك خلال سنة ، والاهتلاك الاجمالي على المستوى القومي هو عبارة عن الفرق بين اجمالي الاستثمار وصافي الاستثمار ، وتأتي أهمية هذا المخصص كونة يعبر عن تدبير جزء من ايرادات قطاع الأعمال ليس من أجل الاستهلاك ولكن بهدف المحافظة على الطاقة الانتاجية للمجتمع . مع العلم أن هذا البند لا يعتبر شكل من أشكال الدخل وانما يتم اضافته الى مجموع بنود الدخل للوصول الى قيمة الناتج القومي الاجمالي مع الضرائب غير المباشرة .

د- **الضرائب غير المباشرة :**

تفرض الحكومة بعض الضرائب ، مثل ضرائب المبيعات العامة والضرائب التي تفرض بشكل خاص على بعض المواد والرسوم الجمركية ، وتعاملها المؤسسات كتكاليف الانتاج . وتسمى هذه الضرائب بالضرائب غير المباشرة على الأعمال لأنها لا تفرض مباشرة على الأعمال نفسها بل على منتجاتها من السلع والخدمات ، وتعتبر الضريبة على التبغ مثلا جيدا للضرائب غير المباشرة الى المستهلك عن طريق الارتفاع في أسعار المنتجات التى فرضت عليها الضريبة .

<u>هـ- اعانات الانتاج:</u>

تطرح لأنها مدفوعات تحويلية تدفعها الدولة من ميزانيتها لبعض المنشآت المنتجة للسلع أو الخدمات الضرورية لجعل سعرها في متناول المستهلك ، هذا الانفاق لايمثل مشتريات سلع وخدمات انما هو تحويل من حصيلة الضرائب المحصلة من الافراد ومحولة الى أفراد آخرين.

CamScanner

ويوضح الشكل التالي كيفية حساب الناتج القومي الإجمالي (بطريقة الدخل):

الناتج القومي الاجمالي (بطريقة الدخل) =

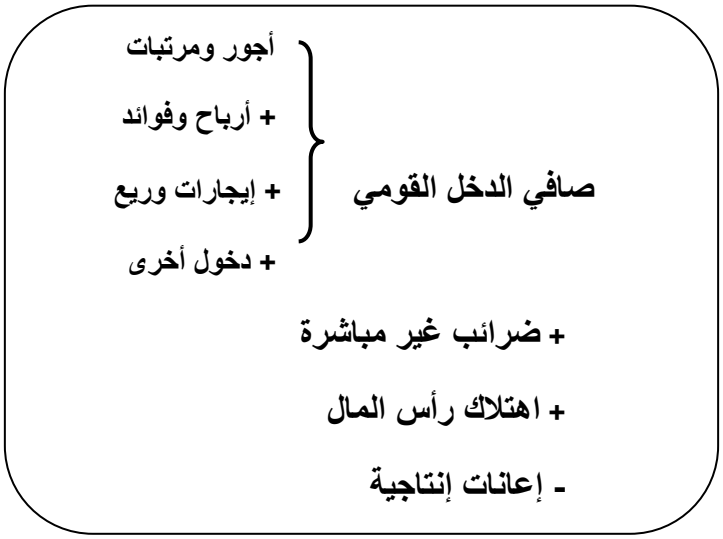

ثالثا: مشاكل حساب الناتج القومي :

هناك صعوبات عديدة تواجه الباحث على المستوى التطبيقي في تحديد وقياس الناتج القومي الاجمالي ، يجب تجنبها ومواجهتها وهي :

1- **تجنب ازدواج الحساب** : فالسلع والخدمات النهائية وحدها التي تدخل في حساب الناتج القومي ، والتي تدخل الى السوق وتقوم بسعر السوق ، هي السلع التي تصل للمستخدم النهائي . حيث أن أخذ القيمة المضافة في الحسبان عند حساب الناتج القومي يمنعنا من تكرار حساب قيمة السلعة اذا :.

الناتج القومي الاجمالي = القيمة المضافة

أي = الانتاج – قيمة مستلزمات الانتاج(المنتج الوسيط)

2- **الأعمال غير السوقية** : فلا تدخل كل السلع النهائية والخدمات الى السوق ، فهناك العديد منها لايدخل السوق بل يستهلك في مكان انتاجه كبعض

CamScanner

السلع الزراعية التي يستهلكها المزارع وهي غالبا يتم تقديرها واضافتها للناتج القومي.

بالاضافة الى خدمات ربة المنزل التي تقوم بأعمالها المنزلية تعد خدمات لا تدخل السوق ، وكذلك خدمات أصحاب المهن مثل السباك والكهربائي في المنازل ، لا تدخل ضمن حساب الناتج القومي لصعوبة تقديرها .

3- **بيع البضائع المستعملة** : مثل انتقال الأصول بين الأفراد والتي دخلت قيمتها في حسابات الناتج عندما تم انتاجها ، لذلك اذا ادخلت قيمها في حسابات الناتج القومي عند بيعها في سوق السلع المستعملة فسوف تحسب مرتين ، مما يؤدي الى المبالغة في حساب الناتج القومي الاجمالي ، مثل شراء منزل ثم بيعه بعد مدة معينة أو بيع سيارة الى شخص آخر بعد سنه من شرائها مثلا ، فان قيمة المنزل أو السيارة قد تم اضافتهم للناتج القومي عند الانتاج فلا يجوز اضافتها مرة أخرى عند البيع والا يحدث ازدواج في الحساب .

رابعا : مقاييس أخرى للناتج والدخل :

1- الفرق بين الناتج القومي الاجمالي(GNP) والناتج المحلي الاجمالي(GDP):

يمكن تعريف الناتج القومي الاجمالي(**GNP**) (كما عرفناه سابقا) بأنه "هو القيمة النقدية أو السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المواطنون الذين يحملون جنسية الدولة سواءً كانوا مقيمين داخل الدولة أو خارجها وذلك خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة" . مما يعني أن الناتج القومي الاجمالي لا يشمل ما أنتج داخل الدولة فقط ، بل يشمل كل ما أنتجته عناصر الانتاج الوطنية سواء داخل الدولة أو خارجها . إلا أن هذه العناصر قد تعود ملكيتها لغير المواطنين (شركات أجنبية مثلاً) ، مما يعني أن هناك عوائد لعناصر الإنتاج تذهب إلى الخارج . وفي نفس الوقت ، فإن هناك عناصر إنتاج وطنية تعمل بالخارج ومن ثم فإنها تحصل

CamScanner

على عوائد يتم تحويلها إلى الداخل . ويمثل الفرق بين هذه العوائد المحولة إلى الخارج والعوائد المحولة إلى الداخل بصافي عوائد عناصر الإنتاج (Net Factor Payments) . وعند إضافة صافي عوائد عناصر الإنتاج إلى الناتج المحلي الإجمالي فإننا نحصل على الناتج القومي الإجمالي (GNP) . بالتالي يظهر هنا الفرق بين الناتج المحلي الاجمالي والناتج القومي الاجمالي فالأول أساسه جغرافي أما الأخر فأساسه الجنسية .

لتوضيح ذلك ، نقول أنه قد يمتلك بعض أفراد المجتمع أصولا انتاجية في دولة أجنبية يتحقق من ورائها عوائد لهم تأخذ شكل أرباح وفوائد أو تأخذ شكل استثمار مباشر كامتلاك مؤسسة تجارية أو عقارية أو صناعية ثم يحول نسبة معينة من هذه الأرباح الى دولته. لذا فالاستثمارات الوطنية بالخارج تحقق عائدا سنويا . كما أن جزءا مما أنتج من سلع نهائية وخدمات داخل حدود الدولة يعود الى المقيمين أجانب فيها ، أفراد كانوا أم مؤسسات ، وعلية ، فان ذلك الجزء من الناتج القومي لا يعود على أفراد المجتمع بل على المقيمين الأجانب . كذلك قد يمتلك بعض الأجانب أسهما في شركات وطنية يحصلون مقابلها على عائد سنوي يحولونه كله أو بعضه الى دولهم . ومن ثم يمكن التوصل لما يلي:

أ- **الناتج المحلي الإجمالي: (GDP) Gross Domestic Product.** :

"هو عبارة عن القيمة النقدية أو السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها داخل الدولة خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة ". ويلاحظ من خلال التعريف السابق أن:

CamScanner

- الناتج المحلي يشمل ما يتم إنتاجه داخل الدولة فقط سواءً من قبل المواطنين الذين يحملون جنسية الدولة ويقيمون داخلها أو من الأجانب الذين يعملون داخل الدولة. مما يعني أنه لا يدخل في حسابات الناتج المحلي ما ينتجه المواطنون الذين يحملون جنسية الدولة ولكنهم يعملون خارجها. (معيار جغرافي).

ب- الناتج القومي الإجمالي :(GNP) Gross National Product:

أوضحنا فيما سبق أن الناتج القومي الاجمالي هو المقياس الأكثر استخداما لقياس الأداء الاقتصادي وعرفناه على أنه "هو القيمة النقدية أو السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المواطنون الذين يحملون جنسية الدولة سواءً كانوا مقيمين داخل الدولة أو خارجها وذلك خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة" . (معيار الجنسية).

- ويلاحظ أنه لا يدخل في حسابات الناتج القومي ما ينتجه الأجانب الذين يعملون داخل الدولة . **ومما سبق نستنتج أن :**

أ- الفرق بين الناتج المحلي الاجمالي (GDP) والناتج القومي الاجمالي (GNP) يتمثل في حجم التعامل مع العالم الخارجي.

ب- الناتج المحلي قد يتساوى مع الناتج القومي وقد يكون أكبر منه أو أقل منه.

أي أن :

الناتج القومي الإجمالي = الناتج المحلي الاجمالي + صافي عوائد عناصر الانتاج الخارجية

CamScanner

ومنها الى أن :

الناتج المحلي الاجمالي = الناتج القومي الإجمالي – صافي عوائد عناصر الانتاج الخارجية

مع العلم بأن :

صافي عوائد عناصر الانتاج الخارجية = دخول عناصر الانتاج الوطنية في الخارج – دخول عناصر الانتاج الأجنبية في الداخل.

مع ملاحظة :

- أن صافي عوائد عناصر الانتاج الخارجية (أو صافي الدخل من الخارج) رقما **موجبا** عندما تكون دخول عناصر الانتاج الوطنية في الخارج **أكبر من (>)** دخول عناصر الانتاج الأجنبية في الداخل. **والعكس صحيح.**
- أي أن صافي عوائد عناصر الانتاج الخارجية (أو صافي الدخل من الخارج) **رقما سالباً عندما** تكون دخول عناصر الانتاج الوطنية في الخارج **أقل من (<)** دخول عناصر الانتاج الأجنبية في الداخل.

ونستعرض فيما يلي مثال على ذلك :

مثال1 : على الناتج القومي وصافي عوائد عناصر الانتاج الخارجية:

نفترض أنه في دولة ما اذا كان الناتج المحلي الاجمالي = 3000 مليون جنية

وما يدخله المواطنون العاملون في الخارج الى دولتهم = 2000 مليون جنيه

بينما ما يخرجه الأجانب العاملون داخل الدولة الى بلادهم = 1600 مليون جنيه

وبما أن صافي العوائد الخارجية = ما يدخله المواطنون العاملون في الخارج الى دولتهم – ما يخرجه الأجانب العاملون داخل الدولة الى بلادهم.

CamScanner

اذا فان صافي العوائد الخارجية = 2000- 1600

= 400 مليون جنية.

وهي قيمة موجبة ، مما يعني أن التدفقات الداخله للاقتصاد أكبر من التدفقات الخارجة منه . وبالتالي فان الناتج القومي الاجمالي يساوي :

الناتج القومي الاجمالي = الناتج المحلي الاجمالي+ صافي العوائد الخارجية

= 3000 + 400

= 3400 مليون جنية.

مثال رقم (2):

نفترض أنه في دولة ما اذا كان الناتج المحلي الاجمالي = 3000 مليون جنية

وما يدخله المواطنون العاملون في الخارج الى دولتهم = 600 مليون جنيه

بينما ما يخرجه الأجانب العاملون داخل الدولة الى بلادهم = 1600 مليون جنيه

وبما أن صافي العوائد الخارجية = ما يدخله المواطنون العاملون في الخارج الى دولتهم

- ما يخرجه الأجانب العاملون داخل الدولة الى بلادهم.

اذا فان صافي العوائد الخارجية = 600- 1600

= - 1000 مليون جنية.

وهي قيمة سالبة ، تدل على أن التدفقات الخارجة أكبر من التدفقات الداخلة للاقتصاد . وبالتالي فان الناتج القومي الاجمالي يساوي :

الناتج القومي الاجمالي = الناتج المحلي الاجمالي+ صافي العوائد الخارجية

CamScanner

1000 – 3000 =

= 2000 مليون جنية.

2- <u>الناتج القومي الاجمالي(GNP) والناتج القومي الصافي (NNP):</u>

ان حساب قيمة الاهتلاكات في الناتج القومي الاجمالي يشير الى أنه مقياس "اجمالي" وليس "صافيا" للناتج الاقتصادي . فللمحافظة على قيم أصول المجتمع الانتاجية ، يلزم تخفيض جزء من قيمة انتاج هذه الأصول لمواجهة النقص في قيمتها ويعرف ذلك باهتلاك راس المال وعلية ، فان :

الناتج القومي الصافي = الناتج القومي الاجمالي – اهتلاكات رأس المال .

ويمكن التعبير عن اهتلاك راس المال بطريقة أخرى هي :

اهتلاك راس المال = اجمالي الاستثمار – صافي الاستثمار .

ويرجع ذلك لأن جزء من الانفاق الاستثماري الذي يقوم به رجال الأعمال يمثل ما هو ضروري لمقابلة اهتلاك راس المال الحالي أو الطاقة الانتاجية القائمة . ولكي يتحقق الاستثمار الصافي في المجتمع فلا بد من أن يزيد اجمالي الانفاق الاستثماري عن متطلبات اهتلاك رأس المال حيث :

صافي الاستثمار = اجمالي الاستثمار – اهتلاك راس المال

ومنها الى أن : الناتج القومي الاجمالي في هذه الحالة يساوي :

الناتج القومي <u>الإجمالي</u> = الإنفاق الاستهلاكي + الأنفاق الاستثماري <u>الاجمالي</u> + الأنفاق الحكومي+ صافي العالم الخارجي (m - x) .

CamScanner

أما الناتج القومي الصافي يساوي :

الناتج القومي الصافي = الإنفاق الاستهلاكي + الأنفاق الاستثماري الصافي + الأنفاق الحكومي+ صافي العالم الخارجي (m - x) .

3- الفرق بين الناتج القومي الاسمي (أو النقدي) والناتج القومي الحقيقي Nominal And Real GDP:

من تعريف الناتج القومي الاجمالي السابق وهو القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة) . نستنتج أن الناتج القومي الاجماليGNP مقياس نقدي يعطي قيمة السلع والخدمات اما بالاسعار الجارية (السائدة وقت الانتاج) ، ويعرف بالناتج القومي الاجمالي الاسمي Nominal أو بالاسعار الثابتة (بأسعار سنة أساس معينة) ويعرف بالناتج القومي الاجمالي الحقيقي Real .

وكما نعرف فان المستوى العام للاسعار قد يتغير مع الزمن (عامل تضخم) ، وبما أن الناتج القومي الاجمالي يقيم كل السلع والخدمات بأسعار جارية ، فهو سيتأثر بالتغيرات في مستوى الاسعار وبالتغيرات في اجمالي الناتج ، فاذا تضاعفت الاسعار ، فسيتضاعف الناتج القومي الاجمالي ، ولكي يكون الناتج القومي الاجمالي مقياسا موثوق به لتغيرات الانتاج الاجمالي فعلينا أن نصححه بشكل ما لازالة تلك التغيرات في مستوى الاسعار.

والناتج القومي الذي تحدثنا عنه هو الناتج القومي الاسمي أو النقدي Nominal GNP وهو يساوي

$$\text{Nominal GNP} = Q \cdot P$$

وهو عبارة عن مجموع حاصل ضرب الكميات المنتجة من السلع والخدمات في ذلك العام (Q) بأسعارها (P) في نفس العام. ولتوضيح ذلك نستعرض الجدول رقم (4) التالي :

CamScanner

جدول رقم(4)

الناتج القومي الاسمي والحقيقي بالمليون جنية

السلعة	سنة 2013/2012			سنة 2014/2013		
	كميةQ	سعر P	قيمة	كميةQ	سعر P	قيمة
السلعة أ	200	10	2000	200	20	4000
السلعة ب	300	10	3000	500	10	5000
GNP لسنة 2013/2012			5000	GNP لسنة 2014/2013		9000

ووفقا للجدول رقم (4):

نجد أنه اذا زاد الناتج القومي من 5000 مليون جنية سنة 2013 إلى 9000 مليون جنية في سنة 2014 . فهل زيادة الرقم عبر السنوات تعني بالضرورة أن الانتاج الحقيقي لهذه الدولة قد زاد ؟؟

في الحقيقية فان الارقام السابقة تعبر عن ما يعرف بالناتج القومي الاجمالي الاسمي أو النقدي ، وقد لا يعني الاتجاه المتصاعد لهذه الأرقام زيادة حقيقية في حجم الانتاج ، وذلك لأن الناتج الاسمي يحتسب على أساس القيمة السوقية لأسعار السلع والخدمات المنتجة في كل عام ، والأمر الذي يعني تأثر الأرقام السابقة بعامل تغير الأسعار من عام الى آخر .

وبالتالي فان وجود مقياس لمعرفة كيفية تغير الأسعار في فترة زمنية معينة مهم للغاية ، وأحد الطرق للحصول على مثل هذا المقياس وهو ما يسمى بالرقم القياسي للأسعار أو مكمش الناتج القومي(GNP deflator) الذي يعبر عن قسمة قيمة مجموعة من السلع والخدمات محسوبة بالأسعار الجارية ، على قيمة مجموعة من السلع والخدمات محسوبة بالأسعار الثابتة (والأسعار الثابتة تعني احتساب سنة معينة بأنها سنة الأساس ، ويجب أن تكون هذه السنة سنة مستقرة خالية من التغيرات والتذبذبات غير العادية مثل الاضطرابات السياسية أو الاقتصادية أو

CamScanner

الاجتماعية). فعندما ترتفع الأسعار (أو تنخفض) فان قيمة المعامل تكون أكبر (أو أقل) من الواحد الصحيح .

والناتج القومي الحقيقي هو" عبارة عن مجموع قيمة السلع والخدمات المنتجة في سنة القياس المقومة بأسعار سنة الأساس ، للتخلص من تغيرات الأسعار" . أي يعتبر مقياس للناتج القومي في سنة معينة بأسعار سنة أخرى تسمى سنة الأساس . للتغلب على التذبذب في الأسعار بين سنة القياس (أي سنة المقارنة) وبين سنة الأساس .

ومن الجدول رقم (4) السابق :

- نجد زيادة الناتج القومي الاجمالي لسنة 2014 الى 9000 مليون جنية عن 2013 والتي تساوي 5000 مليون جنية ، وهذا الاتجاه المتصاعد لهذه الأرقام لا يعني زيادة حقيقية في حجم الانتاج الكلي لجميع السلع ، فرغم ثبات كميات السلعة (أ) في هاتين السنتين عند (200 وحدة) ، الا أن قيمتها قد ارتفعت من 2000 مليون جنية إلى 4000 مليون جنية ، وهي لا ترجع إلى زيادة حقيقة في إنتاج السلعة أ ، وإنما ترجع إلى ارتفاع سعرها من 10 إلى 20 جنية للوحدة خلال تلك الفترة . أي ان سبب زيادة الناتج القومي الاسمي (النقدي) رغم ثبات الكميات يرجع الى ارتفاع المستوى العام للأسعار (التضخم) .
- بينما السلعة (ب) فرغم ثبات سعر السلعة (ب) في هاتين السنتين عند (10 جنية للوحدة) ، الا أن قيمتها قد ارتفعت من 3000 مليون جنية إلى 5000 مليون جنية ، اذا فالزيادة في قيمة الناتج ترجع إلى زيادة حقيقة في إنتاج السلعة (ب) من من 300 الى 500 وحدة ، مع ثبات الأسعار عند 10 جنية للوحدة خلال تلك الفترة . أي ان سبب زيادة الناتج الاسمي ترجع الى زيادة حقيقية في حجم الانتاج وليس الى ارتفاع المستوى العام للأسعار (التضخم) .
- ومن أجل معرفة قيمة الناتج القومي الحقيقي Real GNP لا بد أن نلغي أثر ارتفاع الأسعار، وهذا يعني وجود زيادة حقيقة في الإنتاج .

CamScanner

الخلاصة:

الناتج القومي النقدي = الناتج القومي الحقيقي × المستوى العام للأسعار

المستوى العام للأسعار = الرقم القياسي للأسعار = سعر سنة المقارنة % سعر سنة الأساس

- الناتج القومي الاسمي يمثل مقدار ما يحصل عليه المجتمع من مبالغ بصورة نقدية . أما الناتج القومي الحقيقي يمثل مقدار ما يشتريه المجتمع من سلع وخدمات بدخله النقدي (هو عبارة عن كميات سنة المقارنة مقومة بأسعار سنة الأساس أو القوة الشرائية للدخل النقدي).
- **الناتج القومي الاسمي (النقدي) = الناتج القومي الحقيقي (في حالة ثبات الاسعار).**
- **الناتج القومي الاسمي (النقدي) > الناتج القومي الحقيقي (في حالة ارتفاع الأسعار).**
- **الناتج القومي الاسمي (النقدي) < الناتج القومي الحقيقي (في حالة انخفاض الأسعار).**

4- الناتج القومي الصافي (Net National Product (NNP:

يعتبر مقياس الناتج القومي الصافي أحد المقاييس التي طورها الاقتصاديون بعد الأخذ في الحسبان اهتلاكات رأس المال ، فللحصول على الناتج القومي الصافي ، نقوم بطرح الاهتلاك من الناتج القومي الاجمالي كما يلي :

الناتج القومي الصافي = الناتج القومي الاجمالي – اهتلاكات رأس المال .

CamScanner

5- **الدخل الشخصي Personal Income:**

هو مقياس للمبالغ التي يحصل عليها الأفراد بالفعل ، وهذا الدخل هو ما يهتم به الأفراد لانه يمثل الدخل المستلم فعلا . ويختلف الدخل الشخصي أو الدخل المستلم فعلاً عن الدخل القومي أو المكتسب ، والفرق بينهما يكمن في أن ضرائب الأرباح التجارية وضرائب الأعمال المباشرة التي تدخل في حساب الدخل القومي ولكنها لا تمثل جانبا من المبالغ التي يحصل عليها أصحاب منشآت الأعمال من عوائد أسهم ، ويعوض عن ذلك الجزء الذي تدفعه الدولة للأفراد ليضاف الى الدخل الفردي وتسمى بالمدفوعات التحويلية ، وهي تدفع طبقا للقانون وليست مقابل عمل أو خدمة مقدمة .

اذا فالدخل الشخصي : "هو الدخل المحصل بالفعل سواء اكتسبة الشخص نتيجة لتقديم خدمة أو لا ".

بينما الدخل القومي:" يمثل دخول مكتسبة يحصل جانب منها ولا يحصل جانب آخر".

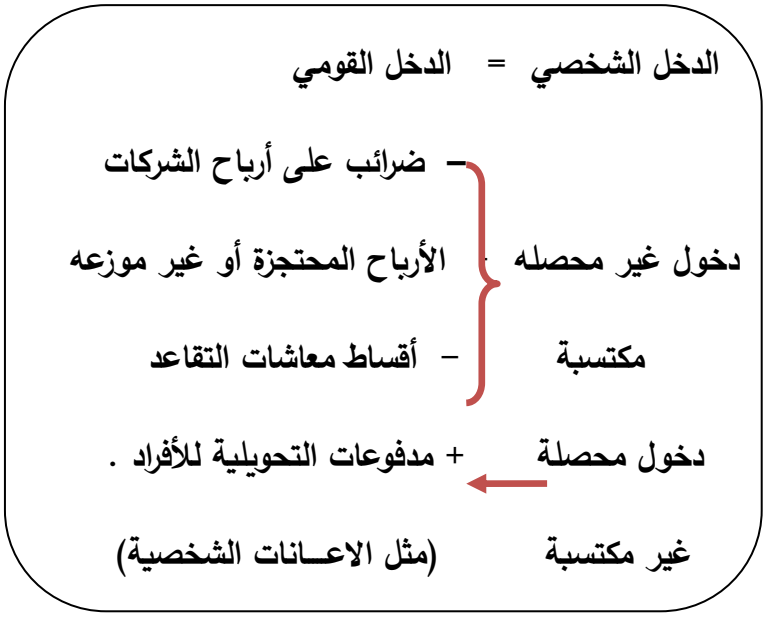

ونتيجة لذلك لابد أن نفرق بين الدخول المكتسبة من المساهمة في النشاط الانتاجي (كالأجور والأرباح والفوائد والايجارات) ، وتلك التي يتسلمها الأفراد ولكنها غير

CamScanner

مكتسبة أي أنها ليست مقابل المساهمة في الانتاج مثل المدفوعات التحويلية . فالأفراد لايتسلمون كل الدخل المكتسب بسبب الضرائب على أرباح الشركات والأرباح غير الموزعة وأقساط المعاش ، ولكنهم يستلمون المدفوعات التحويلية التي لا تمثل جزءا من الدخل المكتسب مثل الاعانات (فهي مدفوعات تحويلية تدفعها الدولة من ميزانيتها لبعض المنشآت المنتجة للسلع أو الخدمات الضرورية لجعل سعرها في متناول المستهلك ، هذا الانفاق لايمثل مشتريات سلع وخدمات انما هو تحويل من حصيلة الضرائب المحصلة من الافراد ومحولة الى آخرين).

وعلى هذا الأساس يكون الدخل الفردي أكبر من الدخل القومي ، عندما تكون الدخول المحصلة غير المكتسبة أكبر من الدخول المكتسبة غير المحصلة .

6- **الدخل المتاح (PDI) Personal Disposable Income:**

أو الدخل القابل للتصرف فهو "الدخل الذي يمكن التصرف فيه بانفاقه على الاستهلاك والادخار". فالحكومات عادة ما تقوم بفرض ضرائب على دخول الأفراد تعرف بالضرائب المباشرة أو ضرائب الدخل Income Taxes ، فإذا خصمنا هذه الضرائب من الدخل الشخصي نحصل على الدخل المتاح، أي أن:

الدخل المتاح = الدخل الشخصي – الضرائب المباشرة على الدخل.

وعليه فإن الدخل المتاح هو" الدخل الشخصي بعد خصم الضرائب المباشرة منه". وفي حالة عدم وجود ضرائب مباشرة على دخول الأفراد (كما في المملكة العربية السعودية) فان الدخل الشخصي سيساوي الدخل المتاح .

وحيث أن الدخل المتاح هو ما يستطيع الأفراد التصرف فيه بين الاستهلاك والادخار فان :

الدخل المتاح = الاستهلاك C + الادخار S

7- **الادخار الشخصي Savings** : لما كان المستهلكون يوزعون دخلهم المتاح بين إنفاقهم الاستهلاكي و مدخراتهم ، فإن الادخار يكون عبارة عن "ما يتبقى من الدخل المتاح بعد خصم الاستهلاك متضمناً الفائدة المدفوعة بواسطة المستهلكين".

CamScanner

الإدخار الشخصي = الدخل المتاح

– الإنفاق الاستهلاكي الخاص.

مما سبق يمكن التوصل للعلاقات التالية: من خلال الجدول التالية:

الناتج القومي الاجمالي

– اهتلاك رأس المال

الناتج القومي الصافي

– الضرائب غير المباشرة

+ الاعانات

الدخل القومي

– ضرائب الارباح التجارية (ارباح الشركات)

– الارباح المحتجزة(غير موزعة)

– اقساط التأمين والمعاش

+ المدفوعات التحويلية (اعانات شخصية)

الدخل الفردي (الشخصي)

– ضرائب الدخل الشخصي

الدخل المتاح (الاستهلاك + الادخار)

CamScanner

خامسا : أمثلة محلولة :

مثال رقم (1): البيانات التالية عن مفردات الناتج المحلي لدولة ما سنة 2009 (بملايين الدولارات).

مليون دولار	البند	مليون دولار	البند
21	مدفوعات الضمان الاجتماعي	500	إنفاق حكومي
2151	استهلاك عائلي	82	صادرات
22	أرباح محتجزة (غيرموزعة)	150	خدمات تعليمية
18	ضرائب على أرباح الشركات	110	خدمات صحية
90	أرباح موزعة	75	واردات
1830	أجور ورواتب	31	ضرائب مباشرة
710	إيجارات	90	خدمات سياحية
80	دخول أصحاب الأعمال الصغيرة	65	اهتلاك رأس المال
1300	سلع زراعية	25	ضرائب غير مباشرة
78	صافي الاستثمار	70	خدمات نقل
1081	سلع صناعية	32	أقساط معاشات التقاعد
149	صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية	39	إعانات إنتاجية

المطلوب/ أوجد ما يلي:

1 - إجمالي الناتج القومي بالطرق الثلاث (الدخل، الإنتاج، الإنفاق).

2- الدخل الشخصي. 3- الادخار.

4- الناتج القومي الصافي

CamScanner

الحل ج1:

إجمالي الناتج القومي بطريقة الدخل = صافي الدخل + ضرائب غير مباشرة + اهتلاك رأس المال – إعانات إنتاجية.

صافي الدخل = أرباح محتجزة + ضرائب على أرباح الشركات + أرباح موزعة + أجور ورواتب + إيجارات + دخول أصحاب الأعمال الصغيرة.

صافي الدخل = 22 + 18 +90 + 1830 +710 +80 = 2750 مليون دولار.

إذا إجمالي الناتج القومي بطريقة الدخل = 2750 + 25 + 65 – 39 = 2801 مليون دولار.

بنود الدخل	القيمة
أجور ومرتبات	1830
الفائدة	0
الإيجارات	710
أرباح الشركات(ارباح موزعة+ارباح غير موزعة+ضريبة على الارباح)	130
دخول أصحاب الأعمال الصغيرة	80
صافي الدخل	**2750**
(+) الضرائب غير المباشرة	**25**
(–) الإعانات	**(39)**
(+) اهتلاك راس المال	**65**
الناتج القومي الإجمالي (بطريقة الدخل)	**2801**

ب– إجمالي الناتج القومي بطريقة الإنتاج= السلع الزراعية + السلع الصناعية + خدمات تعليمية+خدمات صحية+خدمات سياحية+خدمات نقل.

= 1300 + 1081 + 150 + 110 + 90 + 70 = 2801 مليون دولار.

CamScanner

الانشطة الاقتصادية (طريقة الانتاج)	الجملة
السلع الزراعية	**1300**
السلع الصناعية	**1081**
خدمات التعليم	**150**
خدمات الصحة	**110**
خدمات سياحية	**90**
خدمات النقل	**70**
الناتج القومي الاجمالي بطريقة الإنتاج	**2801**

ج- إجمالي الناتج القومي بطريقة الإنفاق= استهلاك عائلي + إجمالي الاستثمار+ إنفاق حكومي+صادرات – واردات.

= 2151 + 143 + 500 – 82 – 75 = 2801 مليون دولار.

حيث أن إجمالي الاستثمار = صافي الاستثمار + اهتلاك رأس المال.

= 78 + 65 = 143 مليون دولار.

ويمكن ايجادها من خلال الجدول التالي :

(طريقة الانفاق)	الجملة
الاستهلاك الخاص	**2151**
الاستهلاك العام أو الحكومي	**500**
اجمالي الاستثمارات	**143**
صافي الاستثمار	78
(+) استهلاك رأس المال	65
صافي الصادرات (صادرات–واردات)	**7**
الصادرات السلعية والخدمية	82
(–) الواردات	75
الناتج القومي الاجمالي بطريقة الإنفاق	**2801**

نلاحظ مما سبق أن إجمالي الناتج القومي بالطرق الثلاثة يكون متساوياً حيث يساوي 2801 مليون دولار.

CamScanner

اجابة السؤال الأول : رقم 2 – 3 .

2801		**الناتج القومي الإجمالي**
	(–) 65	– اهتلاك رأس المال
2736		**(=)الناتج القومي الصافي**
	(–) 25	– الضرائب غير المباشرة
	39	+ الاعانات الانتاجية
2750		**(=)الدخل القومي**
	(–) 22	– الأرباح غير الموزعة
	(–) 18	– ضرائب على الأرباح
	(–) 32	– أقساط معاشات التقاعد
	(+) 21	+ مدفوعات الضمان الاجتماعي والاعانات الشخصية
2699		**(=) الدخل الشخصي**
	(–) 31	– الضرائب المباشرة علي الدخول
2668		**(=) الدخل المتاح**
	(–) 2151	– الإنفاق الاستهلاكي الخاص
517		**= الادخار**

إجابة السؤال الأول : رقم (2):

الدخل الشخصي PI= الدخل القومي – أقساط معاشات التقاعد – أرباح محتجزة – ضرائب على أرباح الشركات + مدفوعات الضمان الاجتماعي.

= 2750 – 32 – 22 – 18 + 21 = 2699 مليون دولار.

- إجابة السؤال الأول : رقم (3):

الادخار = الدخل المتاح – الاستهلاك العائلي.

الدخل المتاح= الدخل الشخصي – الضرائب المباشرة على الدخل.

= 2699 – 31 = 2668 مليون دولار.

الادخار = 2668 – 2151 = 517 مليون دولار.

CamScanner

- إجابة السؤال الأول : رقم (4):

الناتج القومي الصافي = الناتج القومي الإجمالي – اهتلاك رأس المال

= 2801 – 65 = 2736 مليون دولار.

مثال رقم (2):

مثال رقم (2):

إذا كان لديك البيانات التالية لمجتمع ما (بملايين الدولارات):

القيمة	البند	القيمة	البند
1785	صافي الاستثمار	1760	أقساط معاشات التقاعد
960	صادرات	صفر	ضرائب على أرباح الشركات
350	واردات	1550	أرباح محتجزة
890 -	صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية	340	مدفوعات الضمان الاجتماعي
3250	الدخل الشخصي المتاح	775	اهتلاك رأس المال
900	الادخار	4235	الدخل الشخصي
3370	استهلاك حكومي		

المطلوب/ أوجد ما يلي:

1- الناتج القومي الإجمالي.

2- الناتج القومي الصافي .

CamScanner

الحل: الناتج القومي الاجمالي بطريقة الانفاق:

(طريقة الانفاق)	الجملة
الاستهلاك الخاص	**2350**
الاستهلاك العام أو الحكومي	**3370**
اجمالي الاستثمارات	**2560**
صافي الاستثمار	1785
(+) اهتلاك رأس المال	775
صافي الصادرات (صادرات–واردات)	**610**
الصادرات السلعية والخدمية	960
(–) الواردات	350
الناتج القومي الاجمالي بطريقة الإنفاق	**8890**

الناتج القومي الإجمالي = استهلاك عائلي + إجمالي الاستثمار + استهلاك حكومي + صادرات – واردات.

الاستهلاك العائلي = الدخل الشخصي المتاح – الادخار.

= 3250 – 900 = 2350 مليون دولار

إجمالي الاستثمار = صافي الاستثمار + اهتلاك رأس المال

= 1785 + 775 = 2560 مليون دولار

إذا الناتج القومي الإجمالي = 2350 + 2560 + 3370 – 960 – 350 = 8890 مليون دولار

الناتج القومي الصافي = الناتج القومي الاجمالي – اهتلاكات رأس المال .

= 8890 – 775

اذا **الناتج القومي الصافي = 8115** مليون دولار

CamScanner

مثال رقم (3):

البيانات التالية عن مفردات الناتج القومي لدولة ما سنة 2009 (بملايين الدولارات).

مليون دولار	البند	مليون دولار	البند
100	اقساط معاشات التعاقد	570	إنفاق حكومي
740	الاستهلاك الخاص	260	صادرات
190	أرباح محتجزة (غيرموزعة)	400	أجور ورواتب
120	ضرائب على أرباح الشركات	180	واردات
110	ضرائب مباشرة	120	ضرائب غير مباشرة
60	اهتلاك رأس المال	50	اعانات انتاج
300	ريع	90	فوائد
200	دخول أصحاب الأعمال الصغيرة	70	نفقات تحويلية
260	ارباح الاسهم	240	الاستثمار الصافي

المطلوب/ أوجد ما يلي:

1 - إجمالي الناتج القومي بالطريقتي (الدخل، الإنفاق).

2- الدخل الشخصي. **3- الادخار.**

CamScanner

الحل ج1:

بنود الدخل	القيمة
دخول العاملين	400
الفوائد	90
ريع ، الإيجارات	300
أرباح الشركات(ارباح موزعة+ارباح غير موزعة+ضريبة على الارباح + دخل ملاك)	570
دخول أصحاب الأعمال الصغيرة	200
صافي الدخل	**1560**
(+) الضرائب غير المباشرة	**120**
(−) الإعانات	**(50)**
(+) استهلاك راس المال	**60**
الناتج القومي الإجمالي	**1690**

أ- الناتج القومي الإجمالي بطريقة الدخل = صافي الدخل + ضرائب غير مباشرة + اهتلاك رأس المال – إعانات إنتاجية.

صافي الدخل القومي = أرباح محتجزة + ضرائب على أرباح الشركات + أرباح موزعة + أجور ورواتب + إيجارات + دخول أصحاب الأعمال الصغيرة.

صافي الدخل = 300+ 400 + 90 + (200 + 190 + 260 + 120) =

1560 مليون دولار.

إذا إجمالي الناتج القومي بطريقة الدخل = 1560 + 120 + 60 − 50 =

1690 مليون دولار.

ج- الناتج القومي الإجمالي بطريقة الإنفاق= استهلاك عائلي + إجمالي الاستثمار + إنفاق حكومي+ (صادرات – واردات).

= 180−260+300+570+740

=1690 مليون دولار.

CamScanner

حيث أن إجمالي الاستثمار = صافي الاستثمار + اهتلاك رأس المال.

= 60+240 = 300 مليون دولار.

ويمكن الحل من خلال الجدول التالي :

(طريقة الانفاق)	الجملة
الاستهلاك الخاص	**740**
الاستهلاك العام أو الحكومي	**570**
اجمالي الاستثمارات	**300**
صافي الاستثمار	240
(+) استهلاك رأس المال	60
صافي الصادرات (صادرات–واردات)	**80**
الصادرات السلعية والخدمية	260
(–) الواردات	180
اجمالي الناتج القومي بطريقة الإنفاق	**1690**

نلاحظ مما سبق أن إجمالي الناتج القومي بالطريقتين يكون متساوياً حيث يساوي 1690 مليون دولار.

CamScanner

اجابة المثال الرابع 2،3: من خلال الجدول التالي :

1690		**الناتج القومي الإجمالي**
	(–) 60	– اهتلاك رأس المال
1630		**(=)الناتج القومي الصافي**
	(–) 120	– الضرائب غير المباشرة
	50	+ الاعانات الانتاجية
1560		**(=)الدخل القومي**
	(–) 190	– الأرباح غير الموزعة
	(–) 120	– ضرائب على الأرباح
	(–) 100	– أقساط معاشات التقاعد
	(+) 70	+ مدفوعات الضمان الاجتماعي والاعانات الشخصية (المدفوعات التحويلية)
1220		**(=) الدخل الشخصي**
	(–) 110	– الضرائب المباشرة علي الدخول
1110		**(=) الدخل المتاح**
	(–) 740	– الإنفاق الاستهلاكي الخاص
370		**= الادخار**

إجابة رقم (2):

الدخل الشخصي PI= الدخل القومي – أقساط معاشات التقاعد – أرباح محتجزة – ضرائب على أرباح الشركات + مدفوعات تحويلية.

= 1560 – 190 – 120 – 100 + 70 = 1220 مليون دولار.

إجابة رقم (3):

الادخار = الدخل المتاح – الاستهلاك العائلي.

الدخل المتاح= الدخل الشخصي – الضرائب المباشرة على الدخل.

= 1220 – 110 = 1110 مليون دولار.

الادخار = 1110 – 740 = 370 مليون دولار.

CamScanner

سادسا : أهمية حسابات الناتج والدخل المحلي والقومي:

1. الناتج القومي الحقيقي وليس النقدي يمثل مقياساً للنشاط الاقتصادي داخل المجتمع ولمدى التقدم والرفاهية الاقتصادية.
2. ترجع أهمية دراسة وتحليل الدخل أو الناتج القومي الى اعتبارات قومية فمن خلال دراسة الدخل القومي يمكن قياس مدى نجاح السياسات التي تتبعها الدولة فيما يتعلق بشئونها المالية والاقتصادية .
3. كما تعتبر بينات الناتج القومي مقياس لدرجة العدالة في توزيع الدخل القومي.
4. كما تمدنا بيانات الدخل القومي بالمعلومات التي تسهام في حساب وقياس انتاجية العامل في القطاعات الاقتصادية المختلفة .
5. كما يهتم الاقتصاديون بحسابات الدخل والناتج القومي بصفة خاصة لأنها تعتبر المؤشر الأول والرئيسي عن حجم المكونات والأنشطة الاقتصادية داخل المجتمع. ومكوناته هي الإنفاق على الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي والصادرات والواردات . فكلما زاد الدخل القومي أو نقص كلما دل على تغيرات جوهرية في مكونات الدخل القومي .
6. كما تفيد بيانات الناتج القومي للدول المختلفة في قياس مدى رفاهية الشعوب في هذه المجتمعات ، كما تساعد هذه المقارنات المختلفة بين الدول في وضع خطط وسياسات التجارة الخارجية .

CamScanner

الفصل الرابع

النموذج الكلاسيكي

للتوازن الكلي

CamScanner

الفصل الرابع

النموذج الكلاسيكي للتوازن الكلي

المقدمة:

تسعى النظرية الاقتصادية لفهم وتفسير الظواهر الاقتصادية ، وذلك بطريقة بسيطة بهدف دراسة الكيفية التي يعمل بها الاقتصاد الوطني بشكل كامل ، عن طريق تسليط الضوء على القوة المؤثرة في مستوى الأداء الكلي للنظام الاقتصادي.

فالنظرية الاقتصادية الكلية تهتم بدراسة القضايا الكلية مثل الدخل الكلي ، حجم الانتاج ، المستوى العام للأسعار، البطالة ، الادخار ، الاستثمار، الكساد والتضخم ، فهذه النظرية تهتم بالطلب الكلي والعرض الكلي ، وتركز على بعض الظواهر الاساسية والعلاقات الهامة القائمة بين المستوى العام للأسعار، التضخم ، تراكم رأس المال، توزيع الدخول ، كمية النقد المتداولة ، والمشاكل التي يتعرض لها الاقتصاد وتؤثر على أدائه . وظهرت العديد من التحليلات الاقتصادية لتحديد الحالة التوازنية للاقتصاد ومنها التحليل الكلاسيكي الذي تبناه العالم الاقتصادي ساي وآدم سميث وغيرهم من التقليديين .

اولا: أساسيات الفكر الكلاسيكي :

يرجع بداية المدرسة الكلاسيكية الى عام 1776 عندما نشر آدم سميث كتابة "ثروة الأمم" ، ويوصف المذهب الكلاسيكي عادة بأنه مذهب الحرية الاقتصادية فأساسه هو الحرية الفردية والملكية الخاصة والدفع الفردي والادارة الفردية للمشروعات.

والملامح الاساسية التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية يمكن اجمالها في عدد من المنطلقات شكلت الأعمدة الأساسية للفكر الكلاسيكى وهى :

CamScanner

1- **الحرية الاقتصادية :** والتي تتحقق من خلال :

أ. **حرية الفرد:** باعتباره كائن رشيد يحاول تحقيق أعظم عائد اقتصادي في ظل الموارد المحدودة . فكل فرد سواء كان منتجا أو مستهلكا أدرى بمصلحته وأن الفرد بتحقيق مصلحته سوف يحقق بطريقة آلية المصلحة الجماعية.

ب. **الحرية وعدم تدخل الدولة:** فحسب المبدأ الأساسي لسميث "دعه يعمل دعه يمر" يقتصر دور الدولة على الأمن والدفاع والنشاطات الاقتصادية العامة مثل الطرق ، المدارس ، المستشفيات ... أي قصر نشاط الدولة الاقتصادي في أضيق نطاق ممكن . فأفضل الحكومات في نظر دعاة هذا الفكر هي أقلها تدخلا في شئون الاقتصاد . وقوى السوق اذا ما تركت لتوجية الانتاج والتبادل والتوزيع ستقوم بذلك على خير وجه . والاقتصاد متى ترك لقوى السوق الحرة سيتجه الى التوظف الكامل للعمل وغيره من الموارد تلقائيا دون تدخل حكومي.

2- **المنافسة الحرة أو الكاملة:**

لكي تتحقق الحرية دون أي عوائق استلزم الكلاسيك حالة المنافسة الكاملة ، حيث يتنافس المنتجون في استخدام عناصر الإنتاج بالمستوى الذي يتم فيه تعظيم الربح بالنسبة للمنتج .

فافترضوا (الكلاسيك) جملة من الفروض والمتمثلة في توافر شروط المنافسة الكاملة في سوق السلع والخدمات واستبعاد الاكتناز ، واستحالة حدوث فائض بسبب قانون ساي مع عدم حدوث البطالة . فالمحافظة على التوازن لدى الكلاسيك بين العرض والطلب يتم بواسطة آلية السوق وهو العامل الوحيد الذي يحقق التوازن في المدى القصير . ومن هنا يتضح أن الفكر الكلاسيكي (التقليدي) ركز على التشغيل الكامل الذي يقوم على اساسين هما أن :

أ- **كل عرض يخلق الطلب الخاص به:** فافترض الكلاسيك استحالة حدوث حالة عامة من العجز في الطلب (فائض في الانتاج) لأن العرض دائما يوجِد الطلب ، وهذا ما يعرف

CamScanner

بقانون ساي للأسواق ، نسبة الى الاقتصادي الفرنسي جاي ساي ، (أي أن حجم الانتاج مهما بلغ سيوفر له الطلب الكافي) وسوف نتعرض لشرح هذا القانون لاحقا.

ب- **التوظف الكامل يتحقق بطريقة تلقائية** (أي عدم وجود بطالة) : فمرونة الأسعار والأجور تؤدي دائما بالاقتصاد الى التوازن التلقائي عند مستوى التوظف الكامل ، وعندما يتساوى العرض مع الطلب لكى تتحقق الحرية بصفة دائمة دون وجود عوائق اشترط الكلاسيك وجود شروط المنافسة الكاملة في السوق وهي:

- كبر عدد البائعين والمشترين .
- تجانس السلع المنتجة مما يحول معه تفضيل المشترين لسلعة مشروع معين على الآخر.
- توافر المعلومات الكاملة حول السلعة والسعر السائد .
- حرية الدخول والخروج الى السوق دون وجود عائق.

ومن ثَم يَفِد الى السوق الكميات المعروضة والمطلوبة ثم يقوم السوق باخراج الأسعار التي لا يملك المتعاملون قبولها والتكيف معها ، فالمنافسة الكاملة في سوق السلع النهائية والخدمات يترتب عليها عدم قدرة البائع في السيطرة على أسعارها ، لأن كلا من البائع والمشتري متلقي للأسعار ولا يستطيع التأثير عليها ، بينما التفاعلات في السوق هي التي تحدد الأسعار والأجور .

ومن ثم فان السوق هو مدير الاقتصاد القومي حيث يُكيِف المتعاملون مع السوق أوضاعهم من تحديد طلبات الاستهلاك أو تحديد حجم الانتاج وفقا للأسعار التي يحددها السوق وحده.

ثانيا: مضمون النظرية الكلاسيكية:

يمكن تلخيص مضمون النظرية الكلاسيكية فيما يتعلق بالاقتصاد الكلي في أربعة قوانين رئيسية هي:

CamScanner

1- قانون ساي للأسواق .

2- قانون التوظف الكامل.

3- قانون حياد النقود.

4- قانون التعادل بين الادخار والاستثمار.

1- قانون ساي للأسواق Say's Law:

اعتمدت النظرية الكلاسيكية على قانون ساي للأسواق والذي ينسب للعالم الاقتصادي الفرنسي جان باتست ساي J.B.SAY. حيث يعد هذا القانون من النتائج الأساسية التي توصل اليها الاقتصاديون الكلاسيك . الذي لا يعترف بالأزمات الاقتصادية ولا بامكانية حدوثها . حيث أن الأزمات اذا حدثت تكون مؤقته وترجع الى أسباب غير اقتصادية ، تخرج عن نطاق النظام الاقتصادي ، الذي يتميز بوجود ميكانيكية أو آلية تلقائية من خلال الثمن تعمل دائما على احداث التوازن التلقائي بين العرض الكلي والطلب الكلي .

حيث يقوم هذا القانون على فكرة أن "كل عرض يخلق الطلب الخاص به" فكل عرض قادر على خلق الطلب الذي يساوية في ظل توافر عوامل المنافسة الكاملة والحرية الاقتصادية وآلية جهاز الثمن . وبذلك يكون العرض قادر طول الوقت على خلق الطلب الذي يعادله وبالتالي يحدث التوظف الكامل ، واذا حدث عدم توازن في أحد الأسواق فان آلية جهاز الثمن مع العوامل الأخرى التي تستند عليها النظرية تكون قادرة على احداث التوازن مرة أخرى . وبالتالي فقد أوضح الاقتصاديون الكلاسيك استحالة حدوث زيادة في العرض الكلي عن الطلب الكلي لافتراضهم أن الهدف من كل نشاط اقتصادي هو الاستهلاك ، كما أن الاستهلاك يعتمد على الدخل ، والدخل يعتمد على الانتاج وعليه ، فان القيام بالانتاج لابد أن يمثل طلبا على شيءٍ ما . ويترتب على ذلك استحالة وجود حال عامة من فائض الانتاج وبالتالي ، فان احتمال وجود حالة عامة من البطالة هو أيضا أمر مستحيل .

CamScanner

ويمكن شرح هذا القانون القائم على المقايضة من خلال دراسة عرض سلع معينة والطلب عليها كما في الشكل رقم (12) التالي:

الشكل رقم (12)

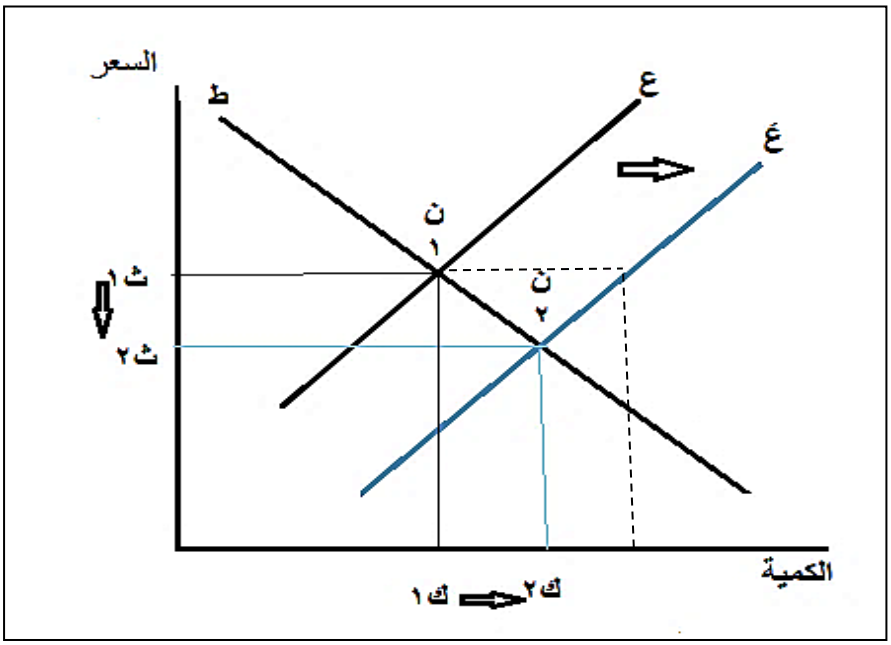

من الشكل نجد أن:

- العرض والطلب متساويان عند النقطة ك1 حيث الكمية المطلوبة تساوي الكمية المعروضة ويتحدد المستوى التوازني للسعر عند ث1.
- ومع افتراض أن العرض قد زاد بفعل أحد العوامل الأخرى خلاف السعر مثل ظهور أسلوب انتاجي جديد أو تغير في التكاليف ، هنا ينتقل منحنى العرض ناحية اليمين الأمر الذي يعني مع ثبات منحنى الطلب أن السعر يأخذ في الانخفاض لأن العرض أصبح أكثر من الطلب ومع انخفاض السعر يتمدد الطلب بفعل قانون الطلب ، ويستمر السعر في الانخفاض والطلب في التمدد حتى تختفي الفجوة نهائيا بين العرض والطلب ويتساويان عند الكمية الجديدة ك2 ، والمستوى التوازني الجديد للسعر عند ث2. (اذا فان زيادة العرض أدت الى زيادة مساوية لها في الطلب نظرا لما يتمتع به السعر من مرونة أدت الى ردود أفعال في السوق).

CamScanner

- اي أن حالة عدم التوازن في السوق تكون مؤقتة سرعان ما يعود السوق بعدها بشكل تلقائي الى حالة التوازن وبالتالي لا يمكن في ظل النظرية الكلاسيكية افتراض حدوث أزمة اقتصادية .

ان كان التصور السابق متعلق بالاقتصاد الجزئي (سلعة معينة) فانه لا يختلف كثيرا بالنسبة للاقتصاد الكلي ، فقد سبق أن أوضحنا أن الناتج الكلي يمثل تكاليف الناتج المتمثلة في عوائد الانتاج أي دخلها والذي على أساسه يتحقق طلبها على السلع والخدمات ، وكل زيادة في الناتج الكلي أو العرض الكلي تعني زيادة في الدخل الكلي أي الطلب الكلي . وبالتالي فان الدخل والانتاج سيظلان عند مستوى التوظف الكامل ، ولو حدث أن انخفض مستوى الدخل والانتاج نتيجة تعطل بعض الموارد الانتاجية تعطلا اجباريا فان الانتاج الاضافي سيولد كمية مماثلة من الدخل الاضافي التي ستنفق على الانتاج الاضافي ومن ثم سيزيد الانتاج بالتدريج حتى نصل الى مستوى التوظف الكامل .

2- <u>قانون التوظف الكامل :</u>

هو أن يتمتع المجتمع بحالة من التوظف الكامل دائما لجميع القوى العاملة وفي حالة ظهور بطالة فان الاقتصاد يتحرك آليا أو ذاتيا لتقليل حجم البطالة والتوجه نحو التوظف الكامل .

حيث اعتبر الكلاسيك أن العمل سلعة يتحدد سعرها وهو الأجر الحقيقي (كمية السلع والخدمات التي يشتريها العامل بأجرة النقدي) في سوق العمل كباقي السلع الأخرى من خلال توافق رغبات عارضي العمل ورغبات طالبي العمل ، ومع ثبات الأسعار فان الأجر النقدي يتساوى مع الأجر الحقيقي . ومن ثم فان الطلب على العمل يتوقف على الأجر الحقيقي كما في الشكل رقم (13) والعلاقة بينهما عكسية.

CamScanner

شكل(13)

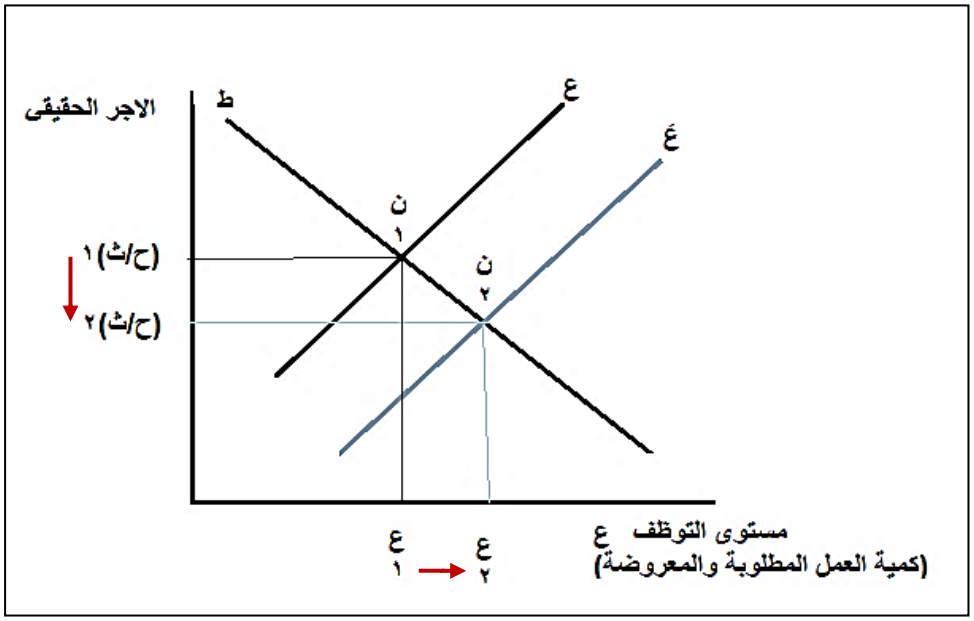

يوضح الشكل السابق :

أ- وجود علاقة عكسية بين الطلب على العمال والاجر الحقيقي (من وجهة نظر المنتج أو صاحب العمل) فكلما زاد الأجر الحقيقي للعامل يقل الطلب على العمال ، فزيادة الأجر الحقيقي تعني عدم قدرة صاحب العمل على دفع المزيد من الأجر للعمال فيقل الطلب عليهم .

ب- وجود علاقة طردية بين الأجر الحقيقي وعرض العمل (من وجهة نظر العامل) فزيادة الأجر الحقيقي أو دخل العامل يحفز على زيادة العمل والعكس صحيح فانخفاض الأجر الحقيقي يدفع الى تقليل العمل.

ت- المستوى التوازني للأجر الحقيقي $1(\frac{ح}{ث})$ يتحدد بتعادل الطلب مع العرض حيث تتعادل الكمية المطلوبة مع المعروضة عند ع1.

ث-أوضح الكلاسيك أن وجود بطالة في اقتصاد ما انما يرجع الى تفضيلات العمال وليس الى السوق ومن ثم تكون البطالة اختيارية ، فكل من يقبل بالمستوى التوازني للدخل الحقيقي $1(\frac{ح}{ث})$ سوف يوظف أما من لايخضع للسوق أو يتمرد علية يتحمل هو المسئولية.

CamScanner

ج- ومع افتراض زيادة في عدد القوى العاملة بفعل زيادة السكان أو التعليم أو عودة عمالة مهاجرة من الخارج (اي وجود عامل مؤثر على عرض العمل بخلاف الأجر الحقيقي) ينتقل منحنى العرض الى الوضع (عَ) ، حيث انخفض الأجر الحقيقي من $(\frac{ح}{ث})1$ وتمدد الطلب على العمل حتى يتساوى الطلب على العمل مع العرض الجديد علية عندع2 ، ويصل الأجر الحقيقي لمستواه التوازني الجديد $(\frac{ح}{ث})2$ ، ويحقق هذا المستوى التوازني للتوظف وضع التوظف الكامل عند (ن2).

ملحوظة : يمكن اعتبار قانون التوظف الكامل حالة خاصة من قانون ساي للأسواق فيما يتعلق بسوق العمل ، فزيادة العرض في سوق العمل مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها تؤدي الى انخفاض السعر الذي هنا هو الأجر الحقيقي وتمدد الطلب حتى يتساوى الطلب مع العرض .

3- <u>قانون حياد النقود (نظرية كمية النقود والطلب الكلي):</u>

اعتقد الكلاسيك أن الأفراد يحتفظون بالنقود فقط في شكلها السائل من أجل توفير احتياجاتهم من السلع والخدمات ، ويطلبون النقود من أجل الاحتفاظ بها لمواجهة أغراض المعاملات المختلفة فقط . فالنقود محايدة تماما فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي وما ينطوي علية من مؤثرات حقيقية ، بمعنى أن زيادة كمية النقود ترفع قيم المتغيرات الحقيقية .

حيث بنى الكلاسيك أفكارهم الاقتصادية على أساس النظر للنقود باعتبارها مجرد وسيط للتبادل ، وأداة لتسهيل التعامل وتسوية المعاملات . فالطلب على النقود عند الكلاسيك طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات فلا تطلب النقود لذاتها وانما لكونها وسيطا للتبادل . أي أن " أي تغير في كمية النقود سوف يترتب عليه تغير في الاتجاه نفسه في المستوى العام للأسعار". فزيادة كمية النقود لا تؤدي الا الى ارتفاع المستوى العام للأسعار ، والعكس صحيح ، فانخفاض كمية النقود يؤدي الى انخفاض هذا المستوى ،

CamScanner

ومن ثم يمكن اعتبار المستوى العام للأسعار وفقا للكلاسيك دالة في كمية النقود ويعبر عن ذلك حسابيا كما يلي :

$$\text{ل} \times \text{ث} = \text{م} \times \text{ن} \quad \ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث :

ن: كمية النقود في التداول . م: سرعة تداولها.

ث: مستوى الأسعار. ل: الدخل الحقيقي.

ومنها نستنتج معادلة رقم(2) التالية:

$$\text{ث} = \text{ن} \times \frac{\text{م}}{\text{ل}} \quad \ldots\ldots\ldots (2)$$

ومع افتراض ثبات المقدار ($\frac{\text{م}}{\text{ل}}$) فان زيادة كمية النقود(ن) تؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار(ث)، والعكس صحيح . ويمكن تمثيلها بيانيا كما في الشكل رقم (14) التالي:

CamScanner

شكل (14)

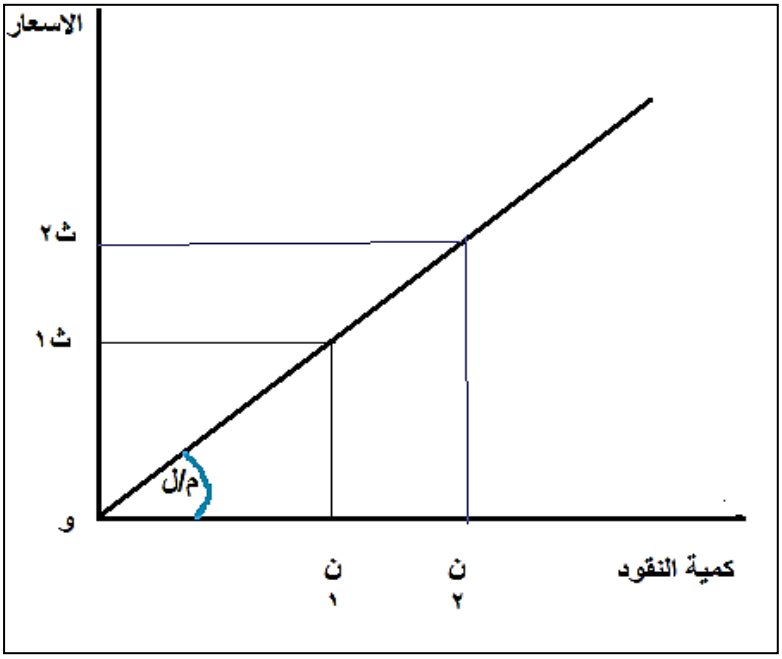

من الشكل نستنتج:

أ- المقدار $(\frac{م}{ل})$ يحدد زاوية المستقيم الممثل للعلاقة بين مستوى الأسعار(ث) وكمية النقود (ن) .

ب- زيادة كمية النقود من ن1 الى ن2 يؤدي الى ارتفاع الأسعار من ث1 الى ث2 ، ومن ثم فان زيادة النقود أو نقصانها يؤثر على القيم النقدية للأشياء وليس الحقيقية .

مما سبق نستنتج أن النقود عند الكلاسيك تظل محايدة لا أثر لها في تبديل الأوضاع الاقتصادية أو التأثير على وضع التوازن .

4- قانون التعادل بين الادخار والاستثمار (سعر الفائدة):

تعتبر النظرية الكلاسيكية سعر الفائدة ، ثمنًا للادخار ويتحدد سعر الفائدة على أساس الطلب والعرض ، مثل أي ثمن آخر، على اعتبار أن الطلب هو الطلب على الاستثمار .ويتوقف الطلب على الاستثمار على الإنتاجية المتوقعة من رأس المال أما العرض فهو عرض رؤوس

CamScanner

الأموال أو الادخار ، ويتوقف على مدى الاستعداد لتأجيل الاستهلاك من الحاضر إلى المستقبل . يتحدد سعر الفائدة عندما تتساوى الكمية المعروضة أي الادخار مع الكمية المطلوبة أي الاستثمار.

حيث ترتفع أو تنخفض الفائدة تبعا لارتفاع أو انخفاض كل من الادخار والاستثمار وتعمل الفائدة مثل أي ثمن آخر على إحداث التوازن بين الادخار S والاستثمار I . فإذا زاد الادخار عن الاستثمار، انخفض سعر الفائدة ويؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى انخفاض الادخار، أي توجد علاقة طردية بين سعر الفائدة والادخار، كما أن انخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة في الاستثمار حتى يتساوى مع الادخار، أي توجد علاقة عكسية بين الاستثمار وسعر الفائدة ، وإذا حدث العكس وانخفض الادخار عن الاستثمار، يرتفع سعر الفائدة ويؤدي ارتفاعه إلى زيادة الادخار حتى يتساوى مع الاستثمار.

أي أن سعر الفائدة The interest rate يتحدد بالتساوي بين الادخار والاستثمار، على اعتبار أن كل ما لا يستهلك يتحول حتمًا إلى ادخار وبالتالي إلى استثمار، وهذا ما يحقق قانون ساي ويعتبر شرط أساسي له ويقرر قانون ساي بأن العرض قادر على أن يخلق الطلب الذي يساويه في ظل الحرية الاقتصادية وآلية جهاز الثمن إذ يرتبط مفهوم سعر الفائدة بالأسس التي قامت عليها المدرسة الكلاسيكية والتي أهملت التغيرات في الدخل والعمالة.

كما اعتبرت النظرية الكلاسيكية أن سعر الفائدة هو العامل الوحيد الذي يعادل بين الادخار والاستثمار، بالرغم من أن قرار الادخار ليس له ارتباط مباشر بسعر الفائدة ، حيث أنه مرتبط بالدخل ، إذ أنه عند كل مستوى من مستويات الدخل يوجد نسبة صحيحة للادخار، هذه النسبة لا يحددها سعر الفائدة وإنما الذي يحددها هو مستوى الدخل ، كما أن التصرف في المدخرات قد يأخذ أشكالاً مختلفة إذ ليس من الضروري أن تدخر الأموال بهدف الاستثمار فقد يكون هناك أهداف أخرى مثل الاحتفاظ بالنقود بشكل سائل أو سندات أو يقوم الأفراد بإقراضها للغير.

كما أن النظرية الكلاسيكية استبعدت الاحتفاظ بالنقود من أجل الاكتناز، أي استبعدت عنصر الزمن بما يحتويه من التوقعات التي تستلزم القيام بالاكتناز، فالنظرية الكلاسيكية كانت تعتبر النقود مجرد وسيلة للتبادل فقط أي عربة لنقل القيم.

كما أن افتراض النظرية الكلاسيكية التساوي بين الادخار والاستثمار من خلال سعر الفائدة ، لا يعطي أهمية لقدرة الجهاز المصرفي على خلق الائتمان (الاقراض) ، إذ تقوم السلطات النقدية

CamScanner

مثل الدولة ، والبنوك المركزية ، والتجارية ، بتحديد الكمية النقدية من خلال إصدار العملات المعدنية ، والورقية.

كما تقوم أيضًا بإصدار أذون الخزانة ، وبذلك تكون الكمية النقدية عديمة المرونة بالنسبة للتغيرات في سعر الفائدة ، ومعنى ذلك أن سياسة السلطات النقدية في تحديد الكمية النقدية تعود أساسًا إلى اعتبارات أخرى غير التغيرات في سعر الفائدة ، كما تفترض النظرية الكلاسيكية التساوي المستمر بين كل من الادخار الكلي والاستثمار الكلي، وهذا يتنافى مع دور سعر الفائدة في إحداث التوازن.

ومنها نستخلص ما يلي :

- **<u>أن سعر الفائدة عند الكلاسيك:</u>**

أ. هو العائد الذي يحصل عليه الأفراد مقابل امتناعهم عن الاستهلاك فترة معينة واحتفاظهم بأموالهم في صورة مدخرات.

ب. يتحدد سعر الفائدة عندما تتساوى الكمية المعروضة أي الادخار مع الكمية المطلوبة أي الاستثمار.

ج. وهو الثمن الذي يوازن بين الطلب على الاستثمار وعرض المدخرات .

- **والطلب على الاستثمار:** يتوقف على سعر الفائدة والعلاقة بينهما عكسية . فكلما زاد الطلب على الاستثمار انخفاض سعر الفائدة والعكس صحيح.

ويمكن شرحها من خلال الشكل رقم (15) .

CamScanner

شكل رقم(15)

العلاقة بين الطلب على الاستثمار وسعر الفائدة.

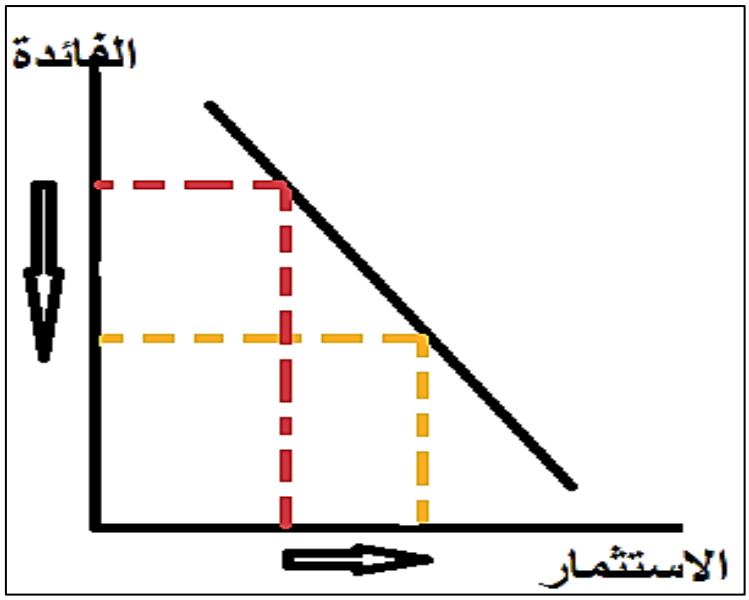

- **أما عرض المدخرات (الادخار)**: فيتوقف على سعر الفائدة والعلاقة بينهما طردية.

وعرض المدخرات هو عرض رؤوس الأموال أو الادخار، وهو يتوقف على مدى الاستعداد لتأجيل الاستهلاك من الحاضر إلى المستقبل . ويتوقف على سعر الفائدة والعلاقة بينهما طردية ، فيزيد الادخار بزيادة سعر الفائدة والعكس صحيح كما في الشكل رقم (16) .

شكل رقم (16)

العلاقة بين عرض المدخرات وسعر الفائدة.

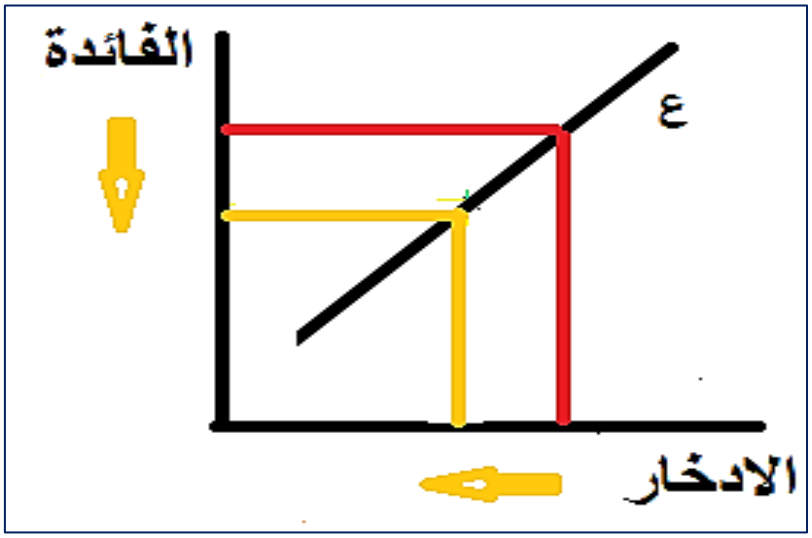

CamScanner

- **التوازن يتم بتعادل الادخار والاستثمار:** اذا يتحدد سعر الفائدة عند الكلاسيك بتقاطع منحنى الطلب على الاستثمار مع عرض المدخرات كما في الشكل رقم (17).

الذي وضح أن زيادة الطلب على الاستثمار عند الكلاسيك تؤدي الى انتقال منحنى الطلب الى أعلى **طَ** مما يؤدي الى ارتفاع سعر الفائدة الى **فَ** وبالتالي زيادة عرض المدخرات.

شكل رقم (17)

التعادل بين الادخار والاستثمار

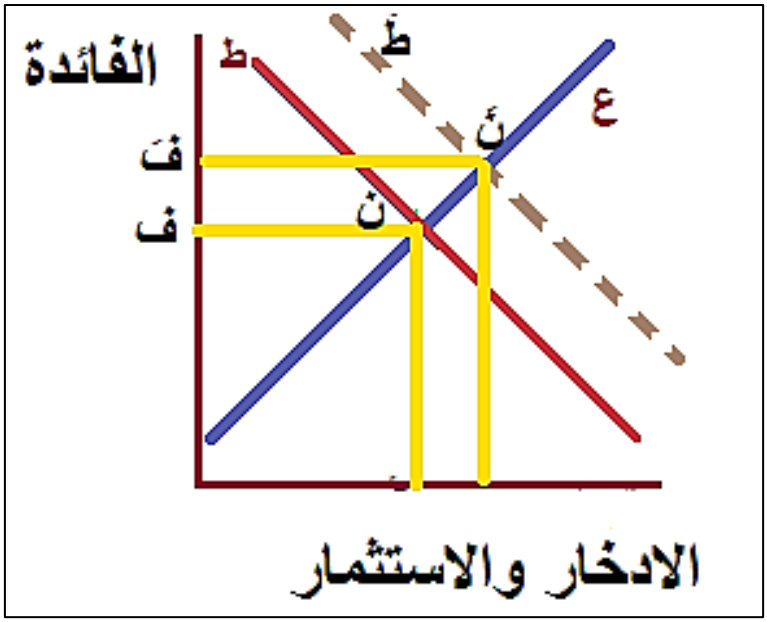

CamScanner

ثالثا: التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي في ظل النظرية الكلاسيكية:

1- العرض الكلي ومستوى التوظف عند الكلاسيك:

من دراستنا السابقة نجد ان زيادة كمية السلع والخدمات التي تشكل العرض الكلي (الناتج القومي) ترتبط خلال الأجل القصير بالزيادة في حجم العمالة سواء عن طريق توظيف عمال جدد أو زيادة عدد ساعات العمل للأشخاص الموظفين فعلاً . ومن هنا فان مناقشة العرض الكلي في النظرية الكلاسيكية لابد أن يعتمد على الظروف السائدة في سوق العمل والكيفية التي يتحدد بها مستوى التوظف في النظام الاقتصادي.

ومع افتراض النظرية الكلاسية سيادة المنافسة الكاملة وتوافر المرونة التامة في الأسعار والأجور بالارتفاع والانخفاض ، فان التوازن التلقائي والتوظف الكامل لابد من حدوثه في الاقتصاد القومي .

فارتفاع معدلات الأجور سيؤدي الى حدوث بطالة مما يترتب علية تنافس العمال فيما بينهم في سوق العمل عن طريق تخفيض الأجور واتجاه الكمية المعروضة من العمل الى الانخفاض ، في حين تتجه الكمية المطلوبة الى الارتفاع حتى نصل الى وضع التوازن عند مستوى التوظف الكامل . أما عندما تنخفض الأجور عند مستوى التوازن فسيكون هناك فائض في الطلب على العمل، الأمر الذي يؤدي الى تنافس المنشآت للحصول على العمل اللازم عن طريق زيادة معدلات الأجور . ويترتب على ذلك اتجاه الكمية المطلوبة من العمل الى الانخفاض في حين تتجه الكمية المعروضة للارتفاع حتى نصل الى مستوى التوظف الكامل .

ومن خلال مستوى التوظف الكامل يمكن تحديد الناتج الحقيقي أو الدخل الحقيقي الذي يمكِن لهذا المستوى من التوظيف أن يقوم بانتاجه . ويمثل هذا الحجم من الناتج (الدخل) القومي منحنى العرض الكلي في النظرية الكلاسيكية .

CamScanner

ويوضح الشكل التالي رقم(18) الكيفية التي يمكن التوصل من خلالها الى اشتقاق منحنى العرض الكلي بناءا على افتراضات النظرية الكلاسيكية . حيث يتكون الشكل (18) من اربعة أجزاء هي :

الجزء (أ) : يوضح وضع التوازن في سوق العمل كما أوضحنا سابقا .

والجزء (ب) : يوضح دالة الانتاج التجميعية للاقتصاد ككل . وبتحديد مستوى التوظف التوازني في الجزء (أ) عند ع0 ، يمكننا تحديد حجم الناتج الحقيقي من الجزء (ب) الذي يحدد مكان منحنى العرض الكلي في الجزء (ج) . ولما كان الاقتصاديون قد تعودوا على تخصيص المحور السيني (الأفقي) للاشارة الى الكمية والمحور الصادي للاشارة الى السعر ، فان منحنى العرض الكلي الي تؤصل الية في الجزء (ج) من الشكل رقم (18) يمكن اعادة توضيحة بيانيا كما في الجزء (د) . حيث يظهر منحنى العرض الكلي كخط رأسي موازي للمستوى العام للأسعار .

شكل رقم(18)

اشتقاق منحى العرض الكلي عند الكلاسيك

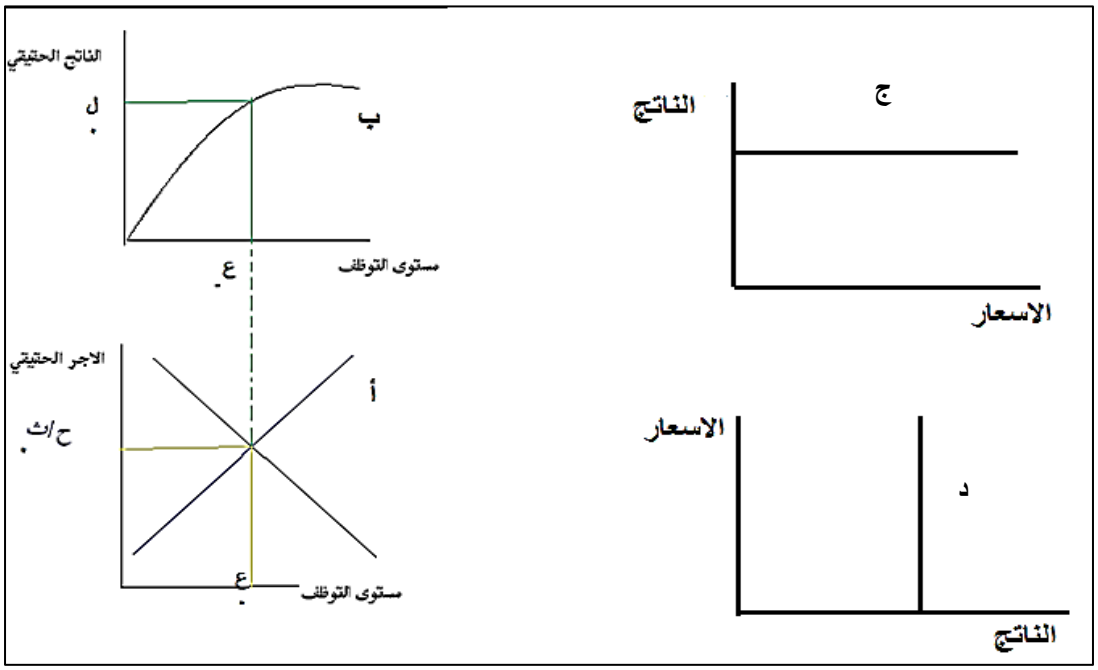

CamScanner

2- الطلب الكلي عند الكلاسيك:

تشكل نظرية كمية النقود أساس الطلب الكلي في النظرية الكلاسيكية ، فعند افتراض ثبات الكمية المعروضة من النقود وسرعة دورانها ، فان المستوى العام للاسعار سيتغير في اتجاه معاكس للتغير في الناتج القومي ، أي أن زيادة الدخل أو الناتج سوف تؤدي الى انخفاض الأسعار والعكس صحيح ، وهذا هو منحنى الطلب الكلي بناءا على افتراضات النظرية الكلاسيكية .

حيث يوضح منحنى الطلب الكلي كما في الشكل رقم (19) العلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة ، بافتراض ثبات كمية النقود وسرعة دورانها ، وافتراض ان الاقتصاد لم يصل الى مستوى التوظف الكامل كما يلي :

الشكل رقم (19)

الطلب الكلي في الفكر الكلاسيكي

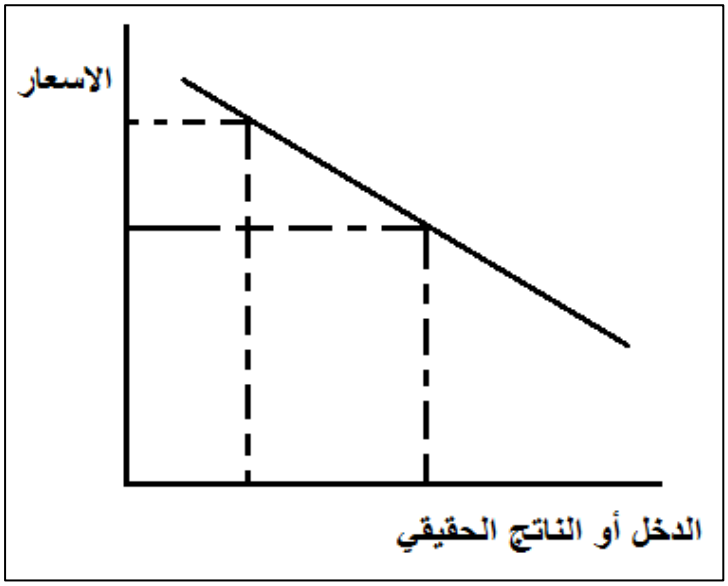

3- التوازن في المفهوم الكلاسيكي:

بعد اشتقاق منحنى العرض الكلي من دالة الانتاج والتوازن في سوق العمل ، واشتقاق منحنى الطلب الكلي من نظرية كمية النقود نصل الى التوازن الكلي . وحتى يتم

CamScanner

التوازن في الاقتصاد القومي ، فلا بد من تساوي العرض الكلي مع الطلب الكلي . ويتم ذلك عن طريق الجمع بين منحنى العرض الكلي (ع) والطلب الكلي (ط) كما في الشكل رقم (20) التالي:

الشكل رقم (20)

التوازن الكلي في الفكر الكلاسيكي

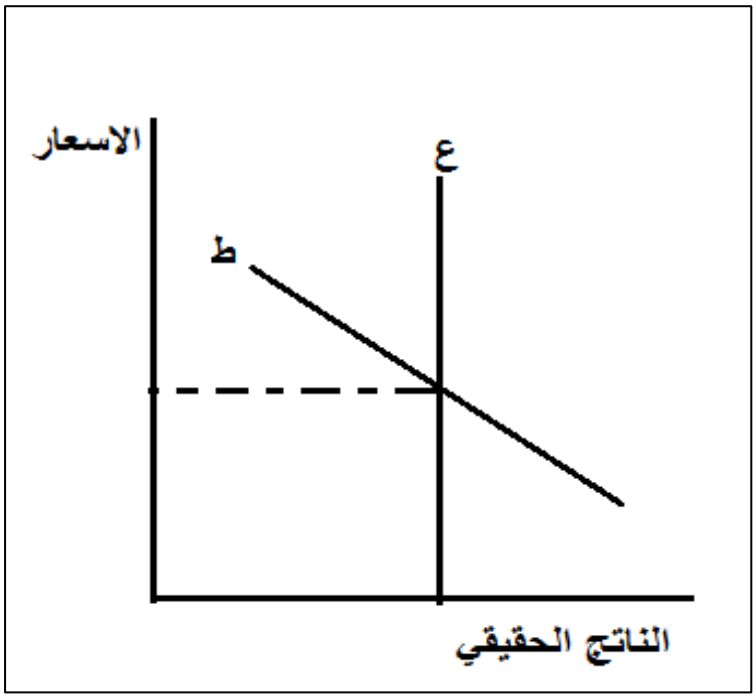

CamScanner

رابعا : النموذج الكلاسيكي في التوازن الكلي :

اعتقد الكلاسيك أن الاقتصاد القومي يتوازن لأسباب معينة وعند مستوى معين ، فهو يتوازن لأسباب حقيقية عينية تتعلق بالموارد المتاحة والفن الانتاجي والأذواق . ومن شأن هذا التوازن أن يحدد حجم الانتاج وكيفية توزيعة بين الاستخدامات المختلفة بما يترتب علية من تحديد للأسعار النسبية للسلع والخدمات وعوامل الانتاج . ويتوازن عند (وفقط) مستوى التوظف الكامل للموارد المتاحة في المجتمع .

يتحقق التوازن العام عند الكلاسيك على مرحلتين ، الأولى ويتم فيها توازن القطاع الحقيقي ، أما المرحلة الثانية فيتم ضم القطاع الحقيقي إلى القطاع النقدي.

المرحلة الأولى (توازن القطاع الحقيقي):

ويتمثل في 1- توازن سوق العمل. 2- تحديد حجم الإنتاج .

1- توازن سوق العمل : يتحقق التوازن في سوق العمل بتساوي عرض العمل مع الطلب عليه.

(1-أ) الطلب على العمل عند الكلاسيك (من وجهة نظر المُنتج):

يمثل احتياجات المنتجين من العمال ويرتبط بصورة أساسية بمعدل الأجر الحقيقي (والذي يمثل نسبة الأجر الاسمي(النقدي) إلى المستوى العام للأسعار اي ($\frac{ح}{ث}$)) . وهو يعبر عن القدرة الشرائية الفعلية حيث:

ح: الأجر النقدي (كمية النقود التي يأخذها الفرد مقابل عمله)

ث: مستوى الأسعار . اذا $\frac{ح}{ث}$: تمثل الأجر الحقيقي.

ع: مستوى التوظف . د: رمز الداله.

CamScanner

- **<u>ورياضيا</u>:**

فالطلب على العمل هو دالة في الأجر الحقيقي كما يلي:

$$\text{دَ (ع)} = \left(\frac{\text{ح}}{\text{ث}}\right) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$ [دالة الطلب على العمال]

حيث أن هذه الدالة لها خاصيتين هما:

1. هناك علاقة عكسية بين الطلب على العمل والأجر الحقيقي .
2. إن ميل الدالة سالب .

حيث توضح دالة الطلب على العمل تساوي الاجر الحقيقي مع الانتاجية الحدية للعامل **[دَ (ع)]** ، وهي هامة جدا لرجال وأصحاب الأعمال عند طلبهم للعمال ، حيث يقارن أصحاب الأعمال بين الأجر المدفوع للعامل (الأجر الحقيقي) وانتاجيته ، فاذا كان الأجر الحقيقي أكبر من الانتاجية فان صاحب العمل يطلب عمالة أقل . بينما اذا وجد أن الأجر الذي يدفعة للعامل أقل من الانتاجية سوف يطلب عمال أكثر. والانتاجية هي مقياس للعلاقة بين المخرجات والمدخلات . فمثلا الايرادات على عدد العمال . فكلما انخفض عدد العمال (مستوى التوظف) ترتفع الانتاجية . (والعكس صحيح).

<u>ويمكن تمثيلها بيانيا:</u> كما بالخط (ط) وهو خط الطلب على العمل في الشكل رقم (21) التالي:

الشكل (21)

منحنى الطلب على العمل

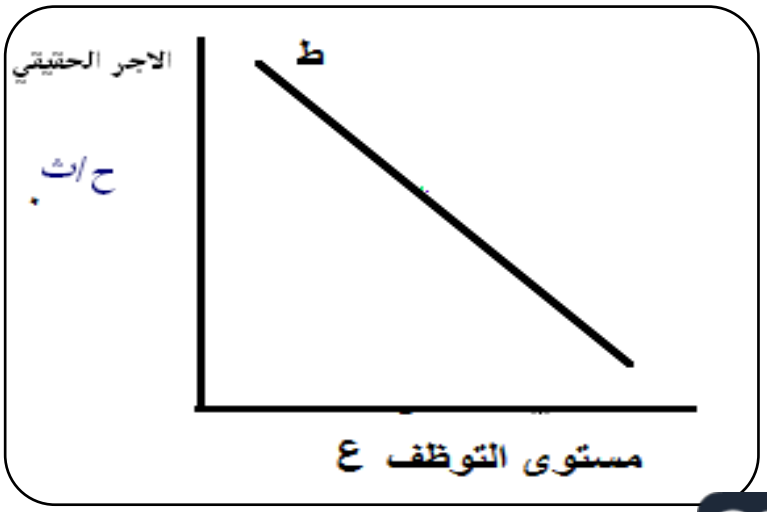

CamScanner

الذي يوضح العلاقة العكسية بين مستوى التوظف (عدد العمال) والأجر الحقيقي ، فاذا زاد الأجر الحقيقي قل الطلب على العمال، والعكس صحيح. (وذلك من وجهة نظر المنتج).

(1-ب) عرض العمل عند الكلاسيك:

يقصد به كمية العمل التي يكون العمال على استعداد لتقديمها عند مستوى معين من الأجور السائدة في السوق. ومثل ما هو الحال عليه في الطلب على العمل فإن عرض العمل هو أيضا دالة في الأجر الحقيقي.

ويمكن تمثيله بيانيا : كما بالخط (ع) وهو خط العرض على العمل في الشكل رقم (22):

الشكل رقم(22)

منحنى عرض العمل

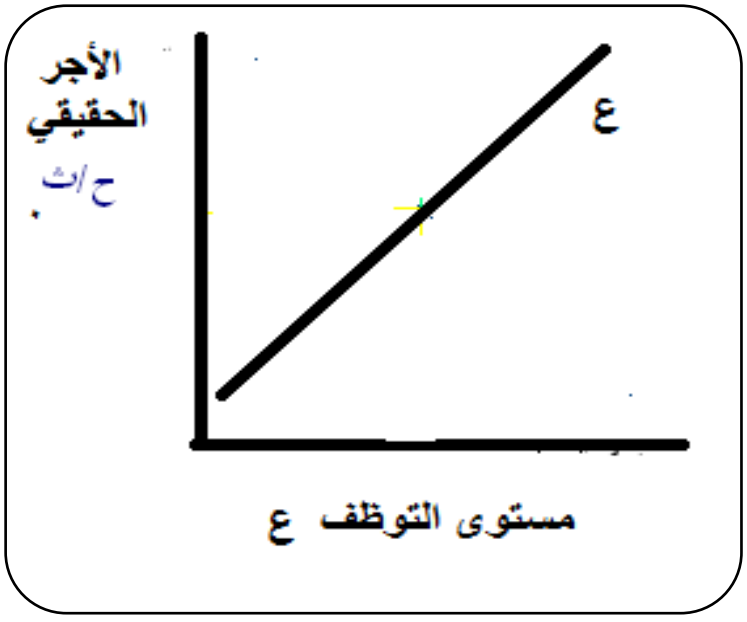

حيث توجد علاقة طردية بين مستوى التوظف (عدد العمال) والأجر الحقيقي ، فكلما زاد الأجر الحقيقي يزيد عرض العمل ، بينما اذا قل الأجر يقل عرض العمال (من وجهة نظر العمال).

CamScanner

- **<u>ورياضيا</u>:**

فعرض العمل هو دالة في الأجر الحقيقي كما يلي:

$$\left(\frac{ح}{ث}\right) = \text{ص(ع)} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2) \quad [\text{ دالة عرض العمل}]$$

<u>1-ج توازن سوق العمل:</u>

يتم توازن سوق العمل في النقطة (ن) التي يتقاطع فيها منحى الطلب على العمل مع منحى عرض العمل وذلك كما هو موضح في الشكل رقم (23).

شكل رقم (23)

توازن سوق العمل في النظرية الكلاسيكية

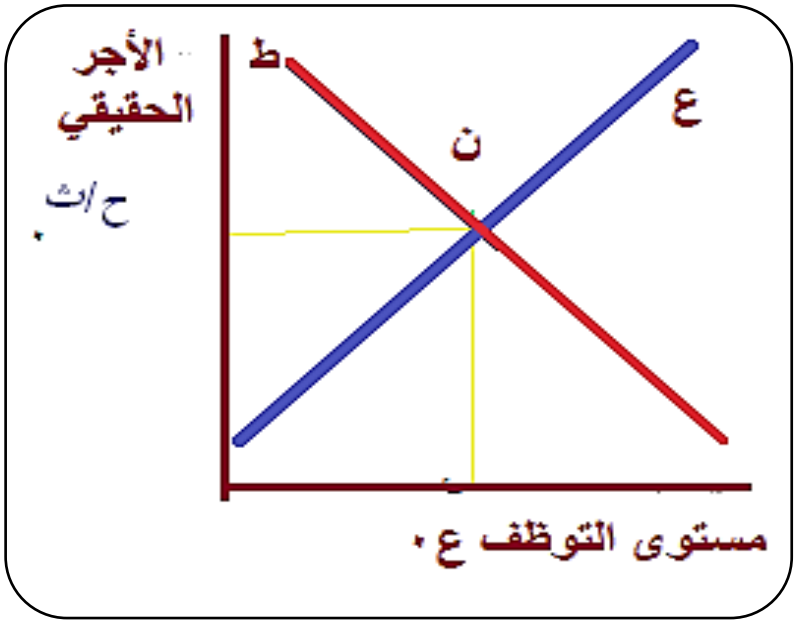

2- <u>تحديد حجم الإنتاج التوازني:</u>

يتم تحديد حجم الإنتاج التوازني انطلاقا من دالة الإنتاج والتي تتمثل في إنتاج هذه الكمية ويمكن كتابتها كما يلي :

CamScanner

ل = د(ع) .....(3) [دالة الانتاج]

حيث :

ل: يمثل الإنتاج. ع : العمل كعامل من عوامل الإنتاج .

هذه الدالة تشير الى أن الإنتاج دالة تابعة للعمل وهذا يعني أنه عندما نتوصل إلى تحديد حجم العمل في سوق العمل فإنه يمكن تحديد حجم الإنتاج مباشرة وذلك بتعويض حجم العمل في دالة الإنتاج . وبما أنه في الأجل القصير يكون العمل هو العنصر الإنتاجي الوحيد المتغير بينما كل عوامل الإنتاج التي تحدد دالة الإنتاج تبقى ثابتة فهذا يعني أن حجم الإنتاج الكلي سوف يتحدد بالعمل فقط .

وبتحديد المستوى التوازني للتوظف (ع) عند وضع التوظف الكامل من خلال الشكل رقم (23) ، فانه يمكن تحديد المستوى المناظر للناتج الحقيقي (ل) عن طريق داله الانتاج . وحيث أن (ع) تحددت عند وضع التوظف الكامل فان الناتج المناظر سوف يكون ايضا حجم ناتج التوظف الكامل(ل0) كما في الشكل رقم (24).

الشكل رقم (24)

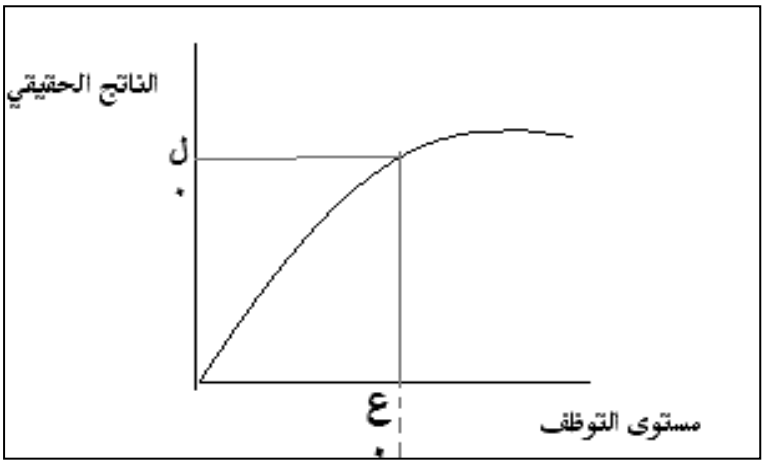

من الشكل نجد أنه :

أ- اذا زاد مستوى التوظف الكامل (ع0) زاد (ل0) حجم انتاج التوظف الكامل ، واذا قلت (ع) تقل (ل).

CamScanner

ب- العلاقة طردية بين مستوى التوظف الكامل وحجم الانتاج ، الا أن حجم الانتاج سوف يزيد بزيادة التوظف الى أن يصل الى نقطة بعدها يثبت حجم الانتاج مهما زاد مستوى التوظف ثم ينقص بعد ذلك كما هو في الشكل .

ت- عندما يتحقق التوازن في سوق العمل وهو ما تمثله النقطة (ن1) في الشكل رقم (23) فإن حجم الإنتاج (ل0) يتحقق مباشرة بشكل تلقائي.

المرحلة الثانية (توازن القطاع النقدي):

في دراستنا لهذا التوازن سنعتمد على نظرية كمية النقود ، حيث مرت هذه النظرية بعدة مراحل من مجرد علاقة تكافؤ أو تطابق [ن × م = ث × ل] إلى علاقة سببية تصف العلاقة بين المستوى العام للأسعار وكمية النقد بحيث تكون : ث= د(ن) ويصبح المستوى العام للأسعار دالة لكمية النقد وهي دالة متزايدة فيما أن:

$$\text{ث} = \frac{\text{م}}{\text{ل}} \times \text{ن} \quad \ldots\ldots\ldots(4) \quad \text{[معادلة نظرية كمية النقود]}$$

أ- وبافتراض ثبات المقدار ($\frac{م}{ل}$) اذا فان [ث = ن] وتكون العلاقة بينهما طردية حيث أنه كلما زادت كمية النقود (ن) يزيد المستوى العام للاسعار (ث).

ب- يمثل المقدار ($\frac{م}{ل}$) الزاوية المحصورة بين كمية النقود وخط التوازن .

يمكن صياغة النموذج الكلاسيكي بيانيا كما يلي :

تفترض النظرية الكلاسيكية دائما أن السوق في حالة توظف كامل (توازن) ولا توجد بطالة ، وتحدث البطالة في حالة تدخل الدولة عن طريق زيادة الأجور .

والشكل رقم (25) يوضح أداء الاقتصاد القومي عندما يكون في حالة توازن عند مستوى التوظف الكامل من خلال التوازن بين القطاع الحقيقي والقطاع النقدي بأربع رسومات توضح حالة التوازن في النظرية الكلاسيكية حيث ينقسم الشكل الى جانبين:

CamScanner

- قطاع حقيقي: على الجانب الأيسر ويشمل رسومات (أ ، ب) .
- والقطاع النقدي: على الجانب الأيمن ويشمل رسومات(ج ، د) .

شكل (25)

الجانب النقدي النموذج الكلاسيكي للتوازن بيانيا **الجانب الحقيقي**

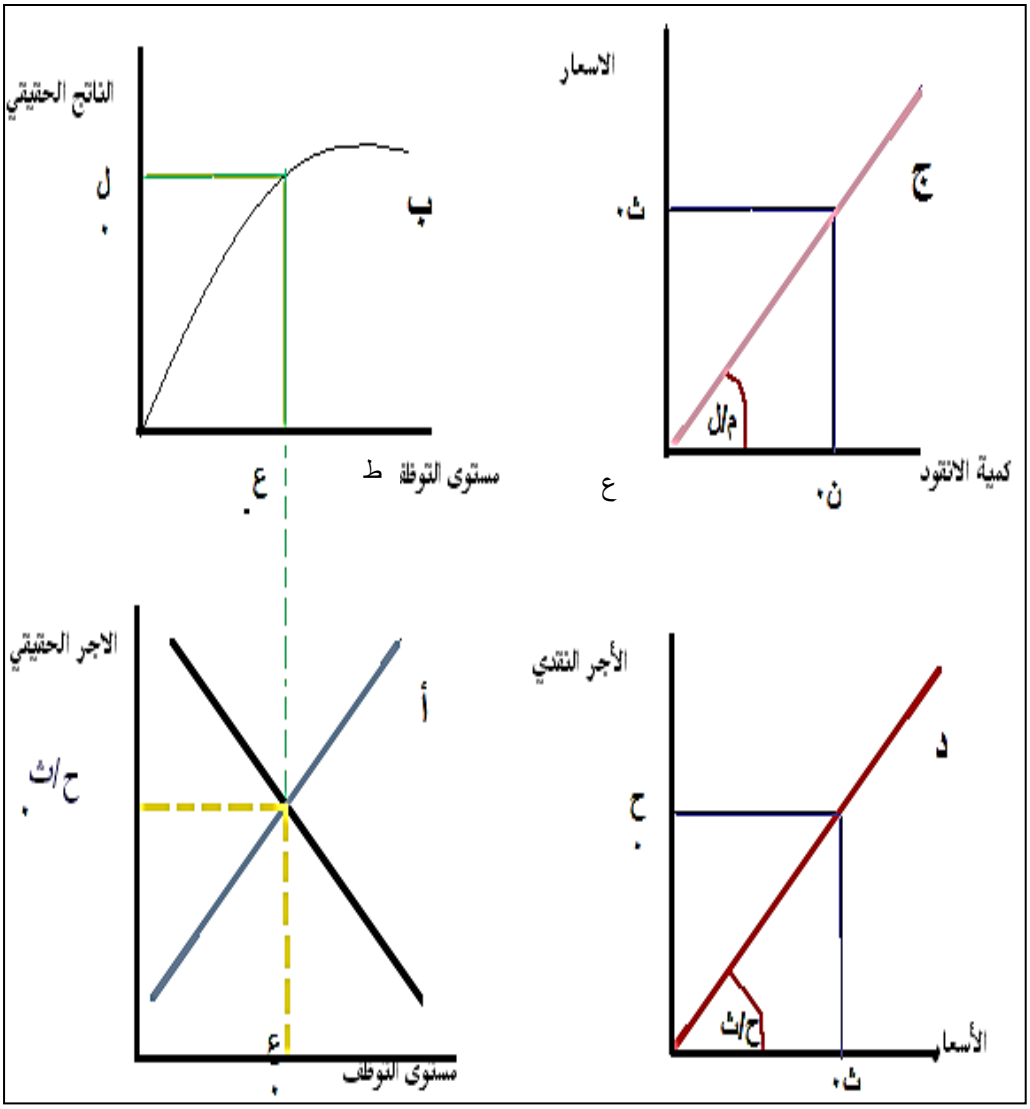

CamScanner

من الرسم نجد:

- الشكل رقم (أ): يصور علاقات سوق العمل ، حيث يتحدد المستوى التوازني للتوظف عند(ع0) والأجر الحقيقي عند (ح/ث)0 ، عندما يلتقي منحنى الطلب على العمل مع منحنى عرض العمل ، ويحقق هذا المستوى التوازني للتوظف وضع التوظف الكامل .
- الشكل رقم(ب): بتحديد المستوى التوازني للتوظف فان المستوى المقابل للناتج الحقيقي (ل) يمكن تحديده عن طريق دالة الانتاج (معادلة رقم 3) ، وبما أن (ع0) قد تحددت عند وضع التوظف الكامل من الشكل (أ) فان الناتج المناظر (ل0) سيكون حجم ناتج التوظف الكامل (أو حجم التوازن).

- الشكل رقم(ج) : وبمعرفة حجم ناتج التوظف الكامل (ل0) يمكن رسم العلاقة التي تصورها نظرية كمية النقود بين كمية النقود(ن) والمستوى العام للأسعار(ث) ففي ظل كمية النقود المعطاه (ن0) فان المستوى العام للأسعار التوازني نجده عند (ث0).

- الشكل (د) : يمكننا تحديد الأجر النقدي التوازني عند (ح0) بمعرفة السعر التوازني (ث0) والأجر الحقيقي التوازني(ح/ث)0 ، [حيث يتحدد الأجر الحقيقي التوازني(ح/ث)0 كما في الشكل (أ) من سوق العمل ، بينما يتحدد المستوى العام للأسعار(ث0) من الشكل(ج)]. ويتحدد ميل المنحنى عن طريق الأجر الحقيقي التوازني(ح/ث)0

CamScanner

الفصل الخامس

مكونات الطلب الكلي.

CamScanner

الفصل الخامس

مكونات الطلب الكلي

المقدمة

قبل دراستنا للنظرية الكنزية في تحديد مستوى الدخل التوازني والناتج التوازني لاقتصاد مغلق مكون من قطاعين (العائلي والاستثماري) ، أو اقتصاد مفتوح مكون من اربعة قطاعات (انفاق عائلي ، انفاق استثماري ، انفاق حكومي ، انفاق عالم خارجي أو صافي الصادرات) . سنقوم بدراسة مكونات الطلب الكلي .

يتعرض هذا الفصل لدراسة مفهوم الطلب الكلي ومكوناته باعتبارها تحتل الأهمية الرئيسية في النموذج الكينزي . من خلال دراسة لمكوناته المختلفة (الطلب الكلي) ومعرفة العوامل التي تحدد مستوى كل مكون من هذه المكونات .

لقد وضح كينز من خلال تحليلة للطلب الكلي أنه يتكون من الانفاق الكلي على السلع والخدمات ، وأنه هو الذي يحقق التوظف الكامل. فبالنسبة لاقتصاد محلي يعتمد على القطاع الخاص يتكون الطلب الكلي من الانفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري . وعندما يتم دمج القطاع الحكومي والتجارة الخارجية في التحليل فان الطلب الكلي يصبح له أربعة مكونات هى :

1. الاستهلاك .
2. الاستثمار .
3. الانفاق الحكومي .
4. صافي الصادرات أو صافي التعامل مع العالم الخارجي (الصادرات – الواردات).

ويعتبر الطلب الكلي المخطط هو اساس التحليل في النظرية الاقتصادية الكنزية ، حيث أوضح كينز أن المنتجين سوف يعرضون كميات السلع التي تكفي فقط لمواجهة الطلب

CamScanner

المخطط من قبل المستهلكين والمستثمرين ، والحكومة والاجانب . علية فان الطلب الكلي المخطط (اجمالي الانفاق المتوقع على الاستهلاك ، الاستثمار ، الحكومة ، والعالم الخارجي) سوف يحدد مستوى الناتج والعمالة . وعلية اذا توقع المنتجين أن طلب المشترين سوف يكون كافيا لشراء منتجاتهم فانهم سوف ينتجون السلع . أما اذا توقعوا أن الطلب سيكون ضعيفا بحيث لا توجد سوق لانتاجهم فانهم لن ينتجوا السلع حتى لوكان ذلك يؤدي الى تعطل الماكينات والعمال .

ومما سبق نجد أن الطلب الكلي (الانفاق الكلي) ، والناتج الكلي والعاملة وفقا للتحليل الكينزي يتغيران بصورة مباشرة . ويحدد الطلب الكلي مستوى العمالة والناتج .

وسوف نتناول المكونات الرئيسية للطلب الكلي بالتفصيل كما يلي:

أولا: الاستهلاك :

يشكل الطلب الاستهلاكي الخاص المكون الأكبر من مكونات الناتج القومي الاجمالي – حيث يتراوح بين 50% – 70% من الدخل في معظم الحالات لذلك فان التغيرات في الانفاق الاستهلاكي ستؤدي الى آثار محسوسة على مستوى النشاط الاقتصادي . ويعتبر الاستهلاك المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي لانه يدفع المنتج لتوفير السلع والخدمات التي يحتاجها المستهلك لاشباع حاجاته وتحقيق الربح . وبما أن الاستهلاك يعبر عن الانفاق فان الادخار يعبر عن الامتناع عن الانفاق .

1- دالة الاستهلاك : Consumpation Function

يعد العالم الاقتصادي كينز أول من أشار الى الانفاق الاستهلاكي ، والذي يعتمد أساسا على مستوى الدخل . حيث أوضح كينز من خلال نظريته والتي تدرس العلاقة بين مستوى الدخل ومستوى الاستهلاك:"ان الأفراد يميلون الى زيادة استهلاكهم كلما ازدادت دخولهم , ولكن بنسبة تقل عن نسبة الزيادة في الدخل " اما الجزء المتبقي من الدخل فيتم ادخاره . وهو ما يسمى بدالة الاستهلاك . حيث اعتقد أن الاستهلاك لايزيد بنفس نسبة الدخل ولكن بنسبة متناقصة أي بنسبة أقل من نسبة زيادة الدخل.

CamScanner

ودالة الاستهلاك هي العلاقة بين الدخل والاستهلاك والتي توضح كمية الانفاق التي يرغب المستهلكون في انفاقها على السلع والخدمات الاستهلاكية عند كل مستوى ممكن من الدخل ، ويمكننا التعبير عن هذه الدالة كما يلي :

$$C = a + bY \quad \text{.....(1)}$$

حيث:

C : تمثل الانفاق الاستهلاكي .

Y : الدخل القومي أو الناتج القومي .

a : هي الاستهلاك المستقل أو التلقائي ، وهو الحد الأدنى اللازم للاستهلاك والذي لا يمكن للفرد الاستغناء عنه ليظل على قيد الحياه ، كما أنه يمثل الجزء المقطوع من المحور الرأسي (اي مقدار الاستهلاك الذي لا يرتبط بالدخل).

b : الميل الحدي للاستهلاك (MPC) Marginal Propensity Consume

هو النسبة بين الزيادة في الاستهلاك والزيادة في الدخل . ويكون الميل الحدي للاستهلاك أكبر من الصفر وأقل من الواحد الصحيح (1> b > صفر) ، وهذا يعني أن كل زيادة في الدخل بمقدار جنية ينفق منها جزء على الاستهلاك . والشكل رقم (1) التالي يوضح دالة الاستهلاك بيانيا كما يلي :

شكل رقم (1)

دالة الاستهلاك

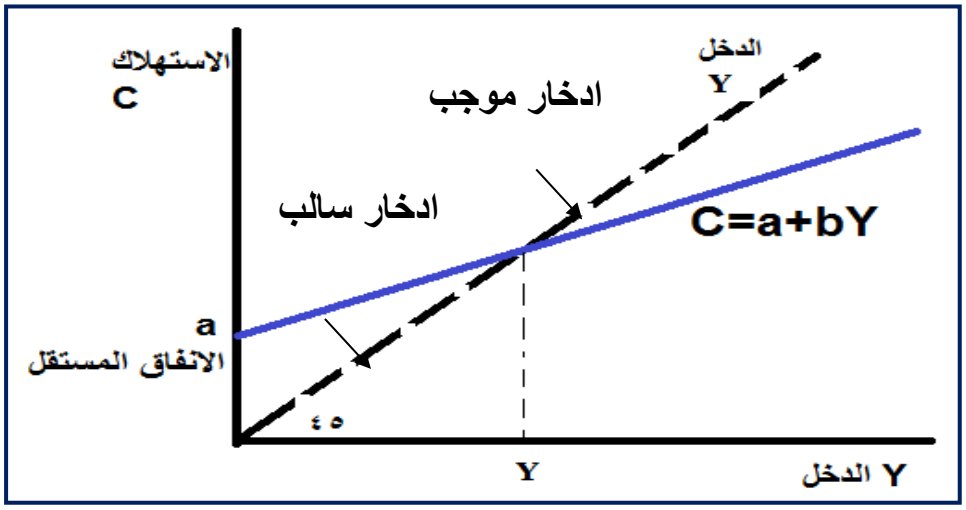

CamScanner

من الشكل نجد :

- المحور السيني (الأفقي) يمثل الدخل **Y**.
- المحور الصادي (الرأسي) يمثل الاستهلاك **C**.
- خط الدخل **Y** : يتمثل في خط 45 درجة (خط متقطع يخرج من نقطة الأصل).
- النقطة **Y** : هي نقطة تحديد مستوى الدخل التوازني الذي يسمح للمستهلكين بانفاق مبلغ معين.
- أما يمين النقطة **Y** يكون مستوى الدخل أكبر من مستوى الاستهلاك ، مما يعني أن المدخرات موجبة (ادخار موجب).
- يسار النقطة **Y** يكون مستوى الدخل أقل من مستوى الاستهلاك ، مما يعني أن المدخرات سالبة (ادخار سالب).

وتوضح هذه المعادلة أنه لو كان مستوى الدخل القومي يساوي صفرا فان حجم الانفاق الاستهلاكي في هذه الحالة سيساوي **(a)** او الاستهلاك المستقل أو التلقائي

(C = a) ، أي أنه لابد للأفراد من الاستهلاك عن طريق السحب من المدخرات أو الاقتراض . وهي تعبر عن العلاقة الطردية بين مستوى الاستهلاك والدخل بفرض بقاء العوامل الأخرى المؤثرة على الاستهلاك ثابته (كأسعار السلع الأخرى، اذواق المستهلكين ....وغيرها) فكلما زاد الدخل زاد الاستهلاك .

2- الميل المتوسط للاستهلاك(APC): Average propensity to consume

يمكن تعريف الميل المتوسط للاستهلاك على أنه حجم الاستهلاك مقسوما على حجم الدخل أي أن :

CamScanner

الميل المتوسط للاستهلاك = الاستهلاك أي C

الدخل Y

* الميل المتوسط للاستهلاك يمكن أن يكون أكبر من الواحد الصحيح اذا كان الاستهلاك أكبر من الدخل . كما في المثال التالي :

مثال1 : اذا كان الاستهلاك يساوي 600ج والدخل يساوي 500 ج فان الميل المتوسط للاستهلاك يكون :

الميل المتوسط للاستهلاك = الاستهلاك أي C

الدخل Y

= 600 = 1.2 ج

500

اذا 1.2 > من الواحد الصحيح عندما الدخل 600 > من 500 الاستهلاك.

مثال2 : اذا كان الاستهلاك يساوي 400ج والدخل يساوي 500 ج فان الميل المتوسط للاستهلاك يكون :

الميل المتوسط للاستهلاك = الاستهلاك أي C

الدخل Y

= 400 = 0.8 ج

500

3- الميل الحدي للاستهلاك (b) : Marginal Propensity to Consume (MPC)

الميل الحدي للاستهلاك هو ميل دالة الاستهلاك ويعرف على أنه التغير في الانفاق الاستهلاكي مقسوما على التغير في الدخل . ويمكن التعبير عنه كما يلي :

CamScanner

$$b \text{ أو } (MPC) = \frac{\text{التغير في الاستهلاك}}{\text{التغير في الدخل}} = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$$

ويعبر الميل الحدي للاستهلاك عن ميل دالة الاستهلاك . حيث أن ميل أي خط عبارة عن التغير في المحور الراسي مقسوما على التغير في المحور الأفقي كنتيجة للانتقال من نقطة الى أخرى على طول الخط . **ويمكن توضيحة بيانيا كما في الشكل رقم (2) التالي :**

شكل رقم (2)

الميل الحدي للاستهلاك

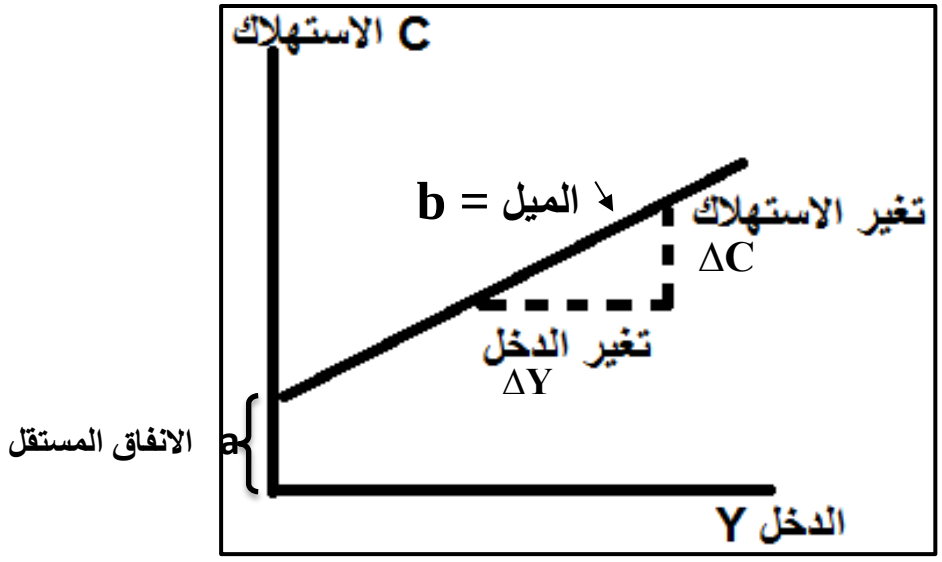

مثال1 : ماذا يعني أن الميل الحدي للاستهلاك يساوي 0.75 ؟

الميل الحدي للاستهلاك يساوي (**0.75** = b)، فان ذلك يعني أن زيادة الدخل بمقدار واحد جنية (1 جنية) تؤدي الى زيادة الاستهلاك بمقدار 75 قرش .

مثال2 : اذا زاد الدخل من 300ج الى 400ج مما أدى الى زيادة الاستهلاك من 300 الى360 ج اوجد الميل الحدي للاستهلاك؟

$$b \text{ أو } (MPC) = \frac{\text{التغير في الاستهلاك}}{\text{التغير في الدخل}} = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$$

CamScanner

اذا = $\frac{300-360}{300-400}$ = $\frac{60}{100}$ = 0.6 ج

أي أن زيادة الدخل بمقدار واحد جنية (1 جنية) تؤدي الى زيادة الاستهلاك بمقدار 60 قرشا .

4- الادخار (S) Saving:

التصرف في الدخل يتم عن طريق الاستهلاك أو الادخار (أي الامتناع عن الاستهلاك) . فالادخار نرمز له بالرمز **S** ، وهو الامتناع عن الاستهلاك ، واذا افترضنا بقاء الدخل ثابتا فان الطريقة الوحيدة لزيادة الادخار هي تخفيض الاستهلاك والعكس صحيح .

5- دالة الادخار :

كما اوضحنا سابقا أن التصرف في الدخل يمكن أن يكون عن طريق الاستهلاك أو الادخار (الامتناع عن الاستهلاك) ، ومع افتراض بقاء الدخل ثابت فكلما زاد الاستهلاك قل الادخار والعكس صحيح . ويمكن كتابة أو اشتقاق دالة الادخار كما يلي :

بما أن $Y = S + C$

اذا $S = Y - C$

بالتعويض عن الاستهلاك C بالمعادلة $C = a + bY$

نجد أن :

$$S = Y - (a + bY)$$

ومنها الى : $S = Y - a - bY$

اذا دالة الادخار تساوي:

CamScanner

$$S = -a + (1-b)\,Y$$

من المعادلة السابقة نجد أنه عندما يكون الدخل Y يساوي صفرا فان الادخار يكون سالبا ومساويا لقيمة (S = – a)

- **الميل المتوسط للادخار(APS):Average propensity to save**

يمكن تعريف الميل المتوسط للادخار على أنه حجم الادخار مقسوما على حجم الدخل أي أن :

$$\text{الميل المتوسط للادخار} = \frac{\text{الادخار}}{\text{الدخل}} \quad \text{أي} \quad \frac{S}{Y}$$

6- الميل الحدي للادخار: Marginal Propensity to Save (MPS)

يعرف الميل الحدي للادخار على أنه التغير في الادخار مقسوما على التغير في الدخل . ويمكن التعبير عنه كما يلي :

$$(MPS) = \frac{\text{التغير في الادخار}}{\text{التغير في الدخل}} = \frac{\Delta S}{\Delta Y}$$

مثال : اذا زاد الدخل من 300ج الى 400ج مما أدى الى زيادة الادخار من صفر الى40 ج . اوجد الميل الحدي للادخار؟

الميل الحدي للادخار يساوي

$$(MPS) = \frac{\text{التغير في الادخار}}{\text{التغير في الدخل}} = \frac{\Delta S}{\Delta Y}$$

أي أن :

CamScanner

$$(MPS) = \frac{0-40}{300-400} = \frac{40}{100} = 0.4 ج$$

أ- **العلاقة بين الميل المتوسط للاستهلاك والميل المتوسط للادخار :**

لمعرفة العلاقة بين الميل المتوسط للاستهلاك والميل المتوسط للادخار نستعين بمعادلة الدخل كما يلي :

$$Y = S + C \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

وبالقسمة على (Y):

$$\frac{Y}{Y} = \frac{S}{Y} + \frac{C}{Y} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

ومنها الى أن :

$$1 = \frac{S}{Y} + \frac{C}{Y} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

أي أن $\boxed{1 = APS + APC}$

ومن المعادلة (3) نجد أن : الميل المتوسط للاستهلاك زائدا الميل المتوسط للادخار يساوي الواحد الصحيح .

ب-**العلاقة بين الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار :**

كما هو الحال في العلاقة بين الميل المتوسط للاستهلاك والميل المتوسط للادخار فاننا نجد أيضا العلاقة نفسها بين الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار ونستعين بمعادلة الدخل وذلك من خلال وضع دالة الدخل في صورة دالة متغيرات كما يلي :

CamScanner

$$Y = S + C \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

$$\Delta Y = \Delta S + \Delta C \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

ثم بقسمة طرفي المعادلة على **Δ Y**:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta Y} = \frac{\Delta S}{\Delta Y} + \frac{\Delta C}{\Delta Y} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

ومنها الى أن :

$$1 = \frac{\Delta S}{\Delta Y} + \frac{\Delta C}{\Delta Y} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(4)$$

أي أن

$$\boxed{1 = MPS + MPC}$$

ومن المعادلة (4) نجد أن : الميل الحدي للاستهلاك زائدا الميل الحدي للادخار يساوي الواحد الصحيح .

ملاحظة : الميل الحدي للاستهلاك مرتفع عند طبقة الفقراء عنه عند طبقة الاغنياء. لماذا؟

لأن : "أي زيادة تحدث في الدخل للفقراء تتجه أغلبها للاستهلاك ولا يتم ادخار الا مبالغ ضئيلة من الدخل ، بينما على عكس ذلك طبقة الأغنياء فان أي زيادة في الدخل تتجه نحو الادخار أو الاستثمار". ومن هنا ترجع أهمية االميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار . والمثال التالي يوضح هذه الفكرة .

فلو أن الميل الحدي للاستهلاك عند طبقة الفقراء 0.8 ، بينما عند طبقة الاغنياء 0.5. فماذا يعني ذلك ؟

هذا يعني أن كل جنية زيادة في دخل الفقراء يقابلها 80 قرش استهلاك ، بينما تدخر هذه الطبقة الجزء المتبقي وهو 20 قرشا . أما طبقة الاغنياء فان كل جنية زيادة في

CamScanner

دخلهم يقابلها 50 قرش استهلاك ، بينما تدخر هذه الطبقة الجزء المتبقي وهو 50 قرشا. ومن هنا نجد أن **الميل الحدي للاستهلاك عند الفقراء أكبر منه عند الاغنياء.**

ويمكن علاجها عن طريق فرض ضرائب مباشرة على دخول الاغنياء وتقديم دعم للفقراء مما يؤدي الى زيادة الميل الحدي للاستهلاك في المجتمع.

مثال1 :

إذا كان لديك الجدول التالي والذي يوضح مقدار الدخل المتاح (Y) والاستهلاك (C) لاقتصاد ما بالمليار جنيه.

الدخل المتاح (Y)	الاستهلاك (c)
0	100
200	250
400	400
600	550
800	700
1000	850
1200	1000

المطلوب: أوجد ما يلي :

أ- الادخار **ب- الميل المتوسط للاستهلاك.**

ج-الميل المتوسط للادخار **د- الميل الحدي للاستهلاك واللادخار.**

الحل:

من البيانات السابقة يمكن الحل في صورة جدول نكمل بياناته كالتالي:

(سنقوم هنا بتوضيح كيفية حل الجدول من خلال حل الصف الثاني كمثال.....).

CamScanner

أ- **يمكن ايجاد الادخار (عمود 3) من المعادلة التالية: S = Y – C**

كمثال .....S = 200-250

S = -50 وهكذا..... نكمل الجدول

ب- **الميل المتوسط للاستهلاك** (عمود 4)= **الاستهلاك** أي **C**

الدخل **Y**

الميل المتوسط للاستهلاك = 250 = 1.25 هكذا..... نكمل الجدول

200

ج- **الميل المتوسط للادخار**(عمود 5) = **الادخار** أي **S**

الدخل **Y**

الميل المتوسط للادخار = −50 = −0.25 هكذا..... نكمل الجدول

200

د- **b** أو (**MPC**) (عمود 6)= **التغير في الاستهلاك** = **Δ C**

التغير في الدخل **Δ Y**

MPC = 100-250 = 150 = 0.75

0 – 200 200

د- (**MPS**) (عمود 7) = **التغير في الادخار** = **Δ S**

التغير في الدخل **Δ Y**

MPC = (100-)- (-50) = 50 = 0.25

0 – 200 200

وهكذ نكمل بيانات الجدول كما يلي :

CamScanner

(1) الدخل المتاح (Y)	(2) الاستهلاك (c)	(3) مجموع الادخار (s)	(2/1) الميل المتوسط للاستهلاك (APC)	(3/1) الميل المتوسط للادخار (APS)	(Δ2/Δ1) الميل الحدي للاستهلاك (MPC)	(Δ3/Δ1) الميل الحدي للادخار (MPS)
0	100	−100	–	–	–	–
200	250	−50	1.25	−0.25	0.75	0.25
400	400	0	1.0	0	0.75	0.25
600	550	50	0.92	0.08	0.75	0.25
800	700	100	0.88	0.12	0.75	0.25
1000	850	150	0.85	0.15	0.75	0.25
1200	1000	200	0.83	0.17	0.75	0.25

ومن الجدول السابق يمكن أن نستنتج ما يلي :

- الاستهلاك في البداية (100ج) كان أكبر من الدخل(0ج) ، وذلك الجزء من الاستهلاك والذي يمثل الحدالأدنى للاستهلاك فانه يتم حتى عندما يكون الدخل يساوي صفر. يسمى الاستهلاك الذاتي أو الاستهلاك المستقل أو التلقائي وهذا الاستهلاك يمثل قيمة ثابتة وهو مستقل عن مستوى الدخل أي لا يتغير بتغير الدخل ، ويتم تمويل هذا الاستهلاك إما من مدخرات سابقة أو عن طريق الاقتراض وهذا ما يسمى بالاقتراض السالب (Dissaving) ، أو مساعدات مثلاً. ويرمز له بالرمز (a) وهو يعني قيمة الاستهلاك عندما يكون الدخل = صفر.
- وجود علاقة طردية بين الدخل والاستهلاك فكلما زاد الدخل زاد الاستهلاك . وفي المقابل نجد بأن الادخار هو أيضا في زيادة مع زيادة الدخل فعندما يصل الدخل

CamScanner

الى (400ج) فينفق كل الدخل في الاستهلاك دون ادخار ، ويسمى هذا المستوى من الدخل بنقطة التعادل . أي النقطة التي يتساوى فيها الدخل مع الاستهلاك . وكلما زاد الدخل عن(400ج) كلما زاد الادخار أيضا .

- الميل الحدي للاستهلاك يكون أكبر من الصفر وأقل من الواحد الصحيح.

  أي ($0 < b < 1$ صفر).

- الميل المتوسط للاستهلاك زائدا الميل المتوسط للادخار يساوي الواحد الصحيح . (الميل المتوسط للاستهلاك + الميل المتوسط للادخار=1 (كما في الجدول السابق1.25+(- 0.25)=1))
- الميل الحدي للاستهلاك زائدا الميل الحدي للادخار يساوي الواحد الصحيح. (الميل الحدي للاستهلاك + الميل الحدي للادخار=1 (كما في الجدول السابق 0.75 +0.25=1)).
- الميل المتوسط للاستهلاك لا يساوي الميل الحدي للاستهلاك. لأن الميل المتوسط للاستهلاك يعرف على أنه حجم الاستهلاك مقسوما على حجم الدخل عند نقطة معينة . بينما الميل الحدي للاستهلاك هو ميل دالة الاستهلاك ويعرف على أنه التغير في الانفاق الاستهلاكي مقسوما على التغير في الدخل .

7- دالة الاستهلاك ودالة الادخار بيانيا :

من المثال رقم (1) السابق تمكنا من استخراج بيانات الادخار عن طريق طرح الاستهلاك من الدخل الذي يمثله بيانيا خط (45 درجة) ، والشكل رقم (3) التالي يوضح كيفية اشتقاق دالة الادخار من دالة الاستهلاك بيانيا .

CamScanner

شكل رقم (3)

دالة الاستهلاك والادخار بيانيا

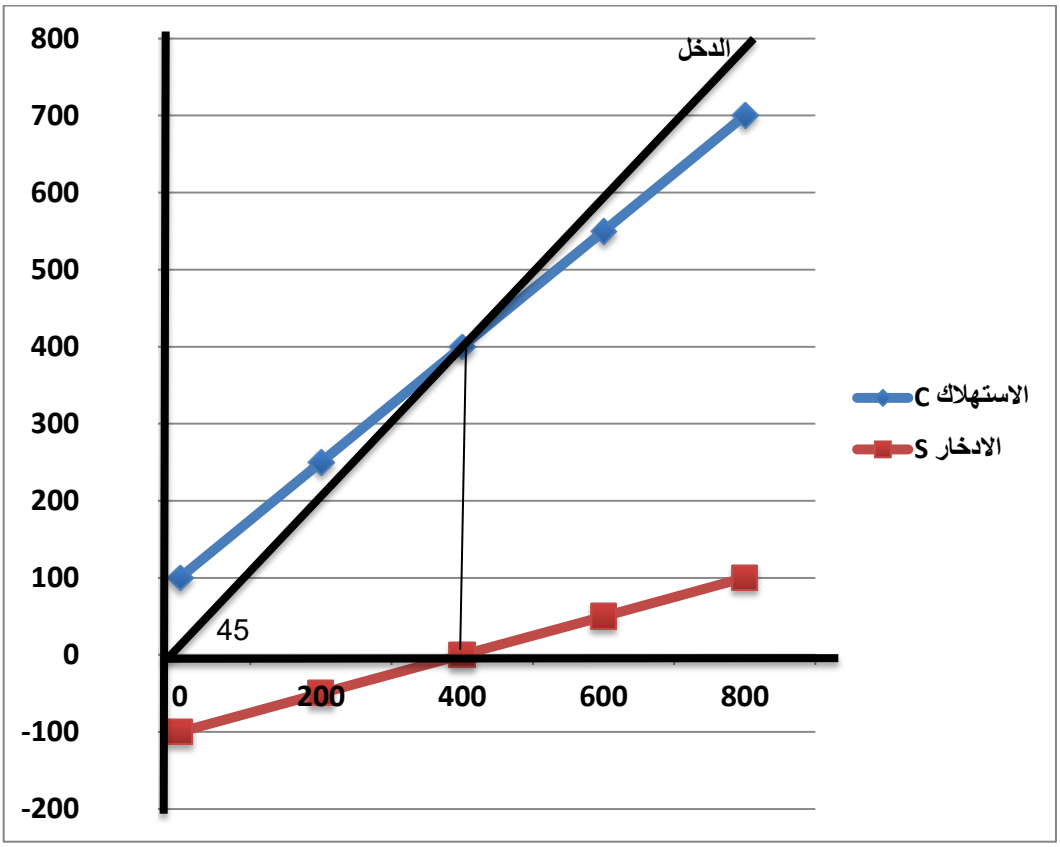

من الرسم نجد أن:

- الدخل Y يمثلة خط (45 درجة). يقطع دالة الاستهلاك في نقطة وهي (400) التي يتساوى فيها الدخل مع الاستهلاك وعند هذه النقطة يكون الادخار يساوي صفرا.
- قبل نقطة التعادل بين الاستهلاك والدخل يكون الاستهلاك أكبر من الدخل أي الادخار سالبا حيث يمول الاستهلاك عن طرق الاقتراض أو المساعدات .
- بعد نقطة التعادل بين الاستهلاك والدخل يكون الدخل أكبر من الاستهلاك أي الادخار موجبا .

CamScanner

مثال2 : إذا كان لديك الجدول التالي والذي يوضح مقدار الدخل المتاح (Y) والاستهلاك (C) لاقتصاد ما بالمليار جنيه.

الدخل المتاح (Y)	الاستهلاك (c)
5	7
10	11
15	15
20	19
25	23
30	27
35	31

المطلوب: أوجد ما يلي :

أ- الادخار **ب- الميل المتوسط للاستهلاك**

ج-الميل المتوسط للادخار **د- الميل الحدي للاستهلاك واللادخار**

الحل: من بيانات الجدول يمكن الحل كالتالي: (كمثال حل الصف الثاني من الجدول..)

أ- يمكن ايجاد الادخار(عمود 3) **من المعادلة التالية: S = Y – C**

كمثال ..... S = 10-11

اذا S = -1 هكذا..... نكمل الجدول

ب- الميل المتوسط للاستهلاك = الاستهلاك أي **C**

الدخل Y

الميل المتوسط للاستهلاك = 11 = 1.10 هكذا..... نكمل الجدول

10

ج- الميل المتوسط للادخار = الادخار أي **S**

الدخل Y

CamScanner

الميل المتوسط للادخار = **-1** = **-0.1** هكذا..... نكمل الجدول

10

د- **b** أو **(MPC)** = **التغير في الاستهلاك** = **Δ C**

التغير في الدخل **Δ Y**

MPC = 7 -11 = 4 = 0.8

5 – 10 5

(MPS) = **التغير في الادخار** = **Δ S**

التغير في الدخل **Δ Y**

MPC = (2-)- (-1) = 1 = 0.2

5 – 10 5

(1) الدخل المتاح (Y)	(2) الاستهلاك (c)	(3) مجموع الادخار (s)	(2/1) الميل المتوسط للاستهلاك (APC)	(3/1) الميل المتوسط للادخار (APS)	(Δ2/Δ1) الميل الحدي للاستهلاك (MPC)	(Δ3/Δ1) الميل الحدي للادخار (MPS)
5	**7**	**−2**	**1.4**	−0.4		–
10	**11**	**−1**	**1.1**	−0.1	**0.8**	**0.2**
15	**15**	**0**	**1**	0	**0.8**	**0.2**
20	**19**	**1**	**0.95**	0.05	**0.8**	**0.2**
25	**23**	**2**	**0.92**	0.08	**0.8**	**0.2**
30	**27**	**3**	**0.9**	0.1	**0.8**	**0.2**
35	**31**	**4**	**0.886**	0.114	**0.8**	**0.2**

CamScanner

8- العوامل الأخرى المؤثرة على الاستهلاك خلاف الدخل :

هناك مجموعة من العوامل الاخرى المؤثرة على الانفاق الاستهلاكى تتمثل في :

أ- حجم الثروة:

كلما زادت ثروة الشخص وهي رصيد مايمتلكة الفرد من نقود وعقارات وأراضي وأصول مالية كالأسهم والسندات خلال لحظة من الزمن ، كلما زاد الانفاق الاستهلاكي لهذا الشخص ، والعكس صحيح .

ب- معدل التضخم المتوقع:

كلما زادت توقعات الأفراد بارتفاع أسعار السلع في المستقبل ، كلما زاد الانفاق الاستهلاكي لهم في الوقت الحاضر وقل الادخار . فعند ارتفاع الأسعار تقل القوة الشرائية للثروة وبالتالي تقل معدلات الاستهلاك. والعكس صحيح .

ج- نمط توزيع الدخل بين أفراد المجتمع:

إذا كان توزيع الدخل في المجتمع يتم لصالح الطبقات الفقيرة يزداد الاستهلاك ويقل الادخار ، أما إذا كان توزيع الدخل يتم لصالح الأغنياء يقل الاستهلاك ويزداد الادخار . والسبب في ذلك يرجع كما أوضحنا سابقا الى أن الميل الحدي للاستهلاك عند الفقراء أكبر من الميل الحدي للاستهلاك عند الأغنياء.

د- تكلفة الاقتراض(سعر الفائدة):

فعند زيادة أسعار الفائدة على المدخرات يزداد الادخار ، وعند زيادة الادخار يقل الاستهلاك . أما في حالة انخفاض أسعار الفائدة يقل الادخار ويزداد الاستهلاك.

هـ- أذواق المستهلكين:

إذ كانت أذواق المستهلكين تميل لصالح سلعة معينة يزداد الاستهلاك عليها ويقل الادخار والعكس صحيح .

CamScanner

ثانيا : الاستثمار :Investment

يقسم الدخل القومي كما اوضحنا سابقا إلى أربعة أجزاء(أو مكونات) هي الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي وصافي الصادرات ، ويعتبر الاستهلاك أكبر مكونات الدخل القومي ، ويليه في الأهمية الاستثمار الذي يحتل المرتبة الثانية من حيث الأهمية ، فالاستثمار هو العامل الثاني المكون للطلب الكلي بعد الاستهلاك . وكما تناولنا بالدراسة الاستهلاك ودالة الاستهلاك فإننا هنا نتناول الاستثمار ودالة الاستثمار.

ويقصد بالاستثمار الإنفاق على شراء أصول جديدة ، التي تمثل إضافة حقيقية جديدة إلى ثروة المجتمع . ولم تهتم النظرية الاقتصادية كثيرا بالأصول الرأسمالية الموجودة من قبل.

على ذلك فإن شراء الأسهم والسندات الخاصة بشركات قائمة ، وأيضا شراء المعدات ، والأراضي والمباني القديمة لا تعتبر استثمار وإنما تنظر لها النظرية الاقتصادية على أنها مجرد نقل الملكية ولا يترتب عليها أي زيادة في حجم الإنتاج أو التشغيل .

ويمكن تعريف الاستثمار على أنة (الانفاق الذي يؤدي إلى زيادة القدرة الانتاجية للاقتصاد الوطني) بمعنى أنه الانفاق الذي يؤدي إلى اضافات جديدة في الاقتصاد الوطني . وهناك ثلاثة أنواع من الاستثمار هي :

1- أنواع الاستثمار :

أ- الاستثمار الثابت :Fixed investment

يتكون من الأصول المعمرة ، اللازمة لزيادة القدرة الانتاجية في المستقبل . كشراء المعدات والآلات ووسائل النقل اللازمة للمشروعات الانتاجية (وهي أصول رأسمالية) .

CamScanner

ب-الاستثمار الاسكاني :

هو الاستثمار في المباني السكنية . حيث يعتبر قطاع الانشاءات من القطاعات المهمة في الاقتصاد القومي لأنه محرك للكثير من الأنشطة الاقتصادية. حيث يعتبر بناء المنازل والإنشاءات جزءاً مهماً من الاستثمارات ، حتى ولو كان البناء من أجل السكن ، وذلك لأن بناء المنازل السكنية يُشغِل أعداد كبيرة من الأيدي العاملة ، كما يُشغِل أعداد كبيرة من المصانع والمعامل التي تنتج المواد الخام اللازمة للبناء.

ج- الاستثمار في المخزون :Inventory investment

التغيرات التي تحدث في المخزون السلعي سواء كانت مواد أولية أو وسيطة أو نهائية خلال فترة معينة . فبمرور الوقت تقوم المنشآت بالاضافة الى المخزون أو السحب منه مما يؤدي لتغير أرصدة المخزون هذه التغيرات تمثل عنصر من عناصر الاستثمار في المخزون .

مع العلم أنه يوجد نوع آخر من الاستثمار يسمى **بالاستثمارات المالية** والتي تتمثل في شراء أوراق مالية كالأسهم والسندات. وهي لا تمثل استثمارا من وجهة نظر المجتمع لأنها لا تضيف أصولا رأسمالية جديدة بل تعد مجرد انتقال ملكية لهذه الأسهم من شخص لشخص آخر ، أما من وجهة نظر الفرد فتعد استثمارات مالية تدر علية دخلا . اذا فشراء الاسهم والسندات لا يضيف الى الأصول الانتاجية طويلة الأجل المتاحة وبالتالي فانه لايعتبر استثمارا .

2-دالة الاستثمار:

يعتمد الاستثمار على مجموعة من المتغيرات التي تؤثر علية سلبا وايجابا. فسعر الفائدة كلما زاد كلما قل الطلب الاستثماري . كما أن هناك مجموعة من العوامل الأخرى التي تؤدي لانتقال منحنى الطلب الاستثماري سواء الى اليمين أو

CamScanner

اليسار والتي يعتبر من أهمها الدخل القومي . وتسمى العلاقة بين الدخل والاستثمار بدالة الاستثمار والتي يعبر عنها رياضيا كما يلي :

$$I = I^{\circ} + f\,Y$$

حيث :

I: الانفاق على الاستثمار. **Y:** الدخل.

I° :الجزء الثابت من الانفاق وهو الانفاق الاستثماري المستقل أو التلقائي ، الذي لا يعتمد على الدخل.

f: الاستثمار التبعي أي الاستثمار الذي يعتمد على الدخل أو الميل الحدي للاستثمار وهو التغير في الاستثمار الناتج عن التغير في الدخل بمقدار وحدة واحدة أي يساوي [$\Delta Y/\Delta I$] ويعبر عن ميل منحنى الاستثمار. ويمكن توضيح دالة الاستثمار بيانيا كما في الشكل رقم (4):

الشكل رقم (4)

دالة الاستثمار بيانيا

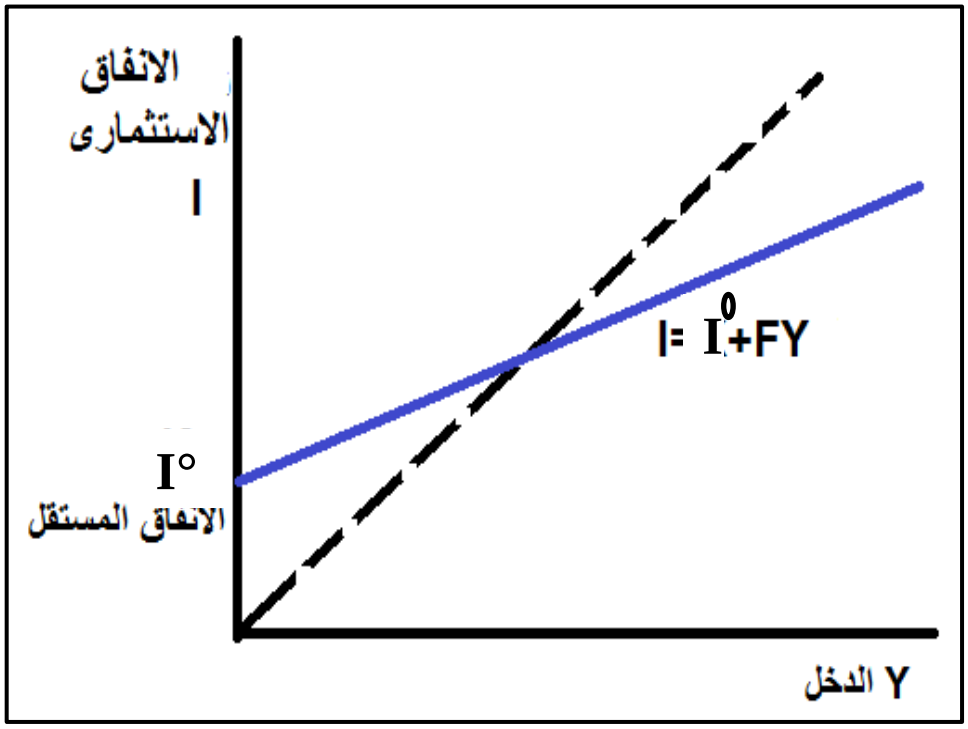

CamScanner

3- النظرية الكنزية والاستثمار :

اعتقد كينز أن الاستثمار من أكثر المتغيرات المستقلة تأثيرا في الطلب الكلي (على الرغم من أنه متغير مستقل لا يتأثر بالدخل) ، حيث تؤدي زيادته الى زيادة التوظف والدخل والطلب الاستهلاكي ... ، بينما اعتبر الانفاق الاستهلاكي متغير تابع يعتمد على الدخل ويتوقف عليه . كما أوضح كينز أنه يمكن تحسين مستوى التوظف من خلال زيادة الانفاق الاستثماري ، فعندما يزيد الانفاق الاستثماري (أحد مكونات الطلب الكلي) زيادة تلقائية ، سيؤدي الى زيادة في التوظف والناتج والدخل والاستهلاك(أحد مكونات الطلب الكلي) وهكذا تدور السلسلة . وانتهى كينز من تحليله للعوامل المؤثرة على الاستثمار الى أنه يتوقف على متغيرين هما:

أ- الكفاية الحدية لرأس المال.

ب- سعر الفائدة.

وسنتناول كل منهما بالتفصيل كما يلي :

أ- الكفاية الحدية لرأس المال(M.E.C): Marginal Efficiency of Capital

أ/1 - مفهوم الكفاية الحدية لرأس المال:

عرف كينز الكفاية الحدية لرأس المال على أنها معدل العائد المتوقع للاستثمار أو هو سعر الخصم Internal Rate of Return الذي يجعل القيمة الحالية للايرادات السنوية المتوقعة من الاستثمار مساوية لتكلفة إحلال هذا الأصل . وحتى يتسنى لنا فهم هذا التعريف علينا أن ندرك أولا أن اتخاذ قرار الاستثمار يتوقف على مجموعة من العوامل التي تختلف حسب نوع متخذ قرار الاستثمار هل هو مستثمر خاص ؟ يهدف لتعظيم الربح أم أن هذا المستثمر عبارة عن الدولة ؟ التي تهدف الى توفير السلع والخدمات الى جميع الافراد بأسعار ميسرة وليس بغرض الربح . وما نتناوله هنا هو الاستثمار الخاص الذي يهدف الى الربح . فعلى سبيل المثال عند قيام أحد المستثمرين

CamScanner

بشراء آلة معينة بسعر معين فإنه يقارن بين تكلفة تمويل شراء هذه الآلة (سواء عن طريق التمويل الذاتى أو عن طريق الاقتراض) وبين العائد من استخدامها فى عملية الإنتاج . فإذا كان العائد من استخدام هذه الآلة يفوق تمويلها يقوم المستثمر بشرائها ، وإذا كان العكس هو الصحيح يحجم المستثمر عن شراء الآلة. وتكلفة تمويل شراء الآلة يستدل عنها عن طريق سعر الفائدة السائد فى السوق . ويمثل هذا السعر تكلفة الاقتراض من البنك ، كما يمثل تكلفة الفرصة البديلة بالنسبة للتمويل الداخلى(أى العائد الذى كان بالامكان الحصول عليه لو تم استثمار الأموال فى مجالات أخرى كشراء سندات أو أسهم أو ايداعها فى البنك). أما العائد من وراء الآلة فهو الإيرادات المستقبلية المتوقع الحصول عليها من انتاج الآلة من السلع خلال فترة حياتها فى ضوء الظروف الحالية والمتوقعة للتكاليف ومدى الاقبال على السلعة التى تنتجها الآلة . ويقصد بالإيرادات المستقبلية الإيرادات الصافية أى بعد خصم كافة التكاليف السنوية المتعلقة بالإنتاج كتكاليف المواد الخام والمواد الوسيطة والوقود وتكلفة العمالة والايجار . وبعد التوصل إلى صافى العائد المتوقع خلال عمر الآلة يتم استخراج سعر الخصم الذى تخصم به هذه العائدات المتوقعة بحيث يجعل القيمة الحالية لهذه العائدات تعادل ثمن شراء الآلة حاليا . ويسمى سعر الخصم الذى يساوى بين ثمن شراء الآلة وبين القيمة الحالية للتدفقات(العائدات السنوية النقدية المتوقعة) من وراء استخدام الآلة خلال فترة حياتها باسم الكفاية الحدية لرأس المال.

أ/2 – حساب الكفاية الحدية لرأس المال(M.E.C): Marginal Efficiency of Capital

يمكن حسابها من خلال المعادلة التالية :

$$ت = \frac{ر1}{(1+م)^1} + \frac{ر2}{(1+م)^2} + \frac{ر3}{(1+م)^3} + ... + \frac{رن}{(1+م)^ن}$$

أي أن : **تكلفة الأصل = القيمة الحالية للايرادات الصافية المتوقعة من الأصل خلال سنوات عمرة الانتاجي . حيث :**

CamScanner

ت: تكلفة الأصل.

ر: الايراد الصافي المتوقع من الأصل.

م:الكفاية الحدية لرأس المال أوسعر الخصم الذي يؤدي الى التعادل بين القيم الحالية للدفعات السنوية وبين نفقة الاحلال(أو تكلفة الانتاج) كما أوضحة كينز.

حيث أوضح كينز أن اتخاذ قرار الاستثمار يعتمد على الموازنة بين سعر الفائدة **(ف)** السائد في السوق والكفاية الحدية لرأس المال **(م)** ، حيث يفضل الاستثمار عندما تكون الكفاية الحدية لرأس المال أكبر من سعر الفائدة السائد في السوق حيث سيكون من المربح للمنظم الاستمرار في الاستثمار حتى تتعادل الكفاية الحدية لرأس المال مع سعر الفائدة ، ويحجم عنه في الحالة العكسية ، وتتوقف الكفاية الحدية على التوقعات المتعلقة بالإمكانيات المستقبلية ، وباتجاهات النفقات والأسعار المستقبلية والظروف التكنولوجية . ويعتقد كينز أن انخفاض أسعار الفائدة يؤدي إلى تشجيع الاستثمار، فالعلاقة بين الطلب الاستثماري وسعر الفائدة علاقة عكسية . ولتوضيح ذلك نوضح المثال التالي :

مثال1 : اذا كان الايراد المتوقع من الأصل في السنة الأولى يساوى 220 ج والثانية 121ج ، ومعدل الكفاية الحدية لرأس المال(أو سعر الخصم) يساوي 10% .

أوجد:

1- القيمة الحالية للايراد الصافي في السنة الأولى والثانية ، وتكلفة الاصل ؟

2-وضح هل يقبل المستثمر على الاستثمار في أي من الحالات التالية:

أ-اذا كان سعر الفائدة السائد في السوق 8% ؟

ب- اذاكان سعر الفائدة السائد في السوق 12% ؟

CamScanner

الحل : $\frac{ر1}{}$

ج1-القيمة الحالية للايراد المتوقع في السنة الأولى = $(1 + م)^1$

$= 220/(0.1+1)^1$

$= 200$ ج

$\frac{ر2}{}$

القيمة الحالية للايراد المتوقع في السنة الثانية = $(1 + م)^2$

$= 121/(0.1+1)^2$

$= 100$ج

وبما أن :

$$ت = \frac{ر1}{(1+م)^1} + \frac{ر2}{(1+م)^2} + \frac{ر3}{(1+م)^3} + ... + \frac{رن}{(1+م)^ن}$$

اذا :

ت (تكلفة الأصل) = 100 + 200 = 300 جنية

ج2 – يقبل المستثمر على الاستثمار عندما يكون معدل الكفاية الحدية لرأس المال وهي كما في المثال (10%) أكبر من سعر الفائدة السائد في السوق ، أي أنه سيقبل على الاستثمار **عندما يكون سعر الفائدة 8%** .

أ/3 – منحنى الكفاية الحدية لرأس المال :

هو المنحنى الذي يوضح العلاقة بين الكفاية الحدية لرأس المال ومستويات الاستثمار المختلفة ، حيث يوجد لكل مستوى من الطلب الاستثماري قيمة محددة للكفاية الحدية لرأس المال ، وبمعرفة سعر الفائدة الذي يجب أن تدفعه المؤسسة أو المشروع

CamScanner

مقابل الحصول على الأموال اللازمة لها ، يمكننا معرفة مستوى الطلب الاستثماري وهو يتحقق عند التعادل بين الكفاية الحدية للاستثمار وسعر الفائدة .

إذ أن الميل للاستثمار يتحدد عند تساوي الكفاية الحدية لرأس المال مع سعر الفائدة **(ف = م)** ، لأن نقطة التساوي أو التعادل هذه هي التي تحقق أكبر ربح ممكن للمشروع ، وبالتالي فهي التي تحدد حجم الاستثمار. ويمكن تمثيل منحنى الكفاية الحدية لرأس المال بيانيا كما يلي :

شكل رقم (5)

منحنى الكفاية الحدية لرأس المال

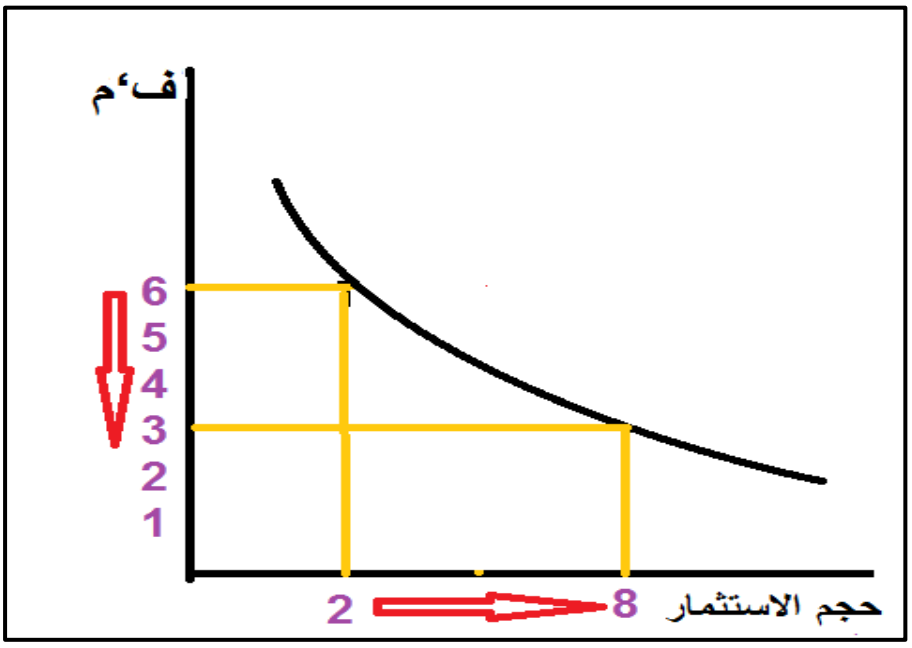

من الرسم نجد أن :

- منحنى الكفاية الحدية لرأس المال أو منحنى الطلب على الاستثمار هو منحنى سالب الميل ينحدر من أعلى إلى أسفل جهة اليمين دلالة على العلاقة العكسية التي تربط بين الكفاية الحدية لرأس المال وحجم الاستثمار ، أي أن معدل الكفاية الحدية لرأس المال يقل مع زيادة حجم الاستثمار والعكس صحيح .

ويرجع السبب في هذه العلاقة العكسية الى:

CamScanner

أ- **أن الزيادة في الاستثمار تؤدي إلى زيادة الانتاج والمعروض من السلع ، وبذلك تقل الاسعار ومن ثم يقل معدل العائد على الاستثمار أو معدل الكفاية الحدية لرأس المال .**

ب-**إن زيادة حجم الاستثمار تؤدي الى زيادة الطلب على عناصر الانتاج المختلفة من مواد أولية وأيدي عاملة وخدمات اخرى لازمة للإنتاج ، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها وزيادة تكاليف الانتاج ومن ثم يقل معدل العائد على الاستثمار أو معدل الكفاية الحدية لرأس المال .**

- المحور الرأسي يمثل معدل العائد على الاستثمار أو الكفاية الحدية لرأس المال **(م)** وسعر الفائدة السائد في السوق **(ف)** بينما يمثل المحور الأفقي حجم الاستثمار.
- اذا كان سعر الفائدة يساوي معدل الكفاية الحدية لرأس المال = 6% **(م = ف = 6%)** فسيكون حجم الاستثمار = 2 مليون جنية ، ومع انخفاض سعر الفائدة من 6% الى 3% يزيادة حجم الاستثمار الى 8 مليون جنية ، وتؤدي هذه الزيادة (كما اوضحنا سالفا) الى انخفاض معدل العائد على الاستثمار أو معدل الكفاية الحدية لرأس المال من 6% الى 3 % ، حتى يتساوى مع سعر الفائدة السائد في السوق.
- وقد تبين من خلال الدراسات المختلفة أن **مقدار <u>الزيادة في حجم الاستثمار</u> الناجم عن انخفاض سعر الفائدة يتوقف على <u>مدى مرونة</u> منحنى الطلب الاستثماري أو منحنى الكفاية الحدية لرأس المال . والذي يتوقف على احتمالان هما:**

أ- اما ان يكون منحنى الكفاية الحدية لرأس المال **مرن** .

ب- أو يكون منحنى الكفاية الحدية لرأس المال **غير المرن** .

- **<u>منحنى الكفاية الحدية المرن:</u>**

في حالة منحنى الكفاية الحدية لرأس المال المرن نجد أن انخفاض سعر الفائدة بنسبة معينة يؤدى الى زيادة الاستثمار بنسبة أكبر من الانخفاض الذي حدث في سعر الفائدة . كما في الشكل رقم (6) التالي:

CamScanner

شكل رقم (6)

منحنى الكفاية الحدية لرأس المال المرن

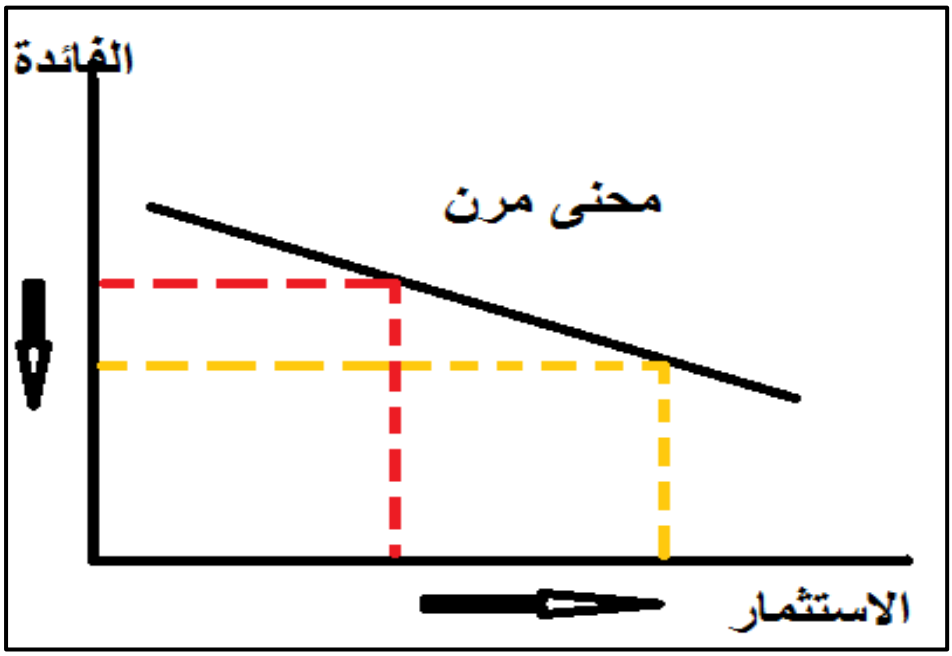

- **<u>منحنى الكفاية الحدية غير المرن:</u>**

في حالة منحنى الكفاية الحدية غير المرن نجد أن انخفاض سعر الفائدة بنسبة معينة يؤدى الى زيادة الاستثمار ولكن بنسبة أقل من الانخفاض الذي حدث في سعر الفائدة . كما في الشكل رقم (7) التالي:

شكل رقم (7)

منحنى الكفاية الحدية لرأس المال غير المرن

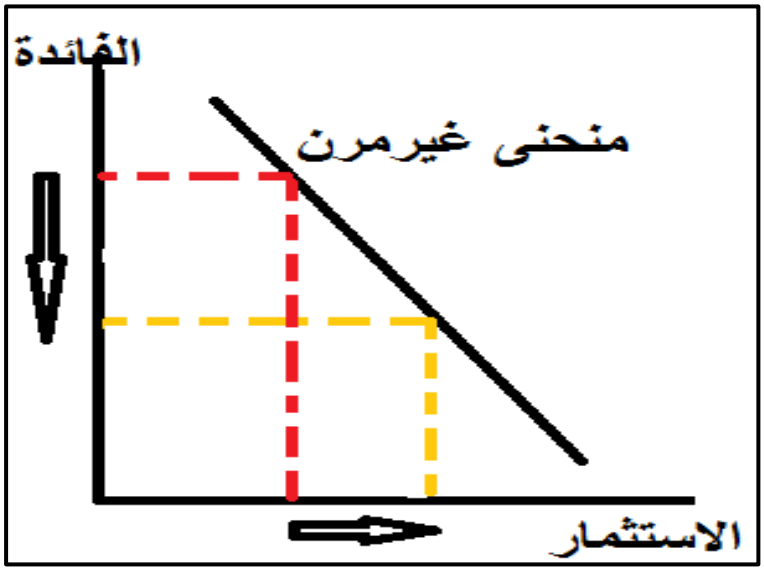

CamScanner

أ/4 – العوامل المسببة لانتقال منحنى الكفاية الحدية:

هناك مجموعة من العوامل المسببة لانتقال منحنى الكفاية الحدية لرأس المال ، فقد ينتقل منحنى الكفاية الحدية لرأس المال بسبب زيادة عدد المشروعات التي تعطي معدلات مماثلة أو أعلى للعائد المتوقع من الاستثمار، أو ينتقل المنحنى بسبب الإجراءات الحكومية أو بسبب أي من العوامل التي تؤثر على توقعات المشروعات فيما يخص العائد المتوقع من الاستثمار والتي يمكن اعتبارها محددات للاستثمار، ويمكن ايجازها من خلال الشكل رقم (8) .

الشكل رقم (8)

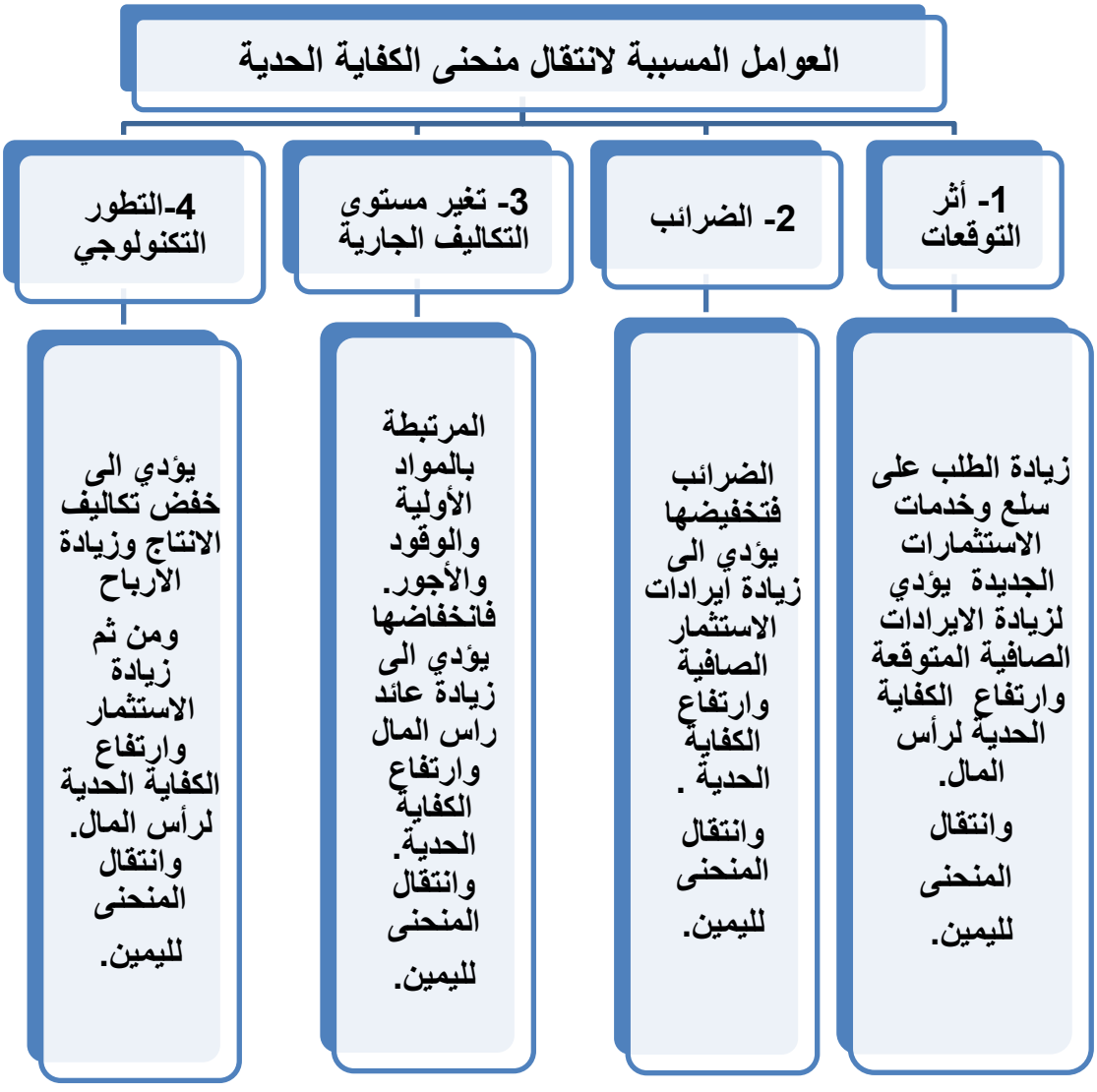

CamScanner

وقد يكون انتقال منحنى الكفاية الحدية اما الى أعلى جهة اليمين أو الى أسفل جهة اليسار كما يلي:

أ/5 انتقال منحنى الكفاية الحدية لأعلى جهة اليمين:

تساعد العوامل المختلفة كانخفاض تكاليف الانتاج أو تخفيض الضرائب أو التطور التكنولوجي أو وجود النظرة التفاؤلية لرجال الأعمال ، في انتقال منحنى الكفاية الحدية لأعلى جهة اليمين (من النقطة أ الى النقطة ب) مع ثبات سعر الفائدة مما يؤدي الى زيادة حجم الاستثمار . حيث يزيد حجم الاستثمار كما في الشكل (9) من (ر **الى** ر**2**) مع ثبات سعر الفائدة عند **12%** **(مثلا)**.

الشكل رقم (9)

انتقال منحنى الكفاية الحدية لأعلى

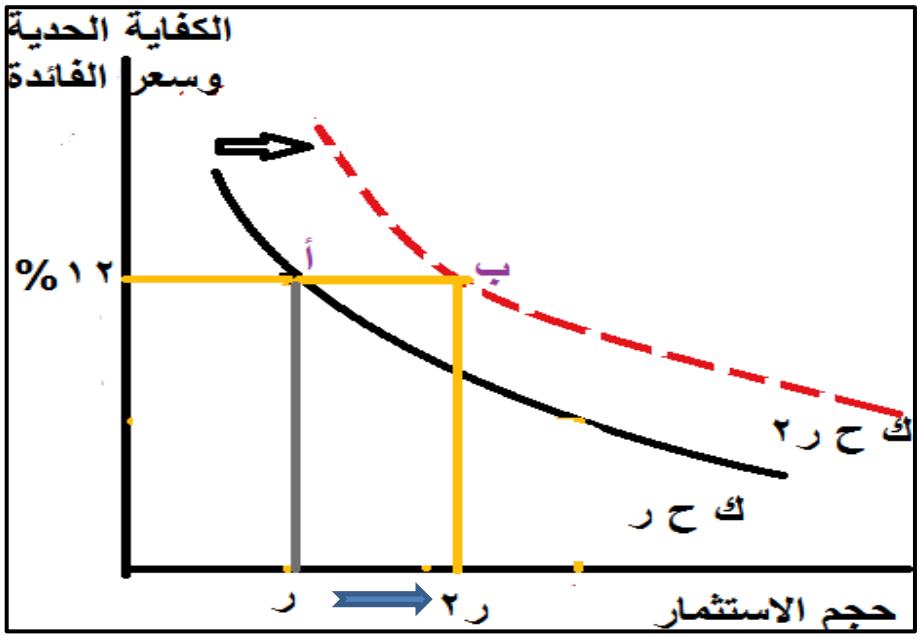

أ/6 انتقال منحنى الكفاية الحدية لأسفل جهة اليسار :

بينما تساعد عوامل أخرى كارتفاع التكاليف المواد الخام أو زيادة الضرائب أو وجود النظرة التشاؤمية لرجال الأعمال أو ارتفاع الضرائب وتكاليف الانتاج (مثلا) في انتقال منحنى الكفاية الحدية لأسفل جهة اليسار مع ثبات سعر الفائدة مما يؤدي الى خفض الاستثمار . حيث ينخفض حجم الاستثمار من

CamScanner

(ر **الى** ر**1**) مع ثبات سعر الفائدة عند 12% (مثلا) كما في الشكل رقم (10).

الشكل رقم (10)

انتقال منحنى الكفاية الحدية لأسفل

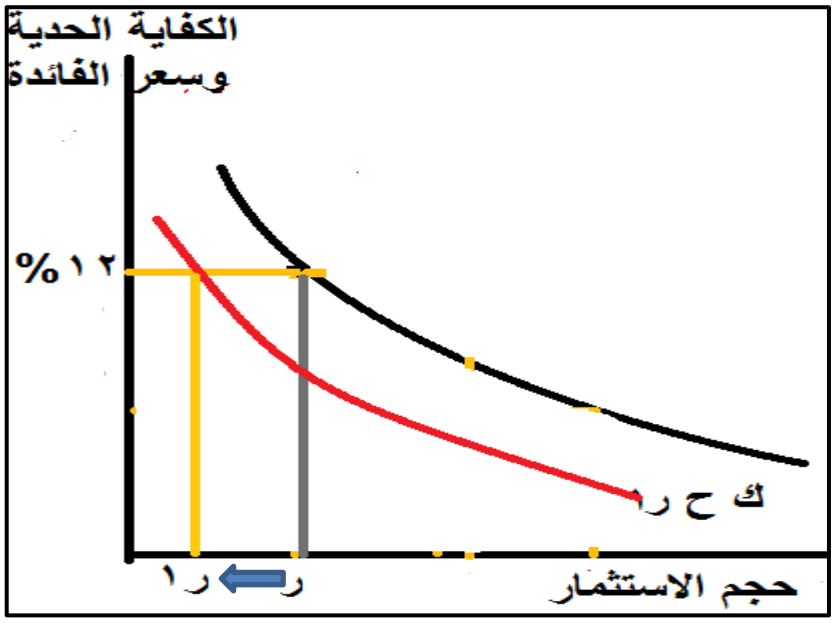

الخلاصة :

- معدل الكفاية الحدية لرأس المال هو العائد السنوي المتوقع من الاستثمار.
- سعر الخصم أو الكفاية الحدية لرأس المال(م) يعبر عن معدل العائد الذي يتوقع المشروع الحصول عليه من وراء استثماره في الأصل الإنتاجي طوال حياة الإنتاجية .
- كلما زاد سعر الفائدة (ف) قل العائد المتوقع من الاستثمار أي قلت الكفاية الحدية لرأس المال (م).
- وعندما تكون الكفاية الحدية لرأس المال أكبر من سعر الفائدة السائد في السوق أي **(م) > (ف)** يكون مربح للمنظم الاقدام على الاستثمار حتى يتعادل سعر الفائدة مع الكفاية الحدية لرأس المال ويكون الاستثمار في هذه الحالة **استثمار مجدي. (أي (م) > (ف) يكون قرار الاستثمار مجدي).**

CamScanner

- عندما يتعادل معدل الكفاية الحدية لرأس المال مع سعر الفائدة السائد في السوق يتساوى في هذه الحالة اتخاذ أحد القرارين اما الاستثمار أو الاحتفاظ بالنقود والاستفادة من سعر الفائدة السائد في السوق **(أي (م)= (ف) (هناك تساوي في القرارين)**.
- وعندما تكون الكفاية الحدية لرأس المال أقل من سعر الفائدة السائد في السوق يكون من غير المربح للمنظم الاقدام على الاستثمار **(أي (م) < (ف)(يكون قرار الاستثمار غير مجدي)**.

ب–سعر الفائدة السائد في السوق :

رفض كينز أفكار النظرية الكلاسيكية بالنسبة لسعر الفائدة حيث رأى أن سعر الفائدة ليس الثمن الذي يحقق التوازن بين الاستثمار والادخار . بل إنه الثمن الذي يحقق التوازن بين الرغبة في الاحتفاظ بالأموال في شكل نقود سائلة وبين الكمية المتاحة من النقود ، أي أن الثمن هنا يتحدد من خلال الطلب على النقود وعرض النقود ولكن مع الفارق بين الثمن في النظرية الكينزية الذي يعبر عن سعر الفائدة والثمن في النظرية الكلاسيكية . ووضح كينز أن سعر الفائدة يتحدد من خلال الطلب على النقود أو تفضيل السيولة والعرض المتمثل في الكمية النقدية المتاحة أو الموجودة.

أي أن كينز انتهى في تحليله الى أن سعر الفائدة هو عائد التنازل عن السيولة وليس عائد الانتظار أو الحرمان كما أوضح الكلاسيك . ومن ثم فان سعر الفائدة يتحدد من خلال عرض النقود والطلب عليها .

وسوف نتناول كل من جانب الطلب والعرض على النقود كما حددها كينز كما يلي:

CamScanner

ب/1 –الطلب على النقود: The demand for Money

الطلب على النقود كما حدده كينز يكون لاغراض المعاملات ، والاحتياطي ويتوقف على الدخل والعلاقة بينهما علاقة طردية ، فكلما زاد الدخل زاد الطلب على النقود لأغراض المعاملات والاحتياطي والعكس صحيح . اذا تطلب النقود اما

- **لدافع المعاملات:** حيث يحتاج الأفراد إلى النقود من أجل شراء الاحتياجات اليومية من السلع والخدمات ، وفقا للدخل المتاح فكلما زاد الدخل كلما تمكن من تلبية حاجاته الاساسية والكمالية.
- **لدافع الاحتياطي** : يحتفظ الأفراد بالأرصدة النقدية لمواجهة الأحداث الطارئة التي قد تواجههم في حياتهم (سفر ، كوارث ، علاج)، وهي تتوقف على الدخل أيضا . أي أن طلب النقود لهدف المعاملات والاحتياطي يتوقف على الدخل ، والعلاقة بينهما طردية . ويمكن توضيح هذه العلاقة بيانيا كما في الشكل رقم (11) التالي :

شكل رقم (11)

الطلب على النقود لدافع المعاملات والاحتياطي

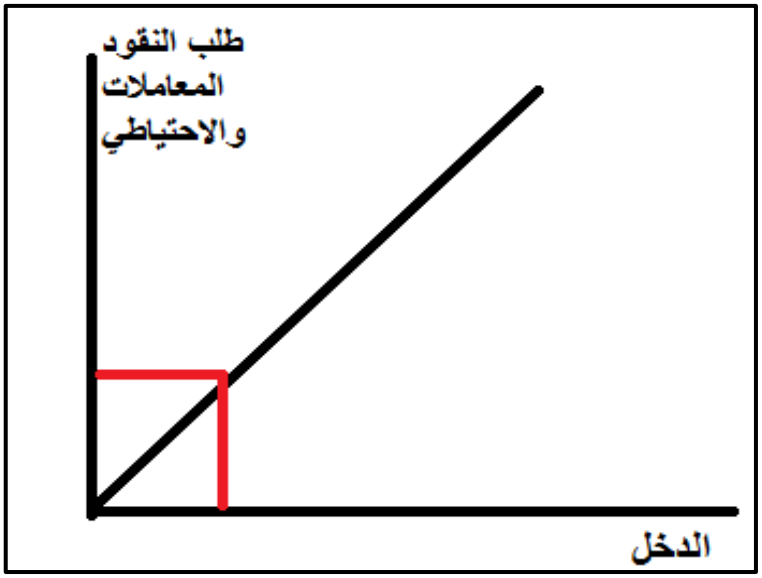

CamScanner

- **<u>دافع المضاربة :</u>** يعتبر الاحتفاظ بالنقود من أجل دافع المضاربة من أهم الدوافع التي قدمها كينز في نظريته الخاصة بالطلب على النقود . إذ يرى أن بعض الأفراد ورجال الأعمال يحتفظوا بجزء من ثروتهم في شكل رصيد نقدي حتى يمكنهم المضاربة في سوق الأوراق المالية والحصول على أرباحا غير متوقعة . فقد ارتبط ظهور هذا الدافع ، بالتوقعات الخاصة بالأسعار في سوق الأوراق المالية ، وأسعار الفائدة المتوقعة وما يعنيه ذلك من إيرادات يمكن الحصول عليها من الأسهم والسندات.

فطلب النقود لأجل المضاربة يتوقف على سعر الفائدة والعلاقة بينهما عكسية ، فارتفاع سعر الفائدة يصاحبة انخفاض في الطلب على النقود لأغراض المضاربة والعكس صحيح . ويمكن توضيحه بيانيا كما في الشكل رقم (12) التالي :

شكل رقم (12)

منحنى تفضيل السيولة

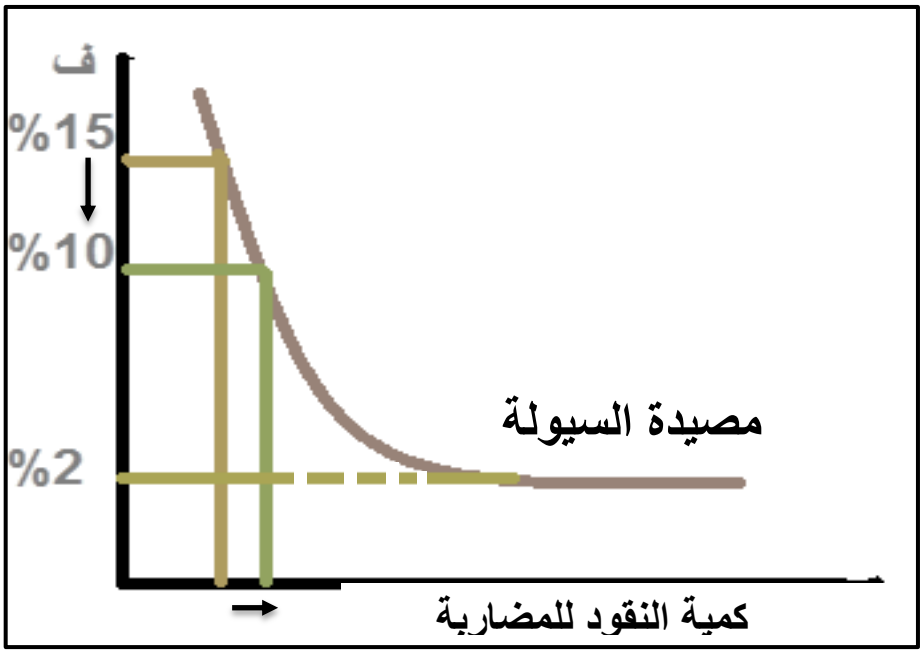

CamScanner

من الرسم نجد:

- أن منحنى الطلب على النقود من أجل المضاربة ينحدر من أعلى إلى أسفل جهة اليمين دلالة على أن العلاقة العكسية بينه وبين سعر الفائدة . ونظرا للعلاقة عكسية بين سعر الفائدة والطلب على النقود من أجل المضاربة ، فعند انخفاض سعر الفائدة (ف) تكون القيمة السوقية للسندات مرتفعة وبالتالي يقوم الافراد ببيع السندات المشتراه والاحتفاظ بالأموال في صورة سائلة.
- عندما كان سعر الفائدة السائد في السوق 15% كانت القيمة السوقية للسندات منخفضة مما أدى لانخفاض الطلب على النقود لأجل المضاربة.
- وبانخفاض سعر الفائدة الى 10% ارتفعت القيمة السوقية للسندات مما دفع الافراد الى بيع السندات لتحقيق أرباح والاحتفاظ بكمية أكبر من النقود السائلة . أي أن الطلب على النقود لغرض المضاربة ينخفض اذا ارتفع سعر الفائدة والعكس صحيح.
- عند سعر فائدة 2% يقبل الافراد على الاحتفاظ بالنقود في صورة سائلة وبالتالي يميل المنحنى الى ان يكون موازيا للمحور الأفقي ويرجع السبب في ذلك الى أن : وصول سعر الفائدة الى هذا المستوى المنخفض يجعل الأفراد يعتقدون أنه لا يمكن أن تنخفض الفائدة الى أقل من هذه النسبة وبالتالي لا يمكن أن ترتفع قيمة السندات عن ما هي علية . وبالتالي يكون الأفراد مستعدون للاحتفاظ بأي كمية من النقود والتخلي عن السندات ذات السعر المرتفع وتسمى هذه الظاهرة بمصيدة السيولة . **اذا فمصيدة السيولة : هي المنطقة التي يكون المنحنى فيها خطا موازيا للمحور الأفقي.**

ب/2 –عرض النقود:

كمية النقود المعروضة تكون ثابتة لأن البنك المركزي هو الذي يتحكم في اصدار النقود (وتمثل بخط مستقيم موازي للمحور الرأسي) ، وهي تدل على ثابت عرض للنقود بصرف النظر عن سعر الفائدة . كما في الشكل رقم (13) التالي:

CamScanner

شكل رقم (13)

منحنى عرض النقود

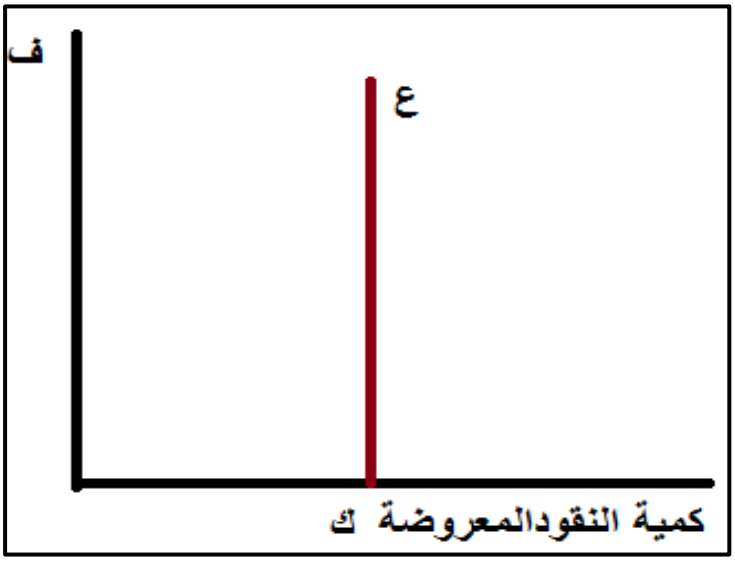

ب/3 تحديد سعر الفائدة : بالجمع بين منحنى تفضيل السيولة (الطلب على النقود من اجل المضاربة) وعرض النقود في شكل واحد ، فمن خلال تقاطعهما يتحدد سعر الفائدة .

شكل رقم (14)

المستوى التوازني لسعر الفائدة

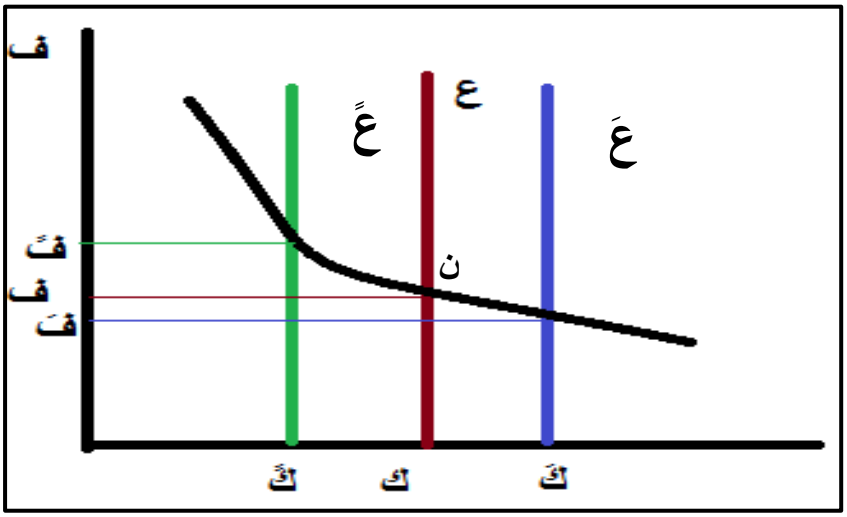

CamScanner

من الرسم نجد:

- أن منحنى تفضيل السيولة تقاطع مع منحنى عرض النقود عند النقطة (ن) ويتحدد سعر الفائدة التوازني عند ف% .
- اذا زاد عرض النقود بقرار من البنك المركزي يؤدي ذلك لانتقال خط العرض ع جهة اليمين الى(**عَ**) مما يؤدي الى انخفاض سعر الفائدة الى **فَ**.
- بينما اذا قل عرض النقود بقرار من البنك المركزي يؤدي ذلك لانتقال خط العرض ع جهة اليسار الى(عً) مما يؤدي الى ارتفاع سعر الفائدة الى **فً**.

ملاحظة: تحكم البنك المركزي في الكمية المعروضة للنقود يؤثر على سعر الفائدة ، وبالتالي فزيادة عرض النقود تزيد من الاستثمار .

ثالثا : الإنفاق الحكومي :Government Expenditure

تساهم الحكومة بشكل فعال فى تحديد الطلب الكلى حيث يمكن أن تأخذ هذه المساهمة صورة ايجابية مباشرة كما يحدث فى حالة الانفاق الحكومى على السلع والخدمات والذي يمثل جزء رئيسي من الانفاق الكلي للمجتمع بحيث يعكس الدور الذي تقوم به الحكومة في النشاط الاقتصادي . ومن أبرز بنود الانفاق الحكومي (المشتريات الحكومية للسلع والخدمات المختلفة ، والانفاق على الدفاع والامن والخدمات الصحية والتعليمية والكهرباء والماء وتشيد الطرق وشبكات النقل والمواصلات والانفاق على الاجور والمرتبات ...وغيرها).

أو يأخذ صورة ايجابية غير مباشرة ، كما يحدث فى حالة المدفوعات التحويلية المختلفة التى تقوم بها الحكومة في صورة دعم نقدي أو عيني للسلع الاساسية . أو يظهر بصورة سلبية غير مباشرة عن طريق الضرائب التى تؤدى إلى تخفيض حجم الدخل المتاح للقطاع الاستهلاكى والذى كان يمكن استخدامه فى شراء السلع والخدمات . ويمكن للحكومة عن طريق التحكم فى حجم كل من الانفاق الحكومى والضرائب أن تؤثر فى الطلب الكلى بحيث تضمن تحقق التوظف الكامل والاستقرار الاقتصادى دون ضغوط تضخمية أو انكماشية .

CamScanner

وهذا يعنى أنه يمكن لأي دولة تعاني من **البطالة والركود والانكماش الاقتصادي** ، أي في حالة انخفاض الطلب الكلى عن ذلك المستوى الذى يحقق التوظف الكامل ووجود **فجوة انكماشية Deflationary Gap** ، أن ترفع معدل النمو الاقتصادي وتشغل العاطلين وتعوض أى عجز فى الطلب الكلى عن طريق:
* **زيادة الانفاق الحكومى**الذي يؤدي الى مزيد من الانتاج وفرص العمل من ثم علاج البطالة ، ***أو تخفيض الضرائب** مما يؤدي الى زيادة الدخول وزيادة القوة الشرائية وبالتالي زيادة في الانفاق ،***أو السياستين معاً** . أي استخدام **سياسات مالية توسعية** يكون الهدف منها زيادة الطلب الكلي (استهلاكى أو استثماري أو الاثنين معا) وتقليص البطالة والتخلص من الركود والانكماش الاقتصادي.

وبالمثل فإن الحكومة يمكنها أن تحارب **التضخم** وتخفض الاسعار وتخفض حجم الطلب الكلى وذلك فى حالة زيادة الطلب الكلى عن ذلك المستوى الذى يحقق التوظف الكامل أي في حالة وجود **فجوة تضخمية** . عن طريق :
***تخفيض الانفاق الحكومى** الذي يؤدي الى تخفيض الاستهلاك ومن ثم تخفيض الطلب الكلي وعلاج ارتفاع الاسعار ، ***أو زيادة الضرائب** التي تؤدي الى تخفيض دخول الأفراد ومن ثم تخفيض الانفاق وعلاج ارتفاع الأسعار ، ***أو السياستين معاً** . أي استخدام **سياسة مالية انكماشية** يكون الهدف منها تخفيض الطلب الكلي ومحاربة التضخم ولكنها تؤدي الى البطالة.

مما سبق نستنتج أن :

- الاقتصاد الذي **يعانى من انخفاض الطلب الكلى عن المستوى اللازم لتحقيق التوظف الكامل(الناتج القومىY > الانفاقAD& العرض الكلي > الطلب الكلي)**. فإنه اقتصاد يعانى من ما يسمى **بالفجوة الانكماشية Deflationary Gap .**
- **أما** الاقتصاد الذي **يعانى من ارتفاع الطلب الكلى عن المستوى اللازم لتحقيق التوظف الكامل(الناتج القومىY < الانفاقAD & العرض الكلي < الطلب الكلي)** فإنه اقتصاد يعانى من ما يسمى **بالفجوة التضخمية Inflationary Gap** .

CamScanner

- **السياسات المالية للحكومة هي المحدد الاساسي لحجم الانفاق الحكومي** ، وعن طريق الانفاق الحكومي والضرائب تستطيع الحكومة التأثير على الناتج المحلي والدخل القومي ومن ثم التأثير على مسار الاقتصاد .

1- دالة الانفاق الحكومي:

من دراستنا السابقة للانفاق الحكومي نجد أن العنصر الأساسي المؤثر علية هو السياسات الحكومية . لأن قرارات الانفاق هي قرارات سياسية في المقام الأول ، أي ان الانفاق الحكومى يمثل متغير خارجي مستقل عن الدخل أو الناتج . أي أنه لا يتأثر بمستوى الدخل **(Y)** ، ولكنه يتغير بتغير اهداف السياسة المالية للحكومة والتى تخضع لاعتبارات السياسات الحكومية .

أي أن دالة الانفاق الحكومي يمكن صياغتها كما يلي :

$$G=G^{\circ}$$

حيث:

G°: توضح أن الانفاق الحكومى يمثل متغير خارجي مستقل عن الدخل أو الناتج وبالتالي فانة يمثل مقدار ثابت أو معطى ، يمكن تمثيلة بيانيا بخط مستقيم موازي للمحور الأفقي دلالة على عدم تأثرة بالدخل . كما في الشكل رقم(15) التالي :

الشكل رقم(15)

دالة الانفاق الحكومي

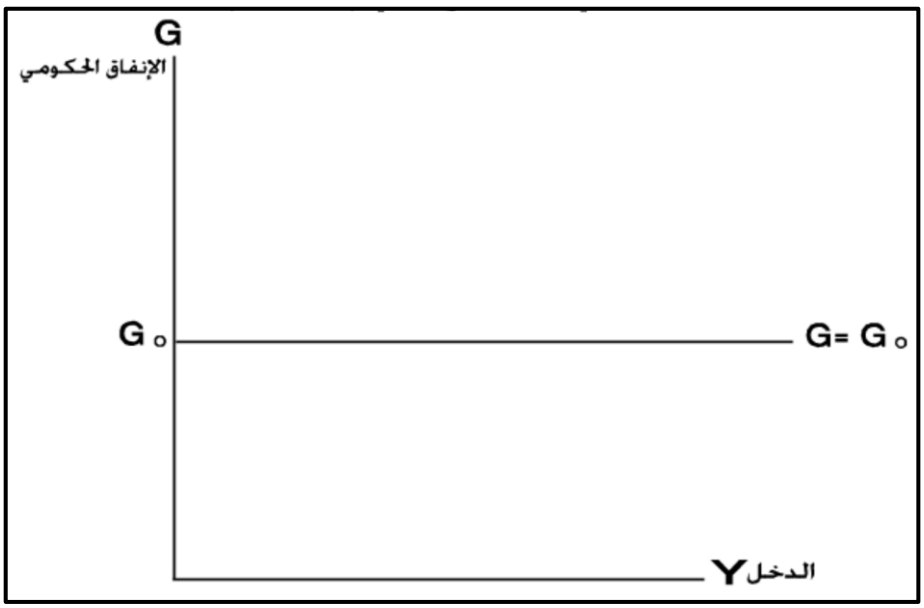

CamScanner

رابعا : صافي الصادرات كأحد مكونات الطلب الكلي: Net Exports as a Component of Demand

إن نموذج الإقتصاد القومى الواقعى هو نموذج رباعى القطاعات أى اقتصاد مفتوح مع تدخل حكومى ، حيث يعمل الاقتصاد القومى فى إطار من التدخل الحكومى ، وكذلك فإن الاقتصاد القومى سيكون مفتوحاً على العالم الخارجى يحصل على ما قد يعجز الاقتصاد القومى عن توفيره عن طريق الاستيراد من العالم الخارجى ، ويصدر ما قد يفيض عن حاجة الاقتصاد القومى من الانتاج المحلى إلى العالم الخارجى.

1- دالة صافي الصادرات أو صافي التعامل مع العالم الخارجي:

دالة صافي الصادرات كما أوضحنا سابقا تتكون من الصادرات (**Exports**) ناقصا الواردات (**Imports**) وكلما زاد حجم الصادرات كلما زاد حجم الطلب الكلي وبالتالي زاد حجم الدخل أو الناتج الاجمالي للمجتمع. بينما يحدث العكس بزيادة الواردات فيقل الدخل أو الناتج لأنها تطرح من الطلب الكلي . ومن الملائم أن نفترض أن الطلب على الصادرات هو طلب مستقل – أى لا يعتمد على الدخل فى البلد المصدر (نظراً لأن القائمين بالطلب فى هذه الحالة هم مواطنوا الدولة الاخرى) وسنرمز له بالرمز X . وهذا يعنى أنه يمكننا اعتبار الطلب على الصادرات طلب مستقل شأنه فى ذلك شأن الإنفاق الاستثمارى المستقل أو الانفاق الاستهلاكى المستقل أو الانفاق الحكومى ، وعلى العكس من ذلك الواردات التي تعتمد على الدخل .

أ- دالة الصادرات Exports function

تعتمد دالة الصادرات على العديد من المتغيرات المحلية والخارجية منها (مستوى الدخل المحلي ، مستوى الدخل في العالم الخارجي ، سعر صرف العملة المحلية بالنسبة للعملات الاجنبية ، معدل التضخم المحلي والخارجي ...وغيرها من العوامل) . الا أننا للتبسيط سنفترض أن الصادرات عنصر مستقل ومحدد ، أي أنه لا يتوقف على الدخل وبالتالي فان :

$$X = X^o$$

حيث : X^o : حجم الصادارات الذي لا يعتمد على الدخل ، وهي مقدار ثابت .

CamScanner

ويمكن تمثيلها بيانيا بخط مستقيم موازي للمحور الافقي كما في الشكل(16):

شكل رقم (16)

دالة الصادرات

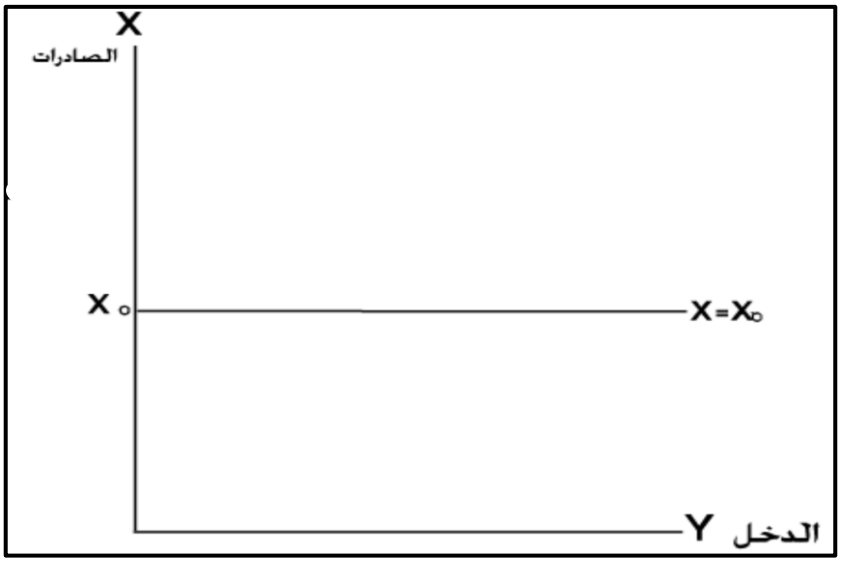

ب-دالة الواردات: Imports function

بافتراض ثبات العوامل الأخرى التى يفترض ثباتها مثل(أسعار الصرف العالمية ، أسعار السلع المصدرة والمستوردة ، السياسات الجمركية) فإنه كلما ارتفع مستوى الدخل فإننا نتوقع ارتفاعا مصاحبا فى الانفاق الاستهلاكى وربما الانفاق الاستثمارى. ونتيجة لزيادة الانفاق الاستهلاكى والاستثمارى فإن جزءا من هذا الانفاق سيتجه لاستيراد السلع والخدمات من الأسواق الخارجية . وعليه فإننا سنفترض أن هناك علاقة خطية بين الدخل والاستيراد ، والذي سنرمز له بالرمز M ، ويمكن صياغتها كما يلي :

$$M = m_{\circ} + m_1 Y$$

حيث : $m_{\circ}$: الواردات المستقلة عن الدخل.

m_1: الميل الحدي للاستيراد ، وهو التغير في الواردات الناجمة عن التغير في الدخل .

CamScanner

m_1Y **:** حجم الواردات التبعي ، أي الذي يعتمد على مستوى الدخل ، فكلما زاد الدخل زادت الواردات . **ويمكن تمثيل دالة الواردات بيانيا كما في الشكل رقم (17) :**

الشكل رقم (17)

دالة الواردات

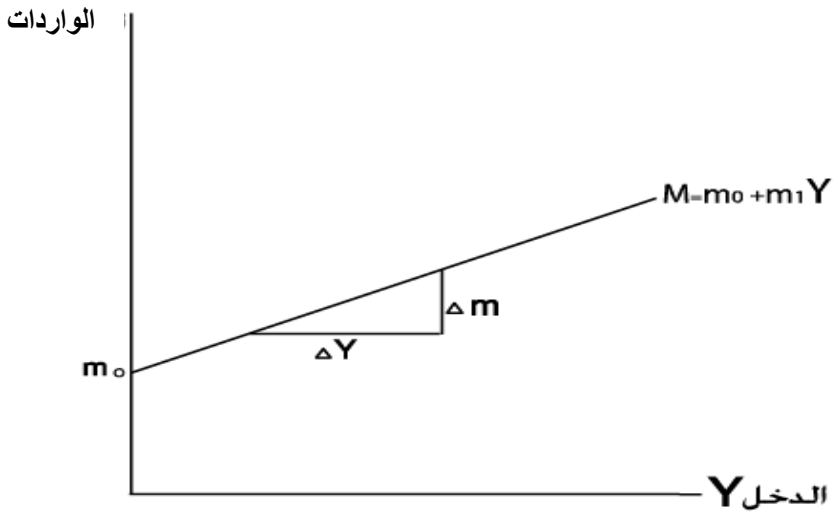

مما سبق نجد: أن دالة صافي الصادرات (X_N) يمكن صياغتها بطرح دالة الواردات من دالة الصادرات كما يلي :

$$X_N = x - M$$

ويمكن تمثيلها بيانيا كما يلي :

CamScanner

شكل رقم (18)

دالة صافي الصادرات

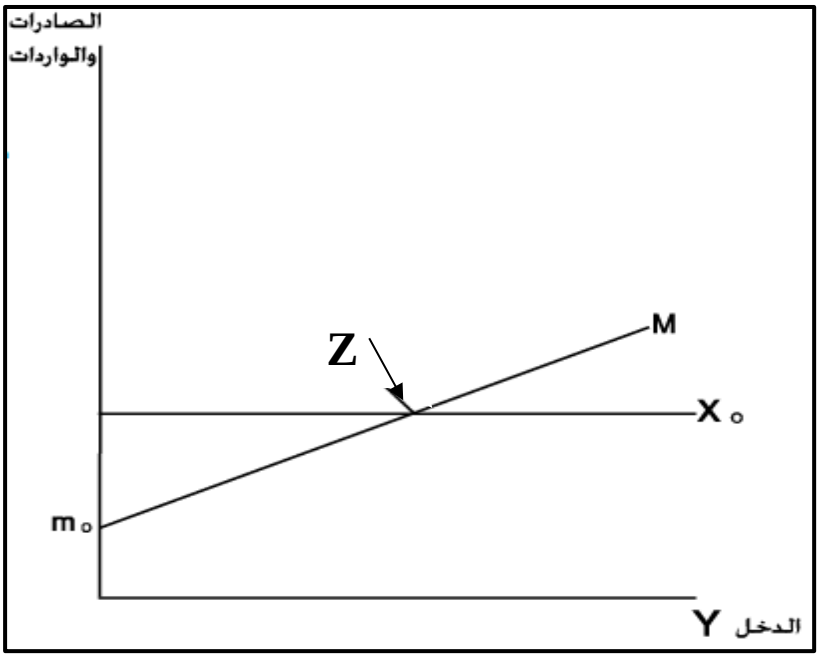

من الرسم نجد:

- الصادرات تمثل بخط أفقي موازي للمحور الافقي ويرمز لها بالرمز **Xo .**
- الواردات تمثل بخط مستقيم يتجه الى اعلى ولا يبدأ من نقطة الصفر ، دلالة على وجود جزء من الواردات لا يرتبط بالدخل .
- **Z** نقطة تقاطع الصادرات مع الواردات ، وهي تمثل توازن الميزان التجاري أي تساوي الصادرات مع الواردات .
- يمين النقطة **Z** يمثل عجز في الميزان التجاري حيث تكون الواردات أكبر من الصادرات .
- يسار النقطة **Z** يمثل فائض في الميزان التجاري حيث تكون الصادرات أكبر من الواردات .

CamScanner

خامسا : استنتاج دالة الطلب الكلي بيانيا:

يمكن استنتاج دالة الطلب الكلي من المعادلات السابقة وذلك في نموج الاقتصاد الكلي لاقتصاد مفتوح مكون من أربعة قطاعات:

$$AD = C + I + G + Xn$$

وبما أن الطلب الكلي يساوي العرض الكلي

$$Y = C + I + G + Xn$$ **اذا**

ويمكن تمثيلها بيانيا باضافة دوال الاستهلاك والاستثمار والانفاق الحكومى والعالم الخارجي كما يلي في الشكل رقم(19): شكل رقم (19)

دالة الطلب الكلي بيانيا

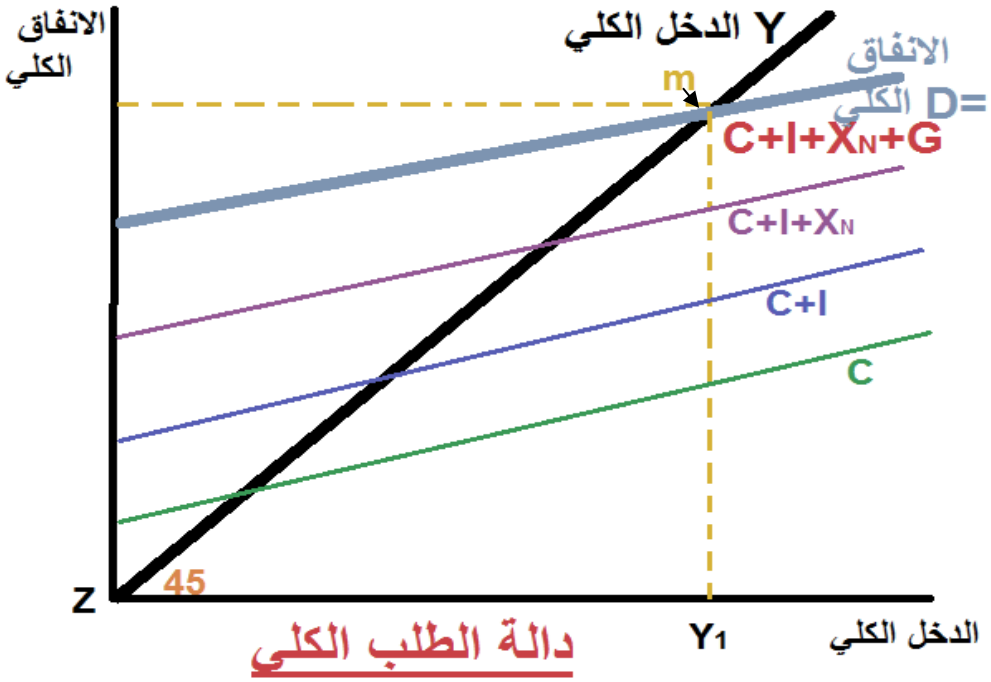

من الرسم نجد :

- دالة الطلب الكلي هي تجميع لدوال الانفاق الاربعة في حالة الاقتصاد المفتوح ذي الاربع قطاعات .

CamScanner

- الخط المستقيم بزاوية 45° يمثل خط العرض الكلي المتمثل في الدخل الكلي**Y** .
- خط **C** : هو خط دالة الاستهلاك في حالة وجود قطاع واحد وهو العائلي (الاستهلاكي وهو وضع افتراضي) .
- خط **C+I** : هو خط دالة الاستهلاك مضاف اليها خط دالة الاستثمار وذلك في حالة اقتصاد مغلق مكون من قطاعين هما القطاع العائلي (الاستهلاكي) وقطاع الاعمال(الاستثماري وهو وضع افتراضي ايضا) .
- خط **C+I + Xn** : هو خط دالة الاستهلاك مضاف اليها خط دالة الاستثمار وذلك في حالة اقتصاد مفتوح مكون من ثلاثة قطاعات هي القطاع العائلي (الاستهلاكي) وقطاع الاعمال(الاستثماري) وقطاع العالم الخارجي.
- خط **C+I + Xn+G (AD):** هو خط دالة الطلب الكلي في حالة اقتصاد مفتوح مكون من أربعة قطاعات هي العائلي والاستثماري وقطاع العالم الخارجي والقطاع الحكومي ، حيث أنه من غير المعقول أن يكون هناك اقتصاد لا توجد به حكومة.
- **m**:هي نقطة التوازن حيث التقاء الطلب الكلي **AD** مع العرض الكلي **Y** .
- يمين النقطة **m** يكون الدخل أكبر من الانفاق الكلي أي أن(العرض الكلي) أكبر من (الطلب الكلي) ، أي وجود **فجوة انكماشية** .
- يسار النقطة **m** يكون الدخل أقل من الانفاق الكلي أي أن(الطلب الكلي) أكبر من (العرض الكلي) ، أي وجود **فجوة تضخمية** .
- **Y1**:هي نقطة الدخل التوازني التي يتساوى عندها الطلب الكلي مع العرض الكلي.

CamScanner

الفصل السادس

النموذج الكنزي البسيط والدخل التوازني.

CamScanner

الفصل السادس

النموذج الكنزي البسيط والدخل التوازني

المقدمة

يرجع تاريخ علم الاقتصاد الى العالم الاقتصادي آدم سميث في عام 1776 ، بينما يرجع تحليل الاقتصاد الكلي للعالم الانجليزي جون كينز منذ أعلن عن نظريتة العامة عام 1936 ، حيث أثر كينز في التحليل الاقتصادي الكلي أكثر من أي عالم آخر ، فقد قام بتطوير العديد من المفاهيم الأساسية والكثير من المصطلحات التي تمثل محور الاقتصاد الكلي هذه الأيام .

ومن دراستنا لهذا الفصل سنتمكن من دراسة النموذج الكنزي البسيط لتحديد مستوى الدخل التوازني . في حالة الاقتصاد المغلق المكون من قطاعين (استهلاكي ، استثماري). ثم اضافة القطاع الحكومي وقطاع العالم الخارجي لنحصل على صورة كاملة لواقع الاقتصاد الوطني ، والتعامل مع اقتصاد مفتوح مكون من اربع قطاعات .

لقد ادى حدوث الكساد الكبير في الثلاثينات من القرن العشرين الى فقد الثقة في النظرية الكلاسيكية ، حيث انخفضت معدلات الاجور ورغم ذلك استمر الركود الاقتصادي وانتشرت البطالة بين العمال ، واغلقت معظم المصانع أو اشتغلت بنصف طاقتها الانتاجية وأفلس بعض رجال الاعمال . واستمر هذا الركود عقدا من الزمان ورغم ذلك لم يؤدي انخفاض الاجور الى انتعاش الاقتصاد القومي . وفي عام 1936 قدم الاقتصادي الإنجليزي "جون مينارد كينز" تفسيراً جديداً للكيفية التي يتم بها تحديد مستوى التوظف وذلك في كتابه "النظرية العامة للتوظف والفائدة والنقود" General Theory of Employment,Interest, and Money والذي أحدث به ثورة كبيرة في الفكر الاقتصادي فيما يتعلق بمشكلة البطالة . وتتعارض نظرية التوظف الحديثة بشدة مع النظرية الكلاسيكية ، حيث ترى النظرية الحديثة أن النظام الاقتصادي الرأسمالي لا يحتوي على

CamScanner

الميكانيكية (الآلية) القادرة على ضمان تحقق التوظف الكامل ، وأن الاقتصاد القومي قد يصل إلى التوازن في الناتج القومي رغم وجود بطالة كبيرة أو تضخم شديد. فحالة التوظف الكامل والمصحوب باستقرار نسبي في الأسعار وفق الفكر الكنزي إنما هي حالة عرضية وليست دائمة التحقق.

أولا: أهم اعتراضات النظرية الكنزية على النظرية الكلاسيكية:

تتمثل أهم اعتراضات النظرية الكنزية على النظرية الكلاسيكية والخاصة بعودة اقتصاد السوق تلقائيا الى العمالة الكاملة بعد اصابتة بالانكماش الى السببين التاليين:

1-**اقتصاد السوق لا يضمن أن يكون الطلب الكلي كافيا لشراء مستوى الانتاج عند التوظف الكامل** (عكس قانون ساي): حيث يعتبر الادخار والاستثمار نشاطين منفصلين يقوم بهما أفراد مختلفون ولأسباب مختلفة كذلك . ففي ظل ظروف الكساد يحتمل أن يكون الاستثمار حساسا لتوقعات رجال الاعمال ، والتقدم التكنولوجي والابتكارات أكثر من الاعتماد على سعر الفائدة ، كذلك فان الدخل وليس سعر الفائدة هو المحدد الأقوى للادخار. مما يؤكد رفض كينز لوجهة النظر التي تقرر أن سعر الفائدة يعمل على تحقيق التوازن بين الادخار والاستثمار . وعلى ذلك فانه طبقا لوجهة نظر كينز فانه لا يوجد سبب للاعتقاد بأن سعر الفائدة سوف يعمل على توازن خطط المستثمرين مع المدخرين عند مستوى التوظف الكامل .

2- **مرونة الاسعار والأجور لا تضمن تحقيق العمالة الكاملة** : حيث يرى كينز أن الاجور والأسعار تميل في الواقع الى عدم المرونة في الاتجاة النزولي للنشاط الاقتصادي . وعلى ذلك فان انخفاض الأجور لا يمكنة أن يعيد الاقتصاد الى التوظف الكامل .

CamScanner

ثانيا : أهم الفروض التي يقوم عليها النموذج الكنزي :

يبنى النموذج الكنزي البسيط على ثلاثة فروض محورية تتعلق بكيفية تحديد حجم الناتج ومستوى العمالة . وتتمثل في أنه :

1- يصلح للتحليل في **الفترة القصيرة فقط** (لا تتعدى سنتين).

2- يكون **مستوى الأسعار ثابتا** : فكلما كانت فترة التحليل قصيرة كلما أصبحت فرضية ثبات الأسعار معقولة ، حيث تعكس الاسعار في النموذج تكاليف الانتاج .

3- في حالة وجود الاختلال يكون **التعديل الاقتصادي بالكميات** : ففي ظل النموذج الكنزي البسيط تكون الاسعار جامدة في الفترة القصيرة ، بحيث أنه اذا كان الانفاق الكلي (المشتريات) يفوق الانتاج المخطط ، فان ذلك يدفع المؤسسات الانتاجية الى زيادة كمياتها المنتجة بدون رفع الأسعار . وفي نفس الوقت اذا كان الانفاق الكلي (المشتريات) أقل من الانتاج المخطط ، فان المؤسسات الانتاجية تقوم بتقليص حجم الانتاج بدون تخفيض للسعر لأن تكاليف انتاجها تكون ثابتة في الأجل القصير . ولهذا فان النموذج الكنزي البسيط هو نموذج تعديل بواسطة الكميات بدلا من الأسعار .

ثالثا : العناصر الرئيسية للنموذج الكنزي البسيط :

يتكون النموذج الكنزي البسيط كما في الشكل رقم (20) من العرض الكلي البسيط جدا ، وتوجد طاقة انتاجية فائضة والمستوى العام للاسعار يعكس أسعار المنتجين على مستوى الاقتصاد الجزئي ، فكل سعر هو حاصل جمع التكاليف الانتاجية وهامش الربح . بينما الطلب الكلي الكنزي أو ما يسمى **بالطلب الفعال** ، فهو أكثر تعقيدا لأنه يتضمن أربع قطاعات كبرى هي : الانفاق الاستهلاكي الخاص (العائلي) والذي يعتمد على الدخل Y وعلى الميل الحدي للاستهلاك . والانفاق الحكومي ، قطاع صافي الصادرات ، بينما يحتل الانفاق الاستثماري المركز الرئيسي في النموذج الكنزي البسيط والذي يعتمد على تكلفة

CamScanner

الاقتراض (سعر الفائدة) ، وعلى الكفاية الحدية لرأس المال (عائد الاستثمار) والتي تناولناها بالتفصيل في الفصل الخامس من هذا الكتاب.

الشكل رقم (20)

النموذج الكنزي البسيط

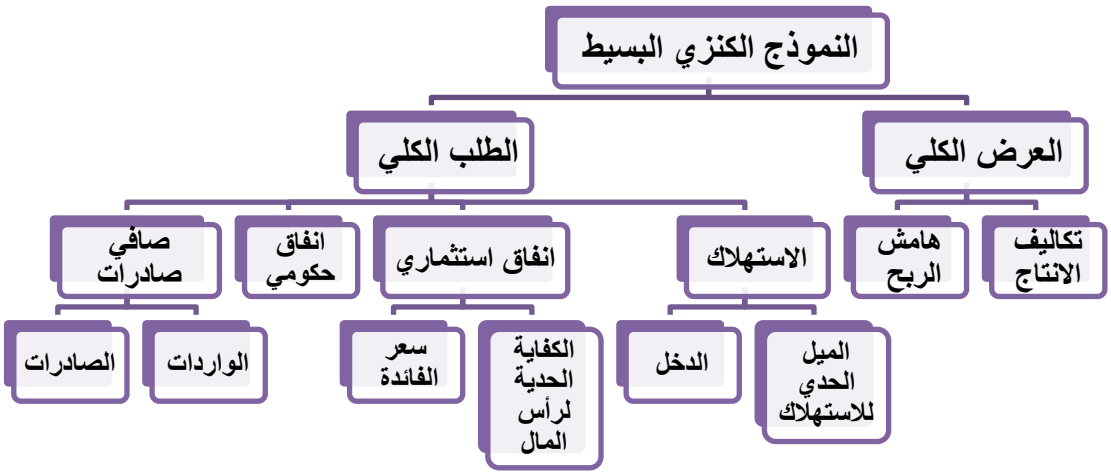

ومن دراستنا للنظرية الكنزية سنتناول تحديد مستوى الدخل التوازني والناتج التوازني في حالة اقتصاد مغلق مكون من قطاعين (العائلي والاستثماري) ، أو اقتصاد مفتوح مكون من اربعة قطاعات (انفاق عائلي ، انفاق استثماري ، انفاق حكومي ، انفاق عالم خارجي أو صافي الصادرات).

ومن خلال دراستنا السابقة فقد تعرضنا في الفصل الأول الى نموذج التدفق الدائري للدخل في اقتصاد مفتوح (ذي الأربعة قطاعات) ، وتلاحظ أن:

الدخل القومي = الانفاق الكلي = الناتج القومي

وتوصلنا الى أن :

الانفاق الكلي (الطلب الكلي) =

$$AD = C + I + G + Xn \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (1)$$

CamScanner

والناتج القومي = $GNP = C + I + G + Xn$ ..... (2)

وبما أن **الدخل القومي = الانفاق الكلي = الناتج القومي**

ومنها الى أن الدخل =

$$Y = C + I + G + Xn \quad .....(3)$$

ويكون الوضع التوازني عندما يتساوى الدخل مع الانفاق مع الناتج كما في المعادلة :

$$GNP = AD = Y$$

رابعا : تحديد مستوى الدخل التوازني في الاقتصاد :

1- تحديد الدخل التوازني في اقتصاد مغلق مكون من قطاعين :

يتحدد التوازن في الاقتصاد بتساوي العرض الكلي مع الطلب الكلي ، ولما كان العرض الكلي يتمثل في الدخل أو الناتج ، والطلب الكلي يتمثل في الإنفاق الكلي المكون من الاستهلاك والاستثمار(إنفاق القطاع العائلي على الاستهلاك ، وإنفاق قطاع الأعمال على الاستثمار فقط) فإن:

العرض الكلي = الطلب الكلي وبالتالي **الدخل = الانفاق الكلي** أي أن: $AD = Y$

ومن بيانات الفصل الأول بما أن :

الدخل (Y) = الاستهلاك (C) + الادخار(S)

والانفاق أو الطلب الكلي (AD) = الاستهلاك (C) + الاستثمار (I)

اذا :

الاستهلاك (C) + الادخار(S) = الاستهلاك (C) + الاستثمار (I)

أي أن :

الادخار(S) = الاستثمار (I)

CamScanner

ومما سبق نستنتج أن المستوى التوازني للدخل في اقتصاد مغلق مكون من قطاعين يمكن تحديده بالطريقتين التاليتين :

أ- **الطريقة الأولى : تساوي الدخل مع الانفاق الكلي .**

$$Y = C + I$$

ب- الطريقة الثانية : تساوي الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط .

$$S = I$$

والطريقتان وجهان لعملة واحدة ، فالحصول على التوازن باحداهما يضمن الحصول على نفس النتيجة باستخدام الطريقة الأخرى . ويمكن الوصول الى الدخل التوازي من خلال حل المعادلات جبرياً كما يلي :

$$Y = \frac{a+I^{\circ}}{1-b}$$

حيث :

$$Y = C + I \quad \text{.....(1)}$$

وبما أن دالة الاستهلاك تساوي $C = a + bY$ .....(2)

ودالة الاستثمار بعد افتراض أن الاستثمار هو كمية ثابتة لا تتغير بتغير الدخل أي أن الانفاق الاستثماري سيتحدد بالاستثمار المستقل وليس التبعي.

اذا $I = I^{\circ}$ .....(3)

وبالتعويض عن (2) و(3) في المعادلة رقم (1) نجد أن :

$$Y = a + b(Y) + I_0$$

$$Y - b(Y) = a + I_0$$

$$Y\,(1 - b) = a + I_0$$

CamScanner

اذا مستوى الدخل التوازني جبريا في اقتصاد مغلق يمكن استنتاجة من المعادلة التالية :

$$Y = \frac{a+I_0}{1-b}$$

ولتوضيح كيفية الوصول الى وضع التوازن ، نستعرض المثال التالي :

مثال 1 :

إذا كانت دالة الاستهلاك هي **C = 200 + 0.6 Y** ، والاستثمار المستقل **I° = 120** ، اوجد مستوى الدخل التوازني ؟

الحل : بما أن :

a : الاستهلاك المستقل يساوي 200 .

b : الميل الحدي للاستهلاك (**MPC**) يساوى 0.6 .

والانفاق المستقل **I°** = 120

بالتعويض في معادلة الدخل التوازني لاقتصاد مغلق مكون من قطاعين :

$$Y = \frac{a + I_0}{1 - b}$$

اذا :

$$Y = \frac{200 + 120}{1 - 0.6}$$

اذا :

$$Y = 800$$

اذا مستوى الدخل التوازني جبريا يساوي 800 .

CamScanner

مثال 2 :

بالاستعانة ببيانات المثال السابق أجب عن التالي :

اذا افترضنا زيادة في الدخل (Y) مقدرها 100 ج كل عام حتى يصل الدخل من صفر الى 900ج المطلوب :

1- تحديد مستوى الدخل التوازني حسابيا .

الحل :

1- لتحديد مستوى الدخل التوازني حسابيا يتم الحل من خلال الجدول كما يلي :

أ- **رسم جدول :** يشمل خانه خاصة بالدخل **Y** ، والاستهلاك المستقل **a** ، والميل الحدي للاستهلاك **b** ، حتى نستنتج خانة الاستهلاك :

من خلال المعادلة : $C = a + bY$

$$C = 200 + 0.6\ Y$$

حيث a : هي الاستهلاك المستقل = 200

b : الميل الحدي للاستهلاك = 0.6

ب- **وبوضع عمود للادخار S واستنتاجه من معادلة :**

الدخل (Y) - الاستهلاك (C) = الادخار(S)

ت-**ثم وضع عمود خاص بالاستثمار المستقل** (غير المرتبط بالدخل) وهو يساوي:

$$I° = 120$$

د- **العمود الأخير للانفاق الكلي** وهو ناتج جمع الاستهلاك **C** ، الاستثمار **I** كما يلي :

CamScanner

الانفاق الكلي =I+C	الاستثمار I	الادخار S =Y-C	الاستهلاك C =a+by	الميل الحدي للاستهلاك b	الاستهلاك المستقل a	الدخل Y
320	120	-200	200	0.6	200	0
380	120	-160	260	0.6	200	100
440	120	-120	320	0.6	200	200
500	120	-80	380	0.6	200	300
560	120	-40	440	0.6	200	400
620	120	0	500	0.6	200	500
680	120	40	560	0.6	200	600
740	120	80	620	0.6	200	700
800	**120**	**120**	**680**	**0.6**	**200**	**800**
860	120	160	740	0.6	200	900

من الجدول :

يمثل الدخل 800 ج الدخل التوازني حيث يتحقق التوازن بالطريقتين:

- **<u>الطريقة الأولى :</u>** تساوي الدخل مع الانفاق الكلي .

$$Y = C + I$$

$$800 = 680 + 120$$

- **<u>الطريقة الثانية :</u>** تساوي الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط .

$$S = I°$$

$$120 = 120$$

وذلك عند مستوى الدخل 800ج .

CamScanner

2- تحديد مستوى الدخل التوازني في اقتصاد مفتوح مكون من أربع قطاعات :

أ- اشتقاق معادلة الدخل التوازني لاقتصاد مفتوح :

سبق وان أوضحنا ان الناتج المحلي يتكون من اربعة قطاعات وفقا للمعادلة التالية :

$$GNP = C + I + G + Xn \ldots\ldots (1)$$

هي كما في المعادلة:

C : القطاع العائلي أو الانفاق الاستهلاكي الخاص.

I : القطاع االاستثماري أو الانفاق الاستثماري .

G : القطاع الحكومي أو الانفاق الحكومي .

Xn : ترمز لصافي العالم الخارجي أى (X-M) الصادرات – الواردات .

وبما أن :

$$GNP = AD = Y \ldots\ldots\ldots (2)$$

فان الانفاق على هذه القطاعات الاربعة هو ما يسمى بالانفاق الكلي وبالتالي فان معادلة الانفاق الكلي =

$$AD = C + I + G + Xn \ldots\ldots (3)$$

وبما أن وضع التوازن يكون عندما يتساوى الدخل مع الانفاق الكلي أي :

$$AD = Y$$

سنفترض هنا على سبيل التبسيط أن الاستهلاك **C** هو العنصر الوحيد الذي يتغير وباقي عناصر الانفاق الاخرى ثابتة فنصل الى أن:

$$AD = a + bY + I_0 + G_0 + Xn_0$$

ومنها الى :

CamScanner

$$Y = a + bY + I_0 + G_0 + Xn_0$$

حيث : تمثل **a** الاستهلاك المستقل (غير المرتبط بالدخل) و **b** الميل الحدي للاستهلاك **(MPC)**. ومع ثبات أوجه الانفاق الأخرى (فان الانفاق الحكومي G_0 ، والاستثماري I_0 ، وصافي العالم الخارجي Xn_0) ، وبنقل **bY** الى جهة اليسار اذا :

$$Y - bY = a + I_0 + G_0 + Xn_0$$

ومنها الى :

$$Y(1- b) = a + I_0 + G_0 + Xn_0$$

وبقسمة طرفي المعادلة على **(1- b)** فان الدخل التوازني **Y** في حالة اقتصاد مفتوح مكون من أربع قطاعات ، يتحقق من خلال المعادلة التالية :

$$Y = \frac{a + I_0 + G_0 + Xn_0}{(1- b)}$$

أي :

$$Y = \frac{1}{(1- b)}(a + I_0 + G_0 + Xn_0)$$

وبما أن :

$$Xn_0 = (X - M)_0$$

فان :

$$Y = \frac{a + I_0 + G_0 + (X - M)_0}{(1- b)}$$

أو

$$Y = \frac{1}{(1- b)}(a + I_0 + G_0 + (X-M)_0)$$

CamScanner

مثال 1 :

إذا كانت دالة الاستهلاك هي **C = 300 + 0.7 Y** ، والاستثمار المستقل(الثابت) **200 جنية** ، والصادرات = 3000 جنية ، الواردات 2700 جنية ، والانفاق الحكومي الثابت 400 جنية.

المطلوب : تحديد مستوى الدخل التوازني لهذا الاقتصاد ؟

الحل : بما أن :

$$Y = \frac{1}{(1-b)} (a + I_0 + G_0 + (X-M)_0)$$

$$Y = \frac{1}{(1-0.7)} (300 + 200 + 400 + (3000-2700))$$

$$Y = \frac{1200}{0.3}$$

اذا مستوى الدخل التوازني عند **Y=4000**

ويمكن تمثيلها بيانيا من خلال الشكل رقم (21) التالي :

CamScanner

شكل رقم (21)

التمثيل البياني للدخل التوازني في اقتصاد مفتوح ذي اربعة قطاعات .

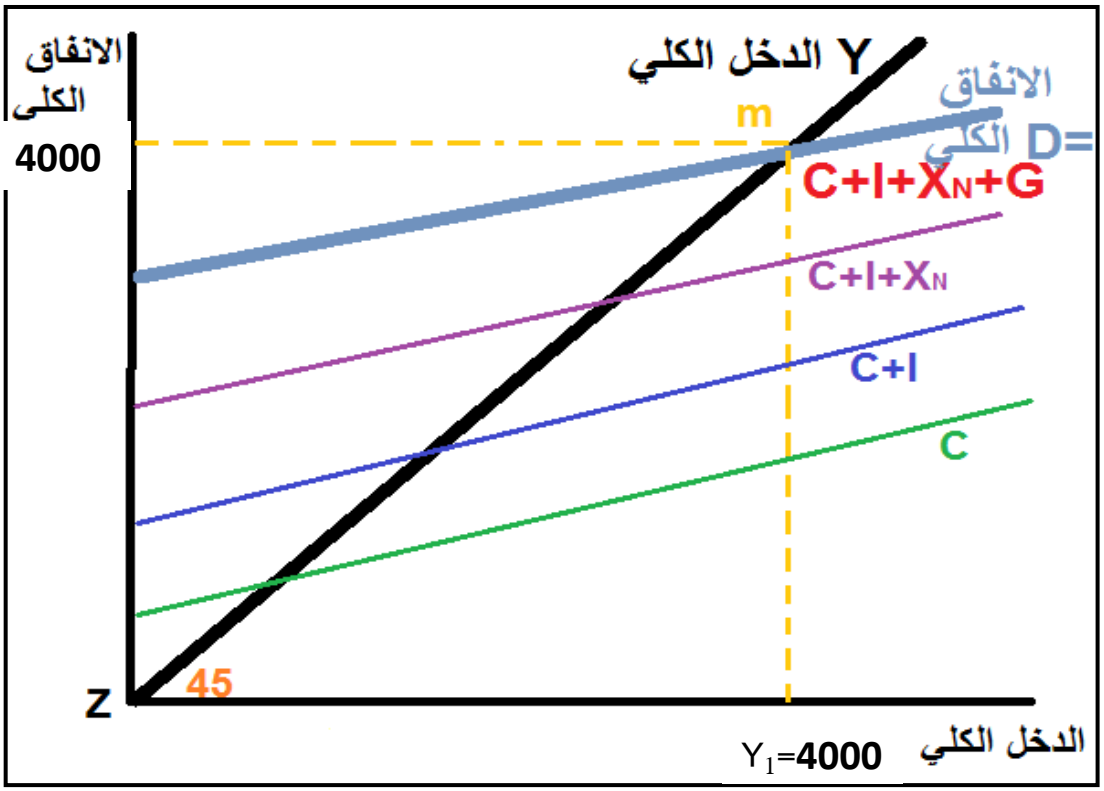

حيث يوضح الشكل :

- ان خط الدخل **Y** هو خط مستقيم بزاية 45° وهو العرض الكلي .
- نقطة توازن السوق هي **m** التي يتقاطع عندها الدخل التوازني **Y** مع الانفاق الكلي **AD** أو العرض الكلي عند 4000 جنية .
- **Y1** 4000 جنية : تمثل مستوى الدخل التوازني الذي يتساوى عندها الطلب الكلي مع العرض الكلي .

مما سبق يتضح لنا أن وضع التوازن يتحدد عندما يتساوى الدخل الكلي مع الانفاق الكلي مع الناتج كما في المعادلة : الدخل القومي = الانفاق القومي = الناتج القومي

$$GNP = AD = Y$$

حيث :

CamScanner

Y : تمثل الدخل ، **AD** : الانفاق الكلي ، **GNP** : الناتج القومي الاجمالى

ولكن ماذا يحدث عند اختلال التوازن ؟؟؟

اتفاقنا على أن وضع التوازن يتحقق عندما يتساوى :

الطلب الكلي = العرض الكلي

أي **الانفاق الكلي أو الناتج = الدخل**

فربما يزيد الطلب الكلي عن العرض الكلي او يقل عنة ، مما يؤدي الى حدوث تغيرات غير مرغوب فيها في حجم المخزون السلعي . وقد يكون الاختلال ناشئا عن حالتين سنتناولهم كما يلي :

- **الحالة الأولى: زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي** (أي الانفاق الكليAD > الدخل Y):

فمع زيادة الانفاق الكلي عن الانتاج (الدخل) وتوقع المستثمرين استمرار هذه الزيادة مستقبلا ، يدفعهم الى اتخاذ احدى الاجراءات التالية اما زيادة الانتاج لمواجهة الطلب على السلع أو زيادة الاسعار لتخفيض الطلب المتزايد على السلع المختلفة . ولمواجهة هذا الموقف يقوم المنتجين بسحب المخزون لمواجهة الطلب المتزايد من قبل جهات الانفاق المختلفة ، كما يحاول المستثمرين زيادة انتاجهم في المشروعات المختلفة للوفاء بهذا الطلب . مما يؤدي الى زيادة طلب عناصر الانتاج اللازمة لتلك المشروعات ، وتكون هذه الزيادة (الطلب) مقبولة عندما نتحدث عن اقتصاد يعاني من البطالة ، ولدية طاقات انتاجية عاطلة .

أما اذا كان هذا الاقتصاد في حالة توظف كامل (عدم توافر مواد انتاجية فائضة) ، فان زيادة العرض (الدخل) لن تتحقق الا من خلال زيادة رأس المال أو تحسين فنون وأساليب الانتاج . وهذه التغيرات لا يمكن أن تؤتي ثمارها الا بعد مرور فترة طويلة نسبيا وبالتالي فان الوسيلة الوحيدة لتصحيح اختلال التوازن في الأمد القصير تتمثل في زيادة الأسعار .

CamScanner

- **الحالة الثانية : زيادة العرض الكلي عن الطلب الكلي** (أي الدخل Y > الانفاق الكلي AD):

يترتب على زيادة الانتاج زيادة دخول أصحاب عناصر الانتاج ، التي قد تخصص اما **لزيادة الطلب على الواردات** وهو ما يعتبر عنصرا سالبا من عناصر الطلب الكلي ، وبالتالي فان زيادة الدخل ستتسرب خارج النظام الاقتصادي . أو تؤدى زيادة الانتاج **الى زيادة الطلب على المنتجات المحلية** وبنفس المقدار ، وبالتالي فان كلا من الطلب الكلي والعرض الكلي سيتجهان للتزايد بنفس المقدار . ويترتب على ذلك ظهور فائض طلب مرة أخرى مؤديا الى زيادة قيمة العرض الكلي . ومن ثم زيادة الدخل فالطلب الكلي مرة أخرى وهكذا .

ولكن لو ترتب على زيادة الدخل زيادة في الطلب الكلي بمقدار أقل من الزيادة في الدخل ، فان الزيادة التي ستتحقق في الدخل الدورة التالية ستكون أقل من الزيادة الأصلية وستتجه الى التناقص في الدورات التالية حتى نصل في النهاية لوضع التوازن . ويمكن تمثيلها بيانيا كما في الشكل رقم (22) :

شكل رقم (22)

التمثيل البياني للدخل التوازني في اقتصاد ذي اربعة قطاعات (مفتوح)

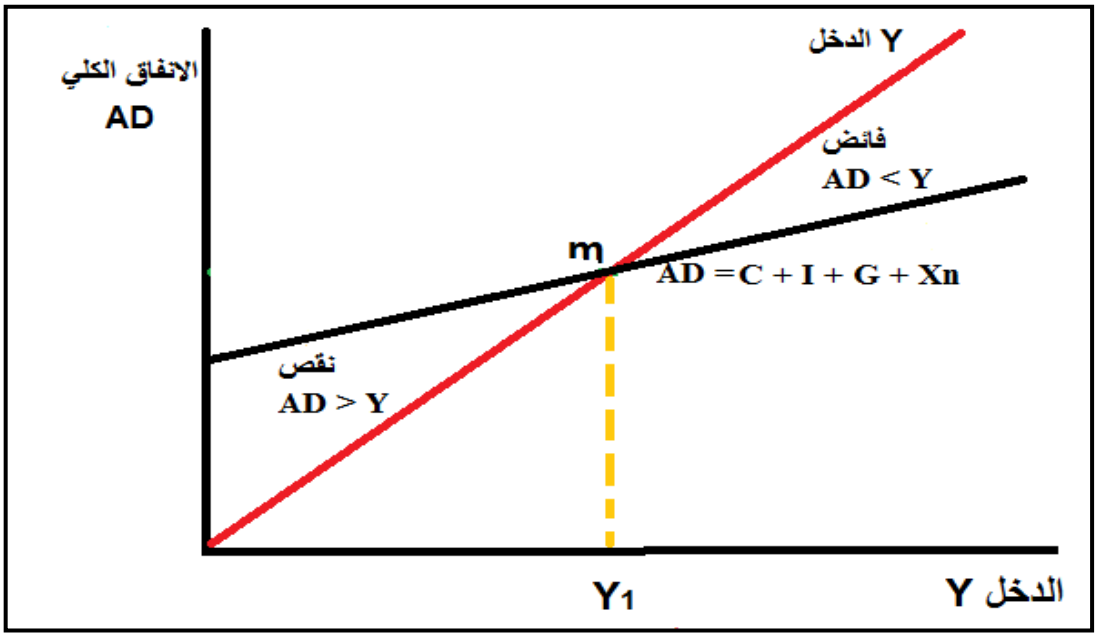

CamScanner

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن:

- **Y** تمثل جانب الدخل القومي أو العرض الكلي .
- بينما تمثل المعادلة **C + I + G + (X-M)** . جانب الإنفاق الكلي أو الطلب الكلي.
- **m** تمثل نقطة التوازن ، حيث يتحقق عندها شرط التوازن :

$$Y = C + I + G + (X-M)$$

- على يمين النقطة **m** تكون **Y > C + I + G + (X-M)** أي أن العرض الكلي (الدخل) يكون أكبر من الطلب الكلي (الانفاق) . (أي الدخل **Y** **>** من الانفاق **AD**). أي أن هناك فائض في المخزون السلعي لدى المستثمرين.
- وللعودة إلى وضع التوازن عند **m** لا بد من تقليل الإنتاج فيقل العرض حتى العودة للتوازن عند النقطة **m** .
- بينما على يسار النقطة **m** تكون **Y < C + I + G + (X-M)** أي أن العرض الكلي يكون أقل من الطلب الكلي. (أي الدخل **Y** **>** من الانفاق **AD**). أي أن هناك نقص في المخزون السلعي لدى المستثمرين . وللعودة إلى وضع التوازن لابد من زيادة الإنتاج حتى نصل إلى نقطة التوازن **m** .

خامسا : مضاعف الانفاق الكلي : Aggregate Expenditure Multiplier

مضاعف الانفاق الكلي هو عبار عن عدد مرات التغير في الدخل الناتجة عن التغير بمقدار معين في أحد عناصر الانفاق الكلي. أي أن الدخل يزيد بأضعاف الزيادة الأصلية في أي عنصر من عناصر الانفاق الكلي (الطلب الكلي) . وسنتناول هنا بالتفصيل مضاعف الاستثمار ومضاعف الانفاق الحكومي كأحد أنواع مضاعف الانفاق الكلي .

1- مضاعف الاستثمار :

تقوم فكرة المضاعف على أن أي تغير مهما كان بسيط في مستويات الانفاق الكلي (الاستهلاك أو الاستثمار) تؤدي الى تغير أكبر في المستوى التوازني للناتج القومي بعدة مرات . كما أنها مستنتجة من فكرة الميل الحدي للاستهلاك MPC وتشير الى الآثار المترتبة عن التغيرات في الانفاق الاستثماري على الدخل الكلي من خلال استخدام الانفاق الاستهلاكي .

CamScanner

المضاعف هو نتيجة قسمة التغير الحادث في الدخل القومي على التغير الحادث في الاستثمار ، ومن ثم فهو يوضح العلاقة بين الزيادة الأولية في الاستثمار (أو الاستثمار التلقائي) والأثر النهائي لذلك على الدخل الكلي . ويمكن صياغته كالتالي :

$$\text{مضاعف الاستثمار} = \frac{\text{التغير في الدخل}}{\text{التغير في الاستثمار}} \text{ اى } = \frac{\Delta Y}{\Delta I}$$

كما أن **المضاعف معامل عددى يوضح الزيادة في الدخل الناتجة عن زيادة الاستثمار بمقدار وحدة واحدة** . فمثلا لو ارتفع الاستثمار بمقدار 100جنية وترتب على ذلك زيادة في الدخل بمقدار 300 جنية ، فان المضاعف يساوي :

$$\text{مضاعف الاستثمار} = \frac{\text{التغير في الدخل}}{\text{التغير في الاستثمار}} \text{ اى } = \frac{\Delta Y}{\Delta I}$$

$$= \frac{300}{100} = 3$$

اذا فالمضاعف يساوي 3 ، معناها أن الزيادة في الاستثمار أدت الى زيادة في الدخل بمقدار ثلاثة أضعاف ، أي أن الزيادة في الاستثمار بمقدار (1) جنية قد أدت الى زيادة الدخل بمقدار (3) جنية .

أ- **العلاقة بين مضاعف الاستثمار والميل الحدي للادخار :**

مضاعف الاستثمار يساوي مقلوب الميل الحدي للادخار. كما يلي :

$$\text{مضاعف الاستثمار} = \frac{1}{\text{الميل الحدي للادخار (MPS)}}$$

فكلما كان الميل الحدي للادخار كبيرا كلما كانت قيمة المضاعف أصغر فأصغر ، وبالتالي كان حجم التغير في الدخل أقل فأقل ولتوضيح ذلك نذكر المثال التالي : اذا كان

CamScanner

الميل الحدي للادخار = 0.25 ، فان قيمة المضاعف تساوي (4) ، أي أن الدخل يتضاعف بمقدار أربع مرات مقارنة بالزيادة في الاستثمار.

وعلى العكس من ذلك ، فعندما تكون قيمة الميل الحدي للادخار أكبر اي تساوي على سبيل المثال 0.7 ، فان قيمة المضاعف تساوي (1.43) ، أي أن الدخل لن يتضاعف الا بمقدار مرة و (0.43) مرة واحدة من الزيادة الاصلية في الاستثمار.

مما سبق نجد :

- **أن هناك علاقة عكسية بين نسبة الميل الحدي للادخار وحجم التغير في الدخل الناجم عن التغير في الاستثمار .**
- **يمكن كتابة مضاعف الاستثمار بصيغة أخرى كما يلي :**

$$\text{مضاعف الاستثمار} = \frac{1}{1 - \text{الميل الحدي للاستهلاك}}$$

وذلك لأن الميل الحدي للاستهلاك(MPC) + الميل الحدي للادخار(MPS) = 1

مثال1:

اذا كان الميل الحدي للاستهلاك (MPC)=0.8. أوجد مضاعف الاستثمار ؟

$$\text{مضاعف الاستثمار} = \frac{1}{1 - \text{الميل الحدي للاستهلاك}}$$

$$\text{اذا مضاعف الاستثمار} = \frac{1}{1 - 0.8} = 5$$

أي أن زيادة الاستثمار بمقدار جنية واحد تؤدي الى زيادة الدخل بمقدار 5 جنيهات.

مثال2:

اذا كان الميل الحدي للاستهلاك (MPC)=0.7. أوجد مضاعف الاستثمار ؟

CamScanner

مضاعف الاستثمار = $\frac{1}{\text{1- الميل الحدي للاستهلاك}}$.

اذا مضاعف الاستثمار = $\frac{1}{1 - 0.7}$. = **3.33**

أي أن زيادة الاستثمار بمقدار جنية واحد تؤدي الى زيادة الدخل بمقدار 3.33 جنيهات.

2- مضاعف الانفاق الحكومي :

يوضح مضاعف الانفاق الحكومي أثر التغير في الانفاق الحكومي على مستوى الدخل الكلي ، أو"**هو النسبة بين مقدار التغير النهائي في مستوى الدخل الكلي وبين التغير المبدئي في الانفاق العام** "ويمكن صياغتها كالتالي :

مضاعف الانفاق الحكومي(mG) = $\frac{\text{التغير في الدخل}}{\text{التغير في الانفاق الحكومي}}$ **اى** = $\frac{\Delta Y}{\Delta G}$

ولاشتقاق قيمة مضاعف الانفاق الحكومي من نموذج الاقتصاد الكلي . نعلم أن شرط التوازن لتحديد المستوى التوازني للدخل هو:

AD الطلب الكلي = العرض الكلي (الدخل الكلي)Y

وبما أن : $AD = C + I + X_N + G$

اذا : $Y = C + I + X_N + G$

وبادخال التغير على مستوى الدخل لتصبح Y (ΔY) ، فيتبعه التغير في الطلب الكلي أو الانفاق الكلي ΔAD ، وتصبح المعادلة كما يلي :

$$\Delta Y = \Delta C + \Delta I + \Delta X_N + \Delta G \ldots\ldots (1)$$

وبادخل التغير على جميع معادلات الانفاق المختلفة نصل الى :

CamScanner

$$\Delta C = \Delta a + b \Delta Y$$

$$\Delta I = \Delta I^{\circ} + F \Delta Y$$

ومع افتراض ان الواردات تعتمد على الدخل فقط أي أن m° = صفر

اذا ..... $\Delta X_N = \Delta x - m_1 \Delta Y$

$$\Delta G = \Delta G$$

وبالتعويض في المعادلة رقم (1) نجد أن:

$$\Delta Y = \Delta a + b \Delta Y + \Delta I^{\circ} + F\Delta Y + \Delta x - m_1 \Delta Y + \Delta G \ldots..(2)$$

بوضع كل المتغيرات التي تحتوى علىΔY في جانب واحد من المعادلة :

$$\Delta Y - b \Delta Y - F\Delta Y + m_1\Delta Y = \Delta a + \Delta I^{\circ} + \Delta x + \Delta G$$

ومنها الى : $\Delta Y (1 - b - F + m_1) = \Delta a + \Delta I^{\circ} + \Delta x + \Delta G$

ولاستخراج قيمة مضاعف الانفاق والذي يساوي $(\Delta Y / \Delta G)$ نفترض أن التغير في الانفاق المستقل للقطاعات الأخرى غير الحكومية = صفر.

أي أن : $\Delta a = 0 \quad \Delta I^{\circ} = 0 \quad \Delta x = 0$

اذا : $\Delta Y (1 - b - F + m_1) = \Delta G$

وبقسمة طرفي المعادلة على $(1 - b - F + m_1)$ نحصل على :

$$\Delta Y = \Delta G / (1 - b - F + m_1)$$

وللحصول على مضاعف الانفاق العام $(\Delta Y / \Delta G)$ نقوم بقسمة طرفي المعادلة على ΔG :

$$\Delta Y / \Delta G = 1 / (1 - b - F + m_1)$$

ومنها الى أن قيمة مضاعف الانفاق الحكومي $mG (\Delta Y / \Delta G)$:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = mG = \frac{1}{1-(b+F-m_1)}$$

CamScanner

وفيما يلي نستعرض بعض الأمثلة المحلولة على مضاعف الانفاق الحكومي :

مثال (1):

اذا كانت دالة الاستهلاك $C = 390 + 0.75Y$

ودالة الاستثمار $I = 370+0.25Y$

ودالة صافي الصادرات $XN=800-0.45Y$

والانفاق الحكومي $G=1140$

المطلوب :

تحديد حجم الانفاق الحكومي اللازم لرفع مستوى الدخل القومي الى المستوى الذي يحقق حجم العمالة الكاملة في الاقتصاد ، وهو يساوي 16000 مليون جنية .

مع العلم أن **Y** هي مستوى الدخل القومي في الاقتصاد.

الحل :

بما أن $AD = C + I + XN + G$

وعند التوازن : الطلب الكلي AD=العرض الكلي Y

أي أن : $Y = C + I + XN + G$

بالتعويض عن المعادلات الخاصة بـG, C, I , Xn في معادلة Y:

$$Y=390+0.75Y+370+0.25Y+800-0.45Y+1140$$

ومنها الى : $Y-0.75Y-0.25Y+0.45Y =390+370+800+1140$

$$Y-0.55Y=2700$$

أي أن $0.45Y=2700$

اذا $Y=2700 / 0.45$

CamScanner

أي أن مستوى الدخل **Y= 6000**

اذا التغير المستهدف في الدخل قومي **Δ Y = 16000 - 6000 =10000**

ومنها الى أن قيمة مضاعف الانفاق الحكومي mG (Δ Y/ ΔG) :

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1-(b+F-m_1)}$$

وبما أن : **b=o.75 , f = 0.25 , m1=0.45 G= 1200**

ومعادلة مضاعف الانفاق الحكومى mG هي :

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1-(b+F-m_1)}$$

$$\frac{10000}{\Delta G} = \frac{1}{1-(0.75+0.25-0.45)}$$

اذا الزيادة اللازمة في الانفاق الحكومي اللازم لرفع مستوى الدخل القومي الى المستوى الذي يحقق العمالة حجم العمالة الكاملة في الاقتصاد **ΔG** يساوي (طرفين في وسطين):

$$\Delta G= \{1-(0.75+0.25-0.45)\}*10000$$

$$\Delta G=\{ 1-(0.55)\}*10000$$

$$\Delta G=\{ 0.45\}*10000$$

اذا الزيادة اللازمة في الانفاق الحكومي تساوي: مليون جنية **ΔG = 4500**

بينما قيمة مضاعف الانفاق الحكومي mG = **4500 / 10000 = 2.222**

CamScanner

مثال (2):

اذا كانت دالة الاستهلاك $C = 680 + 0.45Y$

ودالة الاستثمار $I = 400+0.20Y$

ودالة صافي الصادرات $XN=250-0.15Y$

والانفاق الحكومي $G=520$

المطلوب :

تحديد حجم الانفاق الحكومي اللازم لرفع مستوى الدخل القومي الى المستوى الذي يحقق العمالة حجم العمالة الكاملة في الاقتصاد ، وهو يساوي 8200 مليون جنية . مع العلم أن Y هي مستوى الدخل القومي في الاقتصاد.

الحل :

بما أن $AD = C + I + XN + G$

وعند التوازن : الطلب الكلي AD=العرض الكلي Y

أي أن : $Y = C + I + XN + G$

بالتعويض عن المعادلات الخاصة بـG , Xn , I , C في معادلة Y:

$$Y=680+0.45Y+400+0.20Y+250-0.15Y+520$$

ومنها الى : $Y-0.45Y -0.20Y+0.15Y =680+400+250+520$

$$Y-0.50Y=1850$$

أي أن $0. 5Y=1850$

اذا $Y=1850 / 0. 5$

أي أن مستوى الدخل $Y=3700$

CamScanner

اذا التغير المستهدف في الدخل قومي $\Delta Y = 8200-3700 = 4500$

ومنها الى أن قيمة مضاعف الانفاق الحكومي mG ($\Delta Y / \Delta G$) :

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1-(b+F-m_1)}$$

وبما أن : $b=o.45 \quad , \quad f = 0.20 \quad , m1=0.15 \quad G= 520$

ومعادلة مضاعف الانفاق الحكومى mG هي :

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1-(b+F-m_1)}$$

$$\frac{4500}{\Delta G} = \frac{1}{1-(0.45+0.20-0.15)}$$

اذا الزيادة اللازمة في الانفاق الحكومي اللازم لرفع مستوى الدخل القومي الى المستوى الذي يحقق العمالة حجم العمالة الكاملة في الاقتصاد ΔG يساوي (طرفين في وسطين):

$$\Delta G = \{1-(0.45+0.20-0.15)\}*4500$$

$$\Delta G = \{1-(0.50)\}*4500$$

$$\Delta G = \{0.5\}*4500$$

$$\Delta G = 2250$$

اذا الزيادة اللازمة في الانفاق الحكومي تساوي: **مليون جنية** $\Delta G = 2250$

بينما قيمة مضاعف الانفاق الحكومي $mG = 4500 / 2250 = 2$

CamScanner

مثال (3):

أوجد قيمة مضاعف الانفاق الحكومي **mG** اذا كانت قيم المتغيرات b=0.65 , f = 0.15 , G=450 , m_1=0.15.

اذا قيمة المضاعف mG هي :

$$mG = \frac{1}{1-(b+F-m_1)}$$

$$mG = \frac{1}{1-(0.65+0.15-0.15)}$$

$$mG = \frac{1}{1-(0.65)}$$

$$mG = \frac{1}{(0.35)}$$

اذا قيمة مضاعف الانفاق الحكومي mG =2.857

CamScanner

الفصل السابع

السياسات الاقتصادية الكلية

والاستثمار

في الصحة كأحد أدواتها.

CamScanner

الفصل السابع

السياسات الاقتصادية الكلية والاستثمار

في الصحة كأحد أدواتها.

المقدمة :

يتناول هذا الفصل مدخلا لتعريف الطالب بالسياسات الاقتصادية الكلية وأدوتها المستخدمة لتحقيق مجموعة من الاهداف الاقتصادية في الدولة منها على سبيل المثال لا الحصر الاستقرار الاقتصادي[1] فى المجتمع ، الذي يمثل دعماً ذاتياً لمسيرة هذه السياسات فى طريق تحقيق أهداف التنمية ، ورفع مستوى المعيشة فى كل المجالات ، وتدعيماً لقوة الاقتصاد القومي فى إطار التحديات الكبيرة التى يواجهها داخلياً وخارجياً.

من خلال التركيز على قطاع الصحة والاستثمار فيه باعتبارة أحد القطاعات المهمة في الاقتصاد واللازمة لخلق فرد صحيح قادر على العمل . وذلك من خلال التعرض للنقاط التالية :

أولا: ماهية السياسات الاقتصادية الكلية .

ثانيا : أدوات السياسة الاقتصادية الكلية .

ثالثا : الاستثمار في الصحة كأحد أدوات الساسية الاقتصادية الكلية[2].

[1] تحقيق الاستقرار الاقتصادي:هو تحقيق العمالة أو التوظف الكامل دون تضخم، أى التوصل إلى إنتاج أكبر قدر ممكن من الناتج المادي أو الدخل القومي الحقيقي وفى نفس الوقت المحافظة على قيمة النقود ومنع ظهور ارتفاع تضخمي في الأسعار نتيجة لطلب فجائي زائد عن التوظف الكامل ، ومواجهة الكساد أو الركود نتيجة انخفاض حجم الطلب الكلى.

[2] د.رباب فتحي نجم ، "اقتصاديات انتاج المصل واللقاح دراسة مقارنة مع التركيز على الحالة المصرية" ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، 2014.

CamScanner

أولا: ماهية السياسات الاقتصادية الكلية :

من دراستنا للفصول السابقة توصلنا الى أن الاقتصاد الكلي هو فرع من علم الاقتصاد يهتم بتقييم وتغيير أداء وهيكلية العملية الإنتاجية ككل في بلدٍ أو منطقة ما . ويقوم بتطوير نظم تحدد العلاقة ما بين الناتج المحلي الاجمالي ، والبطالة ، وارتفاع الأسعار(التضخم) ، ونسب الاستثمار والادخار (زيادة احتياط الأموال)، بالإضافة الى التجارة الدولية . ومن ثم فان السياسات الاقتصادية الكلية لا تستهدف التركيز على إنتاجية قطاع اقتصادي بعينه كزراعة نوع معين من السلع مثلاً ، أو العوامل المساعدة على تحسين انتاجية القطاع السياحي بمفردة ، بقدر ما تستهدف إجمالي القطاعات والأنشطة المؤثرة في العملية الإنتاجية لدولةٍ ما.

لقد عرف الاقتصاديون السياسات الاقتصادية الكلية على أنها "مجموعة الأدوات والأهداف الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينها ، بحيث تكون الدولة هي المسؤولة عن اعداد وتنفيذ هذه السياسة".

فالسياسة الاقتصادية فى معناها الضيق يقصد بها : التدخل المباشر من جانب السلطات العامة (وزارة الاقتصاد ، أو وزارة التجارة الخارجية والصناعة ..) فى حركة أو مجرى النظام الاقتصادي عن طريق الرقابة المباشرة للمتغيرات الاقتصادية الأساسية فى الاقتصاد القومي مثل: الإنتاج ، الاستثمار، الأجور، الأسعار، التشغيل والعمالة ، الصادرات والواردات ، الصرف الأجنبي .

ووفقا لما سبق يمكن تعريف السياسة الاقتصادية على أنها "مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطة العامة بهدف الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة ورفع معدلات النمو الاقتصادي ، وإعادة توزيع الدخل القومي" . ويلاحظ أن هذه الإجراءات تتوقف فى توجهاتها وتحقيقها لأهدافها على عوامل متعددة لعل من أهمها : طبيعة النظام الاقتصادي السائد ومدى حدة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، وكذلك مدى توافر الموارد المادية والمالية اللازمة لتنفيذ هذه الإجراءات.

ثانيا : أدوات السياسة الاقتصادية الكلية .

أجمع علماء الاقتصاد على أن هناك ثلاث ادوات رئيسية للسياسة الاقتصادية فعالة في التأثير على النشاط الاقتصادي تتكامل فيما بينهما لتشكيل الاستراتيجية الاقتصادية للحكومات والدول ، وهي السياسة المالية ، السياسة النقدية ، السياسة التجارية ، وغالباً ما تأتي هذه السياسات لتعبر عن التوجه السياسي الذي تنتهجه الحكومات إضافة الى التأثر بتوجيهات المؤسسات المالية الدولية.

CamScanner

وحتى يتحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يعتبر هدف أساسي لكل سياسات التنمية فى دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء ، لا بد من التكامل بين الإجراءات المتخذة باستخدام الأدوات المتنوعة لكل سياسة من هذه السياسات الثلاث (المالية والنقدية والتجارية) . بحيث يشكل هذا التكامل منظومة تتناسق أجزاؤها وتتفاعل أركانها ، فكل أداة تؤثر وتتأثر بالأدوات الأخرى على نحو متوازن من أجل تحقيق الغاية التي يسعى المجتمع دائماً إليها وهى الاستقرار الاقتصادي . وفيما يلي عرض مبسط لهذه الأدوات :

1- السياسة النقدية:

"هي مجموعة الإجراءات والترتيبات التي تتخذها السلطات النقدية (الحكومة متمثلة فى البنك المركزي والبنوك التجارية ومؤسسات الائتمان والبنوك المتخصصة ، وكذلك وزارة المالية) في إدارة النقد والائتمان ، وكذلك التأثير فى حجم عرض النقود بصفة عامة (من خلال تحديد كمية النقود التي يتم وضعها قيد الاستخدام) ، وسعر صرف النقود المحلية بالعملات الأجنبية ، كما تهتم السياسة النقدية بتوفير السيولة اللازمة للحفاظ على مستوى معين من النمو والاستقرار الاقتصادي حسب التوجهات الاقتصادية للحكومات" .

ويعرفها البعض أيضاً على أنها : "الرقابة التى يمارسها البنك المركزي على عرض النقود فى المجتمع" ، أى أنها السياسة التي تتولى تنظيم المعروض النقدي ، وتسمى هذه السياسة أيضاً بسياسة الائتمان .

وحتى تحقق السياسة النقدية والائتمانية أهدافها فانها تستخدم مجموعة من الأدوات تتميز بالتنوع والتعدد من أهمها : (سعر الفائدة ، سعر الصرف ، الإصدار النقدي ، سعر الخصم ، السوق المفتوحة ، الاحتياطي النقدي ، الرقابة المباشرة على الائتمان ، ...ألخ) . وتلعب هذه السياسة دوراً لا يقل أبداً فى أهميته عن السياستين المالية والتجارية فى تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، وحتى تحقق السياسة النقدية أهدافها لا بد من التمييز بين اتجاهين لهذه السياسة هما السياسة النقدية الانكماشية والسياسة النقدية التوسعية نتناولهم بشئ من التفصيل كما يلي:

أ- **السياسات النقدية الإنكماشية (وهي سياسة مستخدمة في أوقات التضخم الاقتصادي):**

تعتبر هذه السياسة أن زيادة حجم النقود المتوفرة في السواق سيؤدي حتماً الى رفع اجمالي القدرة الشرائية للأفراد ، ما يعني خطر لجوء التجار الي رفع أسعارهم والوصول

CamScanner

الى مستويات أعلى من معدل الزيادة في السيولة المتوفرة للاستهلاك الى حدود تؤثر سلباً في النمو الاقتصادي من خلال تراجع في الطلب على استهلاك السلع والخدمات المعروضة . بالتالي يدعو أصحاب هذا التوجه السلطات النقدية الى الحدّ من كمية الأموال المتوفرة في السوق من خلال امتصاص" الفائض" من النقود عن طريق اعتماد سياسات الحدّ من النقود ، ولتحقيق هذا الهدف تلجاء الحكومة الى رفع أسعار الفائدة ما يدفع القطاع الخاص(شركات + أفراد) الى شراء سندات الخزانة أو شهادات الإيداع التي تصدرها السلطات النقدية عوضاًعن الإستثمار المباشر في العملية الاقتصادية ؛ خاصةً أن معدل الفائدة سيكون أعلى من معدل العائد على الاستثمار . وبدورها تقوم الحكومات بتخزين هذه النقود واستعملها للتدخل في تحديد أسعار صرف العملة المحلية مقارنة بالعملات الاجنبية .

ب-السياسات النقدية التوسعية(هي سياسة مستخدمة في أوقات الركود الاقتصادي):

وهي التي ترتكز بشكل رئيسي على زيادة المعروض النقدي المتوفر في الاقتصاد (نظرا لنقص كمية النقود المعروضة في السوق) ، بهدف استعمال هذه الزيادة في الاستثمار وزيادة الانتاجية ، ومن ثم خلق فرص عمل جديدة تؤدي الى رفع مستويات الاستهلاك العام ومكافحة البطالة . وتلجأ الحكومات إلى هذه السياسة خلال فترة الركود الاقتصادي وتراجع معدلات النمو.

وفيما يلي نستعرض النوع الثاني من السياسات الاقتصادية الكلية وهو السياسة المالية .

2- <u>السياسة المالية:</u>

يقصد بالسياسة المالية بصفة عامة : استخدام السلطات العامة (متمثلة فى وزارة المالية والخزانة) لإيرادات الدولة ونفقاتها من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي . أي أنها السياسة الحكومية التي تعمد الى توجيه الاقتصاد الكلي لتحقيق أهداف محددة ؛ وترتكز هذه السياسة على عنصرين رئيسيين هما واردات الدولة ونفقاتها ويمكن توضيحهم كما يلي :

<u>العنصر الأول : واردات الدولة (أوالحكومة)</u> والتي يمكن الحصول عليها من طرق مختلفة تتمثل في:

أ- **الضرائب** : حيث تستخدم الحكومة عائداتها الضريبية لتمويل نفقاتها المختلفة .

CamScanner

ب- **الموارد الطبيعية** : وهي عائدات مالية تنتجها الدول عن طريق استخراج وبيع مواردها الطبيعية ذات القيمة الاقتصادية كالنفط والغاز المتوفر في بعض الدول العربية.

ت-**الديون** : وهو إجراء تلجأ اليه الحكومات حين يكون هناك فارق ما بين وارداتها ونفقاتها ، فتقوم بالاستدانة لتعويض العجز.

العنصر الثاني : النفقات الحكومية: وتشمل أوجه الانفاق المختلفة التالية:

أ- **الانفاق الجاري** : وهو الذي يغطي تكلفة تشغيل الجهاز الحكومي من رواتب ومخصصات بما يتضمنه من مؤسسات واجهزة عامة (شرطة ، قوى أمن ، قضاء ، مجلس نواب ، مجلس وزراء ، وموظفي القطاع العام بما فيها التعليم والصحة ....) ، ويستهلك هذا النوع من الانفاق الجزء الأكبر من الواردات الحكومية دون زيادة في انتاجية الاقتصاد بالقدر المناسب .

ب-**الانفاق الاجتماعي** : وهو الانفاق الذي يمول المسئولية الاجتماعية للدولة تجاه المجتمع بشكل عام وغالباً ما يكون من خلال تمويل ودعم المؤسسات الحكومية العاملة في مجالات التعليم والصحة(باستثناء رواتبهم) ، وتعويضات البطالة ، والضمانات الاجتماعية وغيرها . وقد اعتبر البعض أن هذا النوع من الانفاق ليس له فائدة اقتصادية مباشرة لعدم جدواه الاقتصادية . ويعتبر هذا التصور خاطئا لأنه يغفل الدور الذي يقوم به هذا النوع من الانفاق (الانفاق الاجتماعي) بشكل مباشر في تحسين كمي ونوعي للرأس مال البشري للدولة ، فهو يطور القدرات الانتاجية للموارد البشرية للدولة العاملة في مجالات (التعليم والصحة) من خلال خلق فرد صحيح (من الأمراض) قادر وراغب في العمل ولدية القدرات العلمية التي تؤهله للدخول في سوق العمل وتحقيق ميزة تنافسية (وهو محور دراستنا في هذا الفصل).

ت-**الانفاق الاستثماري** : هو الاستثمار الحكومي لتطوير القدرات الانتاجية للاقتصاد (البنية التحتية كالطرق ومحطات توليد الطاقة الكهربائية والمائية).

ث-**الانفاق على خدمة الدين** : هو الانفاق على اقساط القروض وفوائدها .

ومما سبق يمكن القول أن السياسة المالية يمكن أن تستخدم مجموعة من الأدوات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، هذه الأدوات تتمثل فى مصادر الإيرادات العامة

CamScanner

(الضرائب والرسوم والقروض العامة ، والإصدار النقدي وكذلك الأنفاق العام بأنواعه) . ويظهر ذلك جليا من خلال الميزانية العامة للدولة التي تضم كافة هذه الإيرادات والنفقات العامة ، وتشكّل برنامجا متكاملاً لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة ، ويمكن التمييز هنا أيضا بين اتجاهين للسياسة المالية هما السياسة المالية التوسعية والسياسة المالية الانكماشية كما يلي:

أ- **السياسة المالية التوسعيّة(هي سياسة مستخدمة في أوقات الركود الاقتصادي):** حيث تقوم هذه السياسة على زيادة حجم الإنفاق الحكومي وخاصة في فترات الركود الاقتصادي ، فيستعمل الإنفاق الحكومي لتحفيز إنتاجية الاقتصاد من خلال تحسين الإنفاق الاستثماري خاصة لما له من مردود اقتصادي العالي . وبصفة عامة فان زيادة الإنفاق العام تؤدي الى ارتفاع نسب الاستثمار، الا أنه لا يعكس بالضرورة تحسناً في مستوى معيشة الفرد إلا إذا أتى ضمن مشروع متكامل للتنمية الاقتصادية بحيث يضمن توزيع الموارد الإضافية على القطاعات الاقتصادية المنتجة والتي تخلق فرص عمل جديدة فيتحسن الطلب العام وترتفع الإنتاجية وتعيد تمويل الواردات الحكومية من خلال إرتفاع نسب الواردات المحصلة من خلال الضرائب . وهذا ما يساعد على زيادة الإمكانيات الاستثمارية للحكومة والتي تموّل الإنفاق الاجتماعي والإنفاق الاستثماري ، غير أن هذا يتطلب أن يكون للدولة دور متكامل في العملية الاقتصادية لا أن تكتفي بلعب دور الميّسر لحركة السوق.

ومن هنا فإن الدولة التنموية هي الخيار الأمثل لنجاح خيارات السياسات المالية التوسعية . ونجد أن أخطر ما يمكن أن يؤدي اليه تبني الدولة لخيار السياسة المالية التوسعية هو عدم الموازنة في توزيع مبلغ الإنفاق حسب جهة الإستعمال(ما بين انفاق اجتماعي ، واستثماري) . ومن ثم تبرز أهمية أن يكون الخيار التوسعي للدولة جزء من رؤية اقتصادية كليّة متكاملة.

ب- **السياسات المالية الانكماشية(هي سياسة مستخدمة في أوقات التضخم الاقتصادي):** تقوم الحكومات بتقليص نفقاتها وذلك بهدف تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي أي تخفيض العجز في موازنتها(وهو الفرق بين الواردات والنفقات) وتخفيض معدلات التضخم ، وذلك بهدف المحافظة على نسب نمو مرتفعة. ويتم تقليص النفقات على كلا من بنود الإنفاق الجاري والاجتماعي والى حدٍ ما في بند الإنفاق الاستثماري . وبالتالي يؤثر هذا في إجمالي العملية الاقتصادية حيث يتأثر

CamScanner

الطلب العام بهذا الاقتطاع من خلال تقلّيص الأموال المتوفرة للاستهلاك ، ويقوم القطاع الخاص بتقليص نفقاته للمحافظة على ربحيته في ظل التراجع في الطلب ؛ فيلجأ على سبيل المثال الى فرض شروط عمل مجحفة(ساعات عمل إضافية ، خفض الرواتب ، تقليل الضمانات والتعويضات)...مما يؤدي في الكثير من الأحيان لارتفاع نسب البطالة.

3- السياسة التجارية:

تعرف على أنها "تلك السياسات التي تتبعها الدولة في مجال التجارة الدولية بغرض التأثير على الصادرات والواردات وتلجأ الحكومات الى وضع السياسات التجارية بهدف معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات". ومن هذا التعريف يتضح أن السياسات التجارية هي سياسة اقتصادية مطبقة في مجال التجارة الدولية ، عن طريق التأثير على الصادرات والواردات بغية تحقيق أهداف اقتصادية معينة.

وتهدف السياسات الاقتصادية الكلية بمختلف أدواتها سواء المالية أو النقدية أو التجارية الى **تحقيق التوازن الاقتصادي** الذي يجعل الطلب الكلي مساوي للعرض الكلي ، بالاضافة الى **الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار**(التحكم في التضخم) ، **ومحاربة البطالة** (البحث عن التوظف الكامل) ، **وتحقيق النمو الاقتصادي**[3] الذي يعتبر أحد أهم أهداف السياسة الاقتصادية ، الذي لا يتحقق الا اذا كان للدولة قدرة متزايدة على انتاج السلع والخدمات ، وكان معدل النمو فيها أكبر من معدل نمو السكان وبالتالي سيزيد مستوى المعيشة للفرد . كذلك فان **تحقيق العدالة في توزيع الدخل** بين أفراد المجتمع يعتبر أيضا من أهم أهداف السياسة الاقتصادية الكلية ، بالاضافة الى **تحقيق التوازن الخارجي** (أي توازن ميزان المدفوعات) باستخدام وسائله المتعددة والتي تعد من أهم وسائل الادارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعوق للاستقرار الاقتصادي .

وبعد التعرض للسياسيات الاقتصادية الكلية ودراسة أدواتها وأهدفها واتجاهات كل منها ، سندرس دور الاستثمار في الصحة كأحد أدوات هذه السياسة اللازمة لتحقيق تنمية اقتصادية ، من خلال دراسة تأثير التطعيم على صحة الأطفال باعتباره من أكثر التدخلات الصحية مردودية من حيث التكلفة .

---

[3] النمو الاقتصادي: "هو مجرد الزيادة في دخل الفرد الحقيقي "دون اتخاذ اجراءات أو تدابير متعمدة لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي. أما التنمية الاقتصادية: "فهي اجراءات وسياسات وتدابير متعمدة، تتمثل في تغيير بنيان وهيكل الاقتصاد القومي ، وتهدف لتحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي ، عبر فترة ممتدة من الزمن ، وبحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد"

CamScanner

ثالثا : الاستثمار في الصحة كأحد أدوات السياسة الاقتصادية الكلية:

1- الاستثمار في الصحة والتطعيم: Investing in health and immunization

الاستثمار في الصحة هو لبنة ضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حيث أن الوقاية من الأمراض تقلل من معدلات الاصابة بالمرض والعجز والوفاه . فالصحة الجيدة تؤدي إلى تنمية اقتصادية واجتماعية في الدولة من خلال الاستثمار في رأس المال البشري وخلق أفراد فاعلين ومنتجين في المجتمع.

ولقد أوصت لجنة منظمة الصحة العالمية المعنية بالاقتصاد الكلي والصحة زيادة الإنفاق على الصحة كوسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي ورفع مستوى كل من الوضع الصحي ودخل الأسرة . فالنمو الاقتصادي يؤدي إلى تحسين الصحة ، من خلال زيادة الغذاء المتاح ، وإتاحة القدرة على تحمل تكلفة الإنفاق الصحي ، وزيادة الطلب على الصحة الجيدة . كما أن الاستثمار في الصحة يؤدي الى العكس أي يحقق النمو الاقتصادي (زيادة دخل الفرد الحقيقي) .

ويعتبر التطعيم أحد وسائل الحفاظ على صحة الأطفال والوقاية من الأمراض المعدية من خلال ما يسمى "بمناعة القطيع" والتي تساعد على حماية الأفراد من خلال الوقاية من المرض حتى في الأشخاص غير المطعمين . ويحقق التطعيم أيضا منافع اقتصادية كبيرة وعلى نطاق واسع وفي الأجل الطويل ، منها زيادة التحصيل العلمي وزيادة الإنتاجية لأنه يساعد الآباء على توفير الوقت والجهد والمال المطلوب انفاقه في حال رعاية طفل مريض.

ورغم التقدم المحقق في مجال الصحة العالمية الا أن ما يقرب من ثلث سكان العالم يفتقروا الى سبل الحصول على الأدوية واللقاحات[4] الجديدة . اما بسبب دخولهم المنخفضة أو موقعهم الجغرافي الذي يتعذر معه وصول هذه اللقاحات ، (حيث أن أغلبهم يعيشون في أفقر دول العالم والمناطق الريفية النائية).

[4]القاحات :هي منتجات بيولوجية biological products مصنوعة من كائنات حية مجهرية living microorganisms. أي هي تحضير لانتاج مناعة ضد مرض معين من خلال تحفيز الجسم لانتاج الاجسام المضادة. وهي تختلف عن الأدوية في كونها (الأدوية) أحد المنتجات الصيدلانية أي مركب كيميائي يستخدم في العلاج أو التشخيص أوالوقاية من مرض ما. (مثل الأدوية المضادة للملاريا).

CamScanner

حيث يشكل عبء المرض[5] في الدول منخفضة الدخل عائقا للنمو والحد من الفقر على المدى الطويل . فعبء الأمراض المعدية يعتبر القاتل الأكبر للشباب ، ولذلك فان تحسين صحة الفقراء هو غاية ، وهدف أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية ، ولكنه أيضا وسيلة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتعلقة بالحد من الفقر. حيث أكد البنك الدولي في تقرير له على أن تحسين الصحة يعزز الدخل الشخصي والوطنى من خلال خلق فرد صحيح قادر على العطاء والتعلم ، أي من خلال التأثير على التعليم والانتاجية والاستثمار واتاحة الموارد . كما أظهر تقرير آخر عن التنمية في البنك الدولي أن النفقات الصحية لا تمثل اهدارا اقتصاديا ، فالاستثمار السليم في الصحة ليس عبئا على الاقتصاد وانما له آثاره الايجابية على المدى البعيد والقريب ، وبالتالي بات ضروريا أن تقوم الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط بزيادة حجم استثماراتها في مجال الصحة لأن الاستثمار في الصحة استثمار في الرخاء الاقتصادي ورفاهية الفرد .

ومن هنا أصبح الإستثمار في الصحة من أهم ركائز الإقتصاد الوطني في العديد من دول العالم ، إذ لم يعد تقديم الخدمات الصحية بمختلف مجالاتها مقصورا على القطاع الحكومي فحسب ، بل أصبح للقطاع الخاص مشاركة فعّالة فيه. وسنتناول فيما يلي الاستثمار في التطعيم وفعاليته من حيث التكلفة.(أي كل جنية ينفق على التطعيم يحقق فوائد اقتصادية أكبر على الاقتصاد).

2- الاستثمار في التطعيم من أكثر التدخلات الصحية فعالية من حيث التكلفة:

الاستثمار في مجال التطعيم من التدخلات الصحية الرئيسية التي يمكن أن تدفع عجلة التنمية الاقتصادية وتحد من الفقر ، فأفقر الأطفال هم أبعدهم عن الحصول على التطعيم ، وأكثرهم احتمالا للوفاه قبل سن الخامسة . حيث يعتبر التطعيم من التدخلات الصحية المنخفضة التكلفة ، فيساعد على منع الأمراض المعدية ، واطاله متوسط العمر المأمول ، ويزيد من قدرة الطفل على التعلم ، وقدرته على كسب الرزق عند الكبر والحد من الفقر وتعزيز امكانات النمو الاقتصادي في الدوله . ويمكن مناقشة ذلك من خلال دراسة :

---

[5] العبء العالمي للمرض : "هو أسلوب منطقي لفحص حجم المشكلة الصحية وما يصحبها من عجز" . فعبء المرض (BOD: Burden of disease): يمثل الفجوة بين الوضع الصحي الحالي للفرد والوضع الصحي المتوقع مع تقدم العمر (بشرط التمتع بالصحة وعدم وجود عجز).

CamScanner

أ- المنافع الاقتصادية للتطعيم باللقاحات .

ب- الدراسات المتنوعة حول فعالية التطعيم باللقاح ومردوديتها من حيث التكلفة .

أ- المنافع الاقتصادية للتطعيم باللقاحات :

يعتبر التطعيم من التدخلات الصحية الأكثر فعالية من حيث التكلفة ، فمعظم اللقاحات المدرجة في جداول التطعيم الوطنية غير مكلفة . والمكاسب الصحية مناسبة مقارنة مع تكاليف التدخلات الصحية الأخرى . حتى أن اللقاحات الجديدة رغم ارتفاع تكلفتها (مثل لقاح الالتهاب الرئوية (PCV) أو لقاح فيروس الروتا) الا أنها أيضا فعالة في تجنب وفيات الأطفال ومعدلات الاصابة بالمرض بالنسبة لتلك الموجودة عادة في جداول التطعيم الأساسية .

❖ **فوائد التطعيم :** يحقق التطعيم العديد من الفوائد منها على سبيل المثال لا الحصر :

1) **مكاسب صحية** Health gains: عن طريق الحد من معدلات الاصابة والوفاه بالأمراض المختلفة .
2) **وفورات في تكاليف الرعاية الصحية** Health care cost savings : عن طريق تحقيق وفورات في النفقات الطبية لأن التطعيم يمنع نوبات المرض .
3) **زيادة إنتاجية الفرد:** لأن التطعيم يحسن الادراك والقوة البدنية ، والتحصيل المدرسي مما يرفع من انتاجية الفرد . وأكبر مثال على ذلك الدراسة التي اجريت في الفلبين على أطفال تتراوح أعمارهم ما بين العشر سنوات عن أثر التطعيم على الانتاجية productivity والنمو الادراكي للأطفال:

فتوصلت الدراسة الى أن هناك أدلة قوية على أن أمراض الطفولة يمكن أن تعيق النمو المعرفي ، ومن ثم تؤثر على إنتاجية الفرد عند الكبر. حيث تم مقارنة نتائج اختبار الأطفال الذين تلقوا التطعيم باللقاحات الستة الأساسية (الثلاثي ، وشلل الأطفال والحصبة والسل) في السنتين الأولي من الحياة في الفلبين مع ؤلئك الذين لم يتلقوا التطعيم . وتبين أن الأطفال الذين تم تطعيمهم احتمال نجاحهم في الاختبارات المعرفية كان أكبر من غير المطعمين . كما وجد أن التطعيم كان مرتبطا بالتحسن الكبير في معدل اختبارات الذكاء ، واللغة ، والرياضيات. فالتطعيم في مرحلة الطفولة يكون له

CamScanner

تأثيرات صحية إيجابية وطويلة الأجل تترجم إلى زيادة القدرة الادراكية والمعرفية في سن العشر سنوات ، والتي بدورها تترجم الى أرباح في مرحلة البلوغ [6].

4) **التأثير على المجتمع** Community externalities: لأن التطعيم يحسن النتائج الصحية في أفراد المجتمع غير المطعمين وهو ما يسمى "**بمناعة القطيع**". حيث يمكن التخلص من بعض الأمراض دون الوصول الى نسبة تغطية تحصينية تساوي 100%.

وأكبر مثال على ذلك :

- كان لإدخال لقاحات الالتهاب الرئوي في الولايات المتحدة أثر كبير على نسب انتشار المرض أكثر مما كان متوقعا . **ففي غضون سنة** : انخفضت معدلات الاصابة بالمرض بشكل كبير في كل من الأطفال والبالغين المطعيمن وغير المطعمين . حيث حد التطعيم من انتقال البكتيريا الرئوية إلى (غير المطعمين) البالغين والمسنين ، وبالتالي تقليل الأصابة بالمرض في هذه الفئات العمرية . **وبعد أربع سنوات** : من إدخال اللقاح كان هناك انخفاض قُدر بنحو 70 ٪ بالنسبة للأمراض الرئوية المصيبة للأطفال غير المطعيمن مما كان له آثار على فعالية تكلفة اللقاح .
- كما أدى التطعيم ضد فيروس الروتا للرضع في الولايات المتحدة عام 2006 إلى انخفاض كبير في عدد الإصابات ، وكان حجم التغيير أكبر من المتوقع على أساس التغطية باللقاحات المقدرة ، حيث ظهرت الآثار على الأفراد غير المطعمين[7] .

5) **التطعيم يعزز النمو الاقتصادي** : لما ينتج عنه من تخفيض معدلات المراضة morbidity والوفاه mortality ، حيث حُسبَ المردود السنوي للاستثمار في التلقيح ووجد أنه يتراوح بين 12% و18% [8].

6) **التطعيم يوفر المال**.Immunization saves money : حيث أنه يوفر فوائد كبيرة للصحة ورفاهية السكان . ولذلك فان التطعيم غالبا ما يكون حجر الأساس في برامج

---

[6] David E. Bloom, David Canning & Mark Weston ,The Value of Vaccination ,WORLD ECONOMICS • Vol. 6 • No. 3 • July–September 2005,p36:38. http://www.who.int/immunization_supply/financing/value_vaccination_bloom_canning_weston.pdf & Harvard School of Public Health Study Finds Vaccines Boost the Economies of Poor Countri http://www.hsph.harvard.edu/news/press-releases/archives/2005-releases/press10142005.html

[7] Investing in immunisation through the GAVI AllianceThe evidence base,**2011 UPDATE.**

[8] FE Andre, R Booy, HL Bock, J Clemens, SK Datta,c TJ John, BW Lee, S Lolekha, H Peltola, TA Ruff, Policy and practice,Vaccination and reduction of disease and inequity, Bulletin of the World Health Organization | February 2008, 86 (2),p140.

CamScanner

الصحة العامة . وتبلغ تكاليف علاج مريض يعاني من مرض ما مئات المرات أعلى من تكلفة التطعيم ضد هذا المرض.

مما سبق نجد ان التطعيم يعتبر من التدخلات الصحية التي تساعد على تخفيض معدلات الوفاه بفاعلية وآمان . حيث أنه يمنع المعاناة والمرض من الحدوث بصفة أساسية ، وبالتالي يحقق منافع أخرى أكبر على الاقتصاد مثل تعزيز إنتاجية الفرد ، وزيادة فرص الحصول على التعليم ، وزيادة الدخل مدى الحياة ، والحد من تكاليف العلاج المرتبطة بأمراض يمكن الوقاية منها باللقاحات[9].

ب- دراسات متنوعة حول فعالية التطعيم باللقاح ومردوديته من حيث التكلفة :

لقد أجريت العديد من الدراسات في مختلف دول العالم للتأكيد على أهمية التطعيم وما يحققه من عوائد اقتصادية مختلفة ، تعود على اقتصاديات الدول المتقدمة منها والنامية وتأكد على أن ما يتم انفاقة من المال على التطعيم (الاستثمار في الصحة من خلال التطعيم) يعود بفائدة أكبر على الدوله من خلال توفير أموال العلاج واعادة تأهيل المصابين ، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :

1. دراسة منظمة الصحة العالمية التي تشير تقديراتها إلى أن القضاء على مرض شلل الأطفال سيوفر للحكومات 1.5 مليار دولار سنويا من تكاليف (التطعيم باللقاح ، والعلاج ، وإعادة التأهيل) .
2. كما تشير تقديرات الدكتور Barrett عن مرض الجدري الى أن القضاء عليه أدى الى توفير 275 مليون دولار سنويا من تكاليف الرعاية الصحية المباشرة ؛ حيث أكد على أن "100 مليون دولار استثمرت في القضاء على المرض في عشر سنوات بعد عام 1967 ، انقذت العالم بمقدار 1.35 مليار دولار سنويا من تكاليف الاصابة والعلاج ضد هذا المرض".
3. كما توصلت دراسة أخرى في كينيا الى أن حملة تطعيم 13 مليون طفل ضد الحصبة لمدة أسبوع ادت في المقابل الى منع اصابة 3850000 حالة ، ووفاة

[9] Mark Kane, M.D., M.P.H., Director ,Heidi Lasher, Advocacy, Communications, and Training Specialist Children's Vaccine Program at PATH, Children's Vaccine Program at PATH: Occasional Paper #5,March 2002.p11.

CamScanner

125000 حالة ، ووفرت 12 مليون دولار من تكاليف الرعاية الصحية على مدى عشر سنوات ضد هذا المرض[10].

4. وعن فعالية التطعيم بلقاح شلل الأطفال أكدت دراسة أخرى على أن التطعيم بهذا اللقاح يحمي حوالي 1.1 مليون حالة من الاصابة بها المرض ، ويمنع وفاة ما يزيد عن 160000 حاله ، مقابل تكلفة تطعيم قدارها حوالي 1.7 مليار دولار أمريكي ، ومن خلال توفير تكاليف العلاج ، وفر التطعيم ضد شلل الأطفال فائدة صافية تقدر بنحو 180 مليار دولار أمريكي [11].

5. بينما أكدت دراسة جامعة هارفارد حول دور التطعيم باللقاح في دعم اقتصاديات الدول النامية: على أن لبرامج التطعيم في الدول النامية أهمية كبيرة ليس فقط في إنقاذ الأرواح ، بل في المساعدة في التنمية الاقتصادية . حيث قللت الدراسات التي اجريت مسبقا من القيمة الاقتصادية للتطعيم من خلال التركيز فقط على الآثار ذات الصلة بالصحة مثل الأمراض التى تم تجنبها ، والوفيات ، والعجز ، والتكاليف الطبية . بينما ركزت هذه الدراسة على آثار التطعيم على النمو المعرفي والتحصيل العلمي ، وإنتاجية العمل ، والدخل والادخار والاستثمار . حيث أوضح د.ديفيد بلوم*، أن التطعيم لا يحمي الأفراد من المرض فقط ، ولكن يحميهم من الآثار طويلة الأجل لهذا المرض على صحه الجسد ، والتطور المعرفي ، حيث أوضح أن الأطفال الأصحاء هم في المستقبل أكثر انتاجية وذلك من خلال دراسة ما يلي:

أ- **دراسة القيمة الاقتصادية الحالية والمستقبلية لتطعيم الأطفال في الدول النامية خلال الفترة من عام 2005-2020** : حيث أُجريت الدراسة على تقييم برنامج التحالف العالمي للتطعيم GAVI لتوسيع نطاق استخدام حزمة اللقاحات الأساسية لبرنامج التطعيم التقليدي للطفولة ، وزيادة التغطية التحصينية باللقاحات الجديدة مثل (المستديمة النزلية Hib ، التهاب الكبد باء hepatitis B ، واللقاحات ضد الحمى الصفراء yellow fever) ، والمساعدة في تمويل ادخال لقاحات لمرض الالتهاب الرئوي pneumococcal ، وفيروس الروتا rotavirus ، والالتهاب السحائي المتقارنA/C meningococcal في 75

[10] Ryoko Krause, The Value of Vaccines: Two Centuries of Unparalleled Medical Progress , COVER PHOTO COURTESY MERCK & CO. INC, May 2008, Director, Web: www.ifpma.org

[11] السجل الوبائي الاسبوعي ، مذكرة توضح موقف منظمة الصحة العالمية ، حول لقاح شلل الأطفال ، اغسطس 2010. http://www.who.int/immunization/documents/positionpapers/ar/index.html

* أستاذ علوم الاقتصاد والديموغرافيا بجامعة هارفارد.

CamScanner

دوله ذات دخل منخفض من الدول المشاركة في التحالف GAVI ، والتي تعاني من ارتفاع معدلات وفيات الأطفال . حيث أكدت الدراسة على أنه من المتوقع أن يبلغ عدد السكان خلال الفترة من عام (2005–2020) 3.8 مليار نسمة ، وأن تصل تكلفه تطعيمهم الى 13 مليار دولار أمريكي . حيث اهتمت هذه الدراسة بالأثر المحتمل لبرنامج التطعيم على إنتاجية العمال على المستوى الفردي ، **ومن أهم ما توصلت له من نتائج اقتصادية يتمثل في:**

- ارتفاع تكاليف برنامج التطعيم من 638 مليون دولار عام 2005 ، إلى نحو 748 مليون دولار في عام 2020 .
- ارتفاع معدل العائد على الاستثمار من 12.4 % عام 2005 ، إلى 18 % عام 2020 ، ويرجع ذلك الى زيادة التغطية بالتطعيم وانخفاض تكاليف اللقاح . (وهو أعلى من معظم التدخلات الصحية الأخرى ، ومماثل للتعليم الابتدائي ، حيث اوضحت دراسة ل98 دوله من عام 1960 إلى 1997 أن متوسط العائد للتعليم الابتدائي والثانوي والعالي هي 19 % ، 13 % و 11 % على التوالي)
- أن برنامج التحالف GAVI سيزيد من معدل البقاء على قيد الحياة للبالغين بنسبة 5 في الألف في البداية ثم يصل الى 16 في الألف في المستقبل عام 2020 .
- أنه بمجرد تطعيم أعداد من الأطفال ضد الأمراض المختلفة سيؤدى ذلك الى ارتفاع المكاسب المالية من 410 مليون دولار عام 2005 ، إلى 1.34 مليار دولار بحلول عام2020 ومن ثم تحقيق زيادة في الدخل السنوي.

ومما سبق نجد أنه بدراسة الصحة وأهميتها من خلال التركيز على التطعيم باعتباره أكثر التدخلات الصحية فعالية من حيث التكلفة ، تأكد لنا أن الاستثمار في الصحة هو أحد الطرق المؤدية للتنمية الاقتصادية في الدول النامية لأنه يساعد على خلق فرد صحيح قادر على العمل والعطاء ، فالصحة الجيدة ترفع المستوى الادراكي والمعرفي للافراد وتحسن قدراتهم الذهنية مما يساعد على زيادة انتاجية الفرد في المستقل ، وبالتالي زيادة دخل الدولة والاستثمار ومن ثم المساهمة في التنمية الاقتصادية للدولة ، اذا فالاستثمار في الصحة هو أحد أدوات السياسة المالية الهامة .

CamScanner

المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية :

1- ابراهيم نصار اليماني ، يمن الحماقي ، عبير فرحات ، **محاضرات في الاقتصاد التطبيقي** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، 2007.

2- ابراهيم نصار اليماني ، محمد رضا العدل ، **التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي** "، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، 2004/2003.

3- ابراهيم نصار اليماني ، محمد رضا العدل ، **التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي "تحليل متقدم"**، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، 2007/2006.

4- ابراهيم نصار اليماني ، أحمد مندور ، محمد رضا العدل ، **التحليل الاقتصادي اقتصاد 2** "، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، 2006.

5- أحمد محمد أحمد مندور ، ايمان محمد زكي ، ايمان عطية ناصف ، **مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية** ، كلية التجارة ، جامعة الأسكندرية ، 2004/2003.

6- أحمد مندور ، **التحليل الاقتصادي الكلي** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، 2001.

7- أسامة بن محمد باحنشل ، **التحليل الاقتصادي الكلي** ، مطابع جامعة الملك سعود ، الرياض ، المملكة العربية السعودية.

8- بهاء مرسي ، حسين عبد الوهاب ، شوقي غنيم ، محمد حسام السعدني ، **أساسيات علم الاقتصاد** ، جامعة عين شمس ، 1991/ 1992.

9- بهية هانم أحمد ، **الاقتصادي الكلي** ، مطبعة العشري ، المعهد العالي للدراسات المتطورة .

10- تومي صالح ، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي مع تمارين ومسائل محلولة** ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير ، جامعة الجزائر .

11- جيمس جوارتيني ، ريجارد استروب ، مترجم ، عبد الفتاح عبد الرحمن ، عبد العظيم محمد ، كامل سلمان العاني ، السلطان محمد السلطان ، **الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص** ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية .

12- سامي خليل ، " **نظرية الاقتصاد الكلي** " ، وكالة الاهرام للتوزيع ، القاهرة ، 1994.

CamScanner

13- سعيد الخضري ، **النظرية الاقتصادية الغربية** ، مكتبة الجامعة بور فؤاد ، 1992.

14- عبد الناصر العابدي ، عبد الحليم كراجة ، محمد الباشا ، **مبادئ الاقتصاد الكلي** ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2000.

15- عبد المنعم حسن ، تامر راضي ، محمد بسيوني، **مقدمة في الاقتصاد** ، مكتبة عين شمس ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس 2006 .

16- عبد الرحمن يسري ، **أسس التحليل الاقتصادي** ، مؤسسة شباب جامعة الاسكندرية ، 1978.

17- عبد المنعم راضي ، **مبادئ الاقتصاد** ، مكتبة عين شمس ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس 1993 .

18- د. عبد الله الصعيدي ، "**دور السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية فى تحقيق منظومة الاستقرار الاقتصادي**" ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس .

19- علي لطفي وآخرون ، **التحليل الاقتصادي الكلي** ، مكتبة عين شمس ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس 1998 .

20- علي لطفي وآخرون ، **التحليل الاقتصادي الكلي** ، مكتبة عين شمس ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، 2002 .

21- علي لطفي ، "المالية العامة دراسة تحليلية" ، مكتبة عين شمس ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، 1995 .

22- علي لطفي ، "دراسات في التنمية الاقتصادية" ، مكتبة عين شمس ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، 1995 .

23- فاروق حسين ، **تطور الفكر الاقتصادي** ، كلية التجارة ، جامعة الأزهر ، 1994.

24- فرج عبد العزيز عزت ، **اقتصاديات النقود والبنوك** ، مكتبة عين شمس ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس 1994 .

25- فرج عبد العزيز عزت ، **النظرية الاقتصادية الكلية** ، الكتاب الأول "**مفاهيم ونظريات الاقتصاد الكلي الاساسية والحديثة** " ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس.

26- فرج عبد العزيز عزت ، **النظرية الاقتصادية الكلية** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، 2007.

CamScanner

27- صقر أحمد صقر ، **النظرية الاقتصادية الكلية** ، وكالة المطبوعات ، الكويت 1988.

28- صقر أحمد صقر ، "**العولمة والأخلاق – الصحة والتنمية الاقتصادية**" ، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية.

29- كامل بكري ، **الاقتصاد التجميعي** ، مؤسسة شباب جامعة الاسكندرية ، 1985.

30- محمد أحمد الأفندي ، **مقدمة في الاقتصاد الكلي** ، جامعة صنعاء ، 2013.

31- محمد رضا العدل ، مدحت العقاد ، **التحليل الاقتصادي الكلي** ، دار الحريري للطباعة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، 1996.

32- نادية النمر ، فتحي على سعد ، **تخطيط الاستثمار** ، كلية التجارة ، جامعة بنها .

33- يوجين أ.ديوليو ، مترجم ، محمد رضا العدل ، حمدي رضوان ، عبد العظيم أنيس ، **النظرية الاقتصادية الكلية** ، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس.

34- يمن الحماقي ، **التطور الاقتصادي** ، مكتبة عين شمس ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، 1995 .

ثانيا : النشرات والرسائل العلمية :

1- السياسات الاقتصادية : مقاربة عمالية ، " **تعزيز قدرات المنظمات العمالية الاقتصادية والاجتماعية والقانونية**"، منظمة العمل،2014.

2- "**الاقتصاد الكلي والصحة – الاستثمار في الصحة من أجل التنمية الاقتصادية**" ، المكتب الاقليمي لشرق المتوسط ، منظمة الصحة العالمية ، ديسمبر 2001.

3- رباب فتحي نجم ، "**اقتصاديات انتاج المصل واللقاح دراسة مقارنة مع التركيز على الحالة المصرية**" ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، 2014.

ثانيا : المراجع باللغة الانجليزية :

1- Michael Parkin, **"Macro Economics"** , Prentice – Hall, inc , Englewood Cliffs ,New Jersey , 1984 .

CamScanner

2- Dornbusch , Fisher , and Sparks, "**Macroeconomics**" "Third Canadian Edition ,New York ,Mc-Gaw – Hill.
3- Gordon, Robert J , "**Macroeconomics**" "Fifth Edition , Scott ,Foresman/Littie , Brown - Higher Education.
4- Shapiro, Edward, **"Macroeconomics Analysis"** 5th Edition , New York : Harcourt Birace Javanovich .
5- Keynes, S.H.M. **The Genreral Theory of Employment, Interntional, and Money** ,Papermac , 12 , London . 1961.
6- Dillard D. **The Economic of John Maynard Keynes** , London ,1960.
7- Venieris,Y.P.Sebold F.D., "**Macroeconomics Models and Policy**" ,New York,1977.
8- Johansen L.**Public Economics** , Amesterdam,1967.
9- Jennie Hawthorne , "**Therory and Practice of Money**" , William Heinemann Ltd, London,1981.

10-McGraw-Hill,Inc, "**Macroeconomics**" 6th Edition , New York.

10- **The Collected Writing of Maynard Keynes,**Vol,X, London,1973.
11- Bill & Melinda ,"**Ensuring Supplies Of Drugs and Vaccines in Developing Countries**", Disease Control Priorities Project, October 2008.
12- David E. Bloom, David Canning & Mark Weston ,The Value of Vaccination ,WORLD ECONOMICS • Vol. 6 • No. 3 July–September 2005. http://www.who.int/immunization_supply/financing/value_vaccination_bloom_canning_weston.pdf
13- Till Bärnighausen, David E Bloom, David Canning, Jennifer O'Brien, Accounting for the full benefits of childhood vaccination in South Africa, MEDICINE AND ECONOMICS. www.hsph.harvard.edu/pgda/Working%20Papers2008PGDA_WP_39
14- Mark Kane, M.D., M.P.H., Director , Heidi Lasher, Advocacy, Communications, and Training Specialist Children's Vaccine Program at PATH, Children's Vaccine Program at PATH: Occasional Paper #5,March 2002.
15- Ryoko Krause, The Value of Vaccines: Two Centuries of Unparalleled Medical Progress,COVER PHOTO COURTESY MERCK & CO. INC, May 2008, Director, Web: www.ifpma.org

CamScanner

المعهد العالي للدراسات المتطورة

بالقطامية

كراسة تطبيقات الاقتصاد الكلي

الدكتورة / رباب فتحي عبد العزيز نجم.

دكتوراة الفلسفة في اقتصاد ـ جامعة عين شمس

الفصل الأول

الشعبة : نظم معلومات.

الفرقة : الثالثة .

الرقم الكودي : .....

الاسم بالكامل :.....

CamScanner

السؤال الأول :

مسلسل	ضع علامة (صح) أو خطأ مع تصحيح الخطأ ان وجد	صح أو خطأ
س 1	علم الاقتصاد :هو ذلك العلم الذي يهتم بتوجيه الموارد نحو اشباع حاجات المحدودة.	
س 2	عناصر الانتاج هي (الأرض ، والعمل ، و راس مال) فقط	
س 3	الدخل النقدي هو كمية النقود التي يتم الحصول عليها في مقابل الاسهام في العملية الانتاجية.	
س 4	الدخل الحقيقي:هو كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها مقابل النقود.	
س 5	الدخل النقدي= الدخل الحقيقي * السعر.	
س 6	الاقتصاد الجزئي هو فرع الاقتصاد الذي يهتم بدراسة الموضوعات الاقتصادية الكبيرة مثل (ناتج قومي ؛دخل قومي؛ الاستهلاك الاستثمار....) كما يهتم ببعض المشكلات القومية مثل (البطاله ؛ التضخم ....). فهو يدرس سلوك المستهلكين والمنتجين ككل بهدف حصول المجتمع على أكبر قدر ممكن من الدخل بموارده المحدوده.	

CamScanner

س 7	الانفاق المحلي الاجمالي:«عبارة عن العرض الكلي في المجتمع ويمثله الانفاق الاستهلاكي الخاص ، والاستثماري ، والحكومي ، وصافي التعامل مع العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة عادة سنه».	
	الانفاق المحلي الاجمالي= (الانفاق الاستهلاكي الخاص+ الاستثماري + الحكومي + صافي التعامل مع العالم الخارجي(صادرات + واردات))	
س 8	الانتاج القومي = قيمة الانتاج النهائي (دون النظر للازدواج في الحساب)	
س 9	الناتج القومي = قيمة الانتاج – قيمة مستلزمات الانتاج = القيمة المضافة	
س 10	هناك طريقتان لقياس الناتج القومي الاجمالي: 1- طريقة الانتاج من السلع والخدمات 2- طريقة الانفاق.	
س 11	<u>طريقة الانتاج لقياس الناتج القومي الاجمالي.</u> اجمالي الناتج =السلع النهائية والخدمات = سلع زراعية+سلع صناعية+خدمات متنوعة (تعليمية+صحية+نقل)	
س 12	<u>طريقة الانفاق لقياس الناتج القومي الاجمالي.</u> =الانفاق الكلي أو (الطلب الكلي) = الانفاق الاستهلاكي(السلع المعمرة،السلع الاستهلاكية غير	

CamScanner

	المعمرة،الخدمات) + الانفاق الاستثماري(الانشاءات،السلع الرأسماية ، التغير بالمخزون...الخ) + الانفاق الحكومي + صافي التعامل مع العالم الخارجي (الصادرات – الواردات)	
س 13	طريقة الدخل لقياس الناتج القومي الاجمالي. =صافي الدخل القومي + الضرائب غير المباشرة + اهتلاك رأس المال – اعانات الإنتاج.	
س 14	*صافي الدخل القومي = عوائد عناصر الانتاج (الاجوروالمرتبات + الأرباح + الفوائد + الريع + دخول أصحاب الأعمال الصغيرة).	
س 15	الناتج القومي الإجمالي: (GNP) : هو (عبارة عن القيمة النقدية أو السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها داخل الدولة خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة).	
س 16	لا يدخل في حسابات الناتج القومي الإجمالي (GNP) ما ينتجه المواطنون الذين يحملون جنسية الدولة ولكنهم يعملون خارجها. بينما يدخل في الحساب الأجانب الذين يعملون داخل الدولة.	

CamScanner

س 17	الناتج المحلي الإجمالي :(GDP): هو القيمة النقدية أو السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المواطنون الذين يحملون جنسية الدولة سواءً كانوا مقيمين داخل الدولة أو خارجها وذلك خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة).	
س 18	لا يدخل في حسابات الناتج القومي ما ينتجه الأجانب الذين يعملون داخل الدولة.	
س 19	اذا كان الناتج المحلي الاجمالي = 2600 مليون ج وما يدخله المواطنون العاملون في الخارج الى دولتهم =800 مليون جنيه وما يخرجه الأجانب العاملون داخل الدولة الى بلادهم = 1200 مليون جنيه فان الناتج القومي الاجمالي يساوي (3000 مليون جنيه).	
س 20	تغير الأسعار مع بقاء العوامل الاخرى على حالها يؤدي الى انتقال منحنى الطلب لليمين أواليسار.	
س 21	تغير العوامل الأخرى مع بقاء السعر ثابت يؤدي الى التمدد والانكماش على نفس منحنى الطلب	
س 22	لا يمكن في ظل النظرية الكلاسيكية افتراض حدوث أزمة اقتصادية ، لافتراضهم أن حالة عدم التوازن في السوق تكون مؤقتة سرعان ما يعود السوق بعدها بشكل تلقائي الى حالة التوازن .	

CamScanner

	....	
س 23	وفقا لقانون ساي للاسواق فان كل عرض يخلق الطلب الخاص به.	
س 24	من أهم أساسيات الفكر الكلاسيكي وجود بطالة لأن التوظف الكامل يتحقق بطريقة تلقائية ، ومن ثم فجميع الموارد (الأرض،العمل، رأس المال،التنظيم) المتاحة في المجتمع غير مستغلة بالكامل	
س 25	النقود عند الكلاسيك تظل غير محايدة ولها أثر في تبديل الأوضاع الاقتصادية والتأثير على وضع التوازن.	

السؤال الثاني : اختر الاجابة الصحيحة مما يلي :

1-ذا كان الناتج المحلي الاجمالي **(GDP)** لدولة ما يساوي **(5000)** مليون جنية ، وكانت تحويلات عناصر الانتاج المحلية العاملة في الخارج (المحولة للداخل) تساوي **(500)** مليون جنية ، وتحويلات عناصر الانتاج الأجنبية العاملة بالداخل (المحولة للخارج) تساوي **(300)** مليون جنية ، فإن الناتج القومي الأجمالي **(GNP)** يساوي :

أ- 5200 مليون جنية .

ب- 5500 مليون جنية .

ج-5300 مليون جنية.

د- 4800 مليون جنية.

2-قيمة الكميات المنتجة في سنة معينة مضروبة بأسعار سنة الأساس هي تعبير عن:

أ- الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي .

CamScanner

ب- الناتج المحلي الاجمالي الإسمي .

ج-مثبط أسعار الناتج المحلي الاجمالي .

د- مقدار التضخم الذي أصاب الأسعار .

3-القيمة المضافة عبارة عن :

أ- قيمة السلعة النهائية ناقصاً قيمة المواد الأولية والوسيطة المستخدمة في إنتاجها .

ب- الزيادة في قيمة إجمالي الناتج القومي نتيجة لارتفاع المستوى العام للأسعار .

ج-قيمة إجمالي الناتج القومي فبل التأثر بالارتفاع في المستوى العام للأسعار.

د- لاشيء مما سبق .

4-الفرق بين صافي الناتج القومي وإجمالي الناتج القومي هو :

أ- اهتلاك رأس المال (الاستهلاك) .

ب- الضرائب غير المباشرة .

ج-الضرائب المباشرة .

د- كل ما سبق .

5- يعرف الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بأنه :

أ- القيمة النقدية أو السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها داخل الدولة خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

ب- القيمة النقدية أو السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها داخل وخارج الدولة خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

CamScanner

ج-مجموع السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها داخل الدولة خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

د- مجموع السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها داخل وخارج الدولة خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

6-اذا كان الانفاق الاستهلاكي الخاص يساوي 200 مليون جنية ، والاستثمار الاجمالي يساوي 180 مليون جنية والانفاق الحكومي يساوي 200 مليون جنية والصادرات تساوي 120 مليون جنية ، والواردات تساوي 100 مليون جنية . فان الناتج القومي الاجماليGNP بطريقة الانفاق يساوي:

أ- 800 مليون جنية.

ب- 600 مليون جنية .

ج-500 مليون جنية .

د- 380 مليون جنية .

7-الانفاق الكلي AD يمكن حسابة من خلال المعادلة التالية :

أ- $C + I + G + Xn$

ب- $C + I + G + M + X$

ج- $C + I + G + M - X$

د- $C - I + G + X - M$

8- منحنى العرض الكلي عند الكلاسيك ...

أ- يتجه من أعلى الى أسفل.

ب- يتجه من أسفل الى أعلى .

ج-عمودي على المحور السيني.

د- موازي للمحور السيني

9- وفقا لقانون .....فان كل عرض يخلق الطلب الخاص به.

أ- الطلب والعرض .

CamScanner

ب- ساي للاسواق.

ج-التوازن .

د- كينز

10- يمكن قياس قيمة الناتج القومي الاجمالي عن طريق :

أ- طريقة الانتاج من السلع والخدمات

ب- طريقة الانفاق.

ج-طريقة الدخل.

د- جميع ما سبق .

11- الدخل الشخصي المتاح هو :

أ- الدخل الشخصي – ضريبة الدخل الشخصي .

ب- الدخل الشخصي + ضريبة الدخل الشخصي .

ج-الدخل الشخصي / ضريبة الدخل الشخصي .

د- الدخل الشخصي × ضريبة الدخل الشخصي .

12- يتم حساب الناتج القومي الاجمالي الحقيقي بعد استبعاد أثر:

أ- التغير في الانتاج .

ب- التغير في الأسعار .

ج-التغير في سعر الصرف .

د- جميع ما سبق.

13- توازن الاقتصاد الكلي هو :

أ- تعادل قوى الطلب الكلي مع قوى العرض الكلي .

ب- انخفاض قوى الطلب الكلي و قوى العرض الكلي .

ج-ارتفاع قوى الطلب الكلي و قوى العرض الكلي .

د- لا شئ مما سبق .

CamScanner

السؤال الثالث : تمارين متنوعة :

تمرين 1 :

دولة ما انتجت ثلاث سلع هي القمح والدقيق والخبز وكان ثمن القمح 400ج / طن بينما كان ثمن الدقيق 500 ج/طن ، وثمن الخبز 800 ج/طن. اوجد الناتج القومي الاجمالي؟

CamScanner

تمرين 2 :

دولة ما انتجت ثلاث سلع هي القطن والنسيج والملابس الجاهزة وكان ثمن القطن 20 ج بينما كان ثمن النسيج 30 ج ، وثمن الملابس الجاهزة 50 ج . اوجد الناتج القومي الاجمالي؟

CamScanner

تمرين3 :

يحتوى الجدول التالي على بيانات افتراضية للدخل القومي لدولة ما بالمليون جنية :

البند	القيمة	البند	القيمة
اهتلاك راس المال	**100**	**ايجار وريع**	**140**
ضرائب على أرباح الشركات	**120**	**ارباح**	**110**
أرباح محتجزة	**200**	**ضرائب غير مباشرة**	**150**
الاستثمار الاجمالي	**180**	**فوائد**	**70**
دخل ملاك	**160**	**الاجور**	**200**
		اعانات انتاج	**50**

المطلوب:

1- حساب الناتج القومي الاجمالي بطريقة الدخل .

2- الناتج القومي الصافي .

CamScanner

تمرين 4 :

يحتوى الجدول التالي على بيانات افتراضية للدخل القومي لدولة ما بالمليون جنية :

البند	القيمة	البند	القيمة
صادرات	12	اهتلاك راس المال	22
واردات	8	ضرائب على أرباح الشركات	15
ضرائب غير مباشرة	3	أرباح محتجزة	34
الانفاق الحكومي	71	الاستثمار الاجمالي	56
المدفوعات التحويلية (للافراد)	26	ضريبة الدخل	8
فوائد	6	الايجارات	9
الاجور	238		

المطلوب :

1- الناتج القومي الاجمالي

2- الناتج القومي الصافي

3- الدخل القومي

4- الدخل القابل للتصرف

5- الانفاق الاستهلاكي الخاص (العائلي).

CamScanner

تمرين 5 :

يحتوى الجدول التالي على بيانات افتراضية للدخل القومي لدولة ما بالمليون جنية :

البند	القيمة	البند	القيمة
أقساط معاشات والتأمين	10	اجمالي الاستثمار	74
ضرائب على أرباح الشركات	38	ضرائب الدخل	37
أرباح محتجزة	34	ضرائب غير مباشرة	19
صافي الاستثمار	51	الانفاق الاستهلاكي	310
الناتج القومي الاجمالي	468	المدفوعات التحويلية (للافراد)	17

المطلوب حساب:

1- الناتج القومي الصافي 2- الدخل القومي

2- الدخل الفردي أو الشخصي 4- الدخل القابل للتصرف

5- الادخار.

CamScanner

تمرين 6 :

يحتوى الجدول التالي على بيانات افتراضية للدخل القومي لدولة ما بالمليون جنية :

البند	القيمة	البند	القيمة
اهتلاك راس المال	20	صادرات	120
ضرائب على أرباح الشركات	20	واردات	100
أرباح محتجزة	50	ضرائب غير مباشرة	120
الاستثمار الاجمالي	180	الانفاق الحكومي	200
الانفاق عائلي خاص	200	فوائد	70
دخل ملاك	90	الاجور	170
ريع	90	اعانات انتاج	30

المطلوب :

احسب الناتج القومي الاجمالي بطريقة الدخل والانفاق .

CamScanner

السؤال الثالث : أجب عن الأسئلة التالية :

1- عرف كلا من طلب الكلي والعرض الكلي ؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

2-عرف الناتج القومي مستخدما طريقة التدفق الدائري في حالة وجود قطاعين في الاقتصاد مع الرسم ؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

CamScanner

3- اشرح باختصار المقصود بالتدفق الدائري في حالة وجود أربعة قطاعات مع الرسم ؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

4-هناك العديد من الطرق التي يقاس بموجبها الناتج القومي ، اشرح باختصار احدى هذه الطرق ؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

CamScanner

5-وضح الفرق بين كل مما يلي:

- الناتج القومي الاجمالي والناتج المحلي الاجمالي .

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

6- وضح الفرق بين كل مما يلي:

- الناتج القومي الاجمالي والناتج القومي الصافي .

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

CamScanner

7- وضح الفرق بين كل مما يلي:

1- الدخل الشخصي والدخل المتاح .

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

2- ما هي أهم الفرضيات التي تقوم عليها النظرية الكلاسيكية ؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

CamScanner

وضح بالرسم والشرح:

1- منحى العرض الكلي في الفترة القصيرة والفترة الطويلة .

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

CamScanner

2- وضح بالرسم والشرح:

- التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي في المدى القصير .

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

CamScanner

3- وضح بالرسم والشرح:

- التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي في المدى الطويل .

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

CamScanner

4- وضح بالرسم والشرح:

- اشتقاق منحنى العرض الكلي عند الكلاسيك.

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

CamScanner

5- وضح بالرسم والشرح:

- النموذج الكلاسيكي للتوازن الكلي .

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.

CamScanner

المعهد العالي للدراسات المتطورة

بالقطامية

كراسة تطبيقات الاقتصاد الكلي

الدكتورة / رباب فتحي عبد العزيز نجم.

دكتوراة الفلسفة في الاقتصاد ـ جامعة عين شمس

ماجستير اقتصاد ـ جامعة عين شمس

الفصل الثاني

الشعبة : نظم معلومات.

الفرقة : الثالثة .

الرقم الكودي : .....

الاسم بالكامل :.....

CamScanner

السؤال الأول :

مسلسل	ضع علامة (صح) أو خطأ مع تصحيح الخطأ ان وجد	صح أو خطأ
س 1	الميل الحدي للاستهلاك عند الاغنياء أكبر من الميل الحدي للاستهلاك عندالفقراء	
س 2	يتوقف مقدار الزيادة في حجم الاستثمار الناجم عن انخفاض سعر الفائدة على مدى مرونة منحنى الاستثمار أو منحنى الكفاية الحدية لرأس المال.	
س 3	سعر الخصم أو الكفاية الحدية لرأس المال يعتبر معدل العائد الذي يتوقع المشروع الحصول عليه من وراء استثماره في الأصل الإنتاجي طوال حياة هذا الأصل الإنتاجي.	
س 4	الدخل الحقيقي:هو كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها مقابل النقود.	
س 5	عندما تكون الكفاية الحدية لرأس المال أكبر من سعر الفائدة السائد في السوق يكون مربح للمنظم الاقدام على الاستثمار حتى تتعادل (م)= (ع) (استثمار مجدي).	
س 6	عندما تتساوى الكفاية الحدية لرأس المال مع سعر الفائدة السائد في السوق يكون غير مجدي للمنظم الاقدام على الاستثمار	

CamScanner

س 7	الميل الحدي للاستهلاك ناقصا الميل الحدي للادخار يساوي واحد	
س 8	تعبر دالة الاستهلاك عن العلاقة العكسية بين الدخل المتاح والاستهلاك.	
س 9	الميل الحدي للادخار عبارة عن التغير في الادخار الناجم عن التغير في الاستثمار.	
س 10	نقطة الدخل التوازني هي النقطة الناتجة عن تقاطع منحنى الطلب الكلي مع العرض الكلي	
س 11	يمكن للحكومة عن طريق التحكم فى حجم كل من الانفاق الحكومى والضرائب أن تؤثر فى الطلب الكلى بحيث تضمن تحقق التوظف الكامل بدون ضغوط تضخمية أو انكماشية.	
س 12	الاستثمار الاسكاني : يتكون من الأصول المعمرة ، اللازمة لزيادة القدرة الانتاجية في المستقبل . كشراء المعدات والآلات للمشروعات الانتاجية.	
س 13	الاستثمارات المالية مثل شراء أوراق مالية كالأسهم والسندات تعتبر استثمارا من وجهة نظر المجتمع.	

CamScanner

س 14	الميل الحدي للاستهلاك يكون أصغر من الصفر وأكبر من الواحد الصحيح. أي (1 > b > صفر).	
س 15	الميل المتوسط للاستهلاك زائدا الميل المتوسط للادخار يساوي الواحد الصحيح . (الميل المتوسط للاستهلاك + الميل المتوسط للادخار=1.	
س 16	الميل الحدي للاستهلاك (MPC) هو النسبة بين الزيادة في الاستهلاك والزيادة في الدخل	
س 17	الاستهلاك التبعي ، هو الحد الأدنى اللازم للاستهلاك والذي لا يمكن للفرد الاستغناء عنه ليظل على قيد الحياه ، كما أنه يمثل الجزء المقطوع من المحور الرأسي.	
س 18	الميل الحدي للاستهلاك يساوي (0.55 = b)، يعني أن زيادة الدخل بمقدار واحد جنية (1 جنية) تؤدي الى زيادة الاستهلاك بمقدار 55 قرش	
س 19	اذا كانت دالة الاستهلاك C=240+0.7Y،دالة الاستثمار I=560+0.15Y ، ودالة صافي الصادرات Xn=950−0.25Y . فان مضاعف الانفاق العام mG=1.5	

CamScanner

السؤال الثاني : اختر الاجابة الصحيحة مما يلي :

14- توضح دالة الادخار العلاقة بين :

هـ- الدخل والاستهلاك .

ب-الدخل والاستثمار.

ج-الدخل والادخار .

د-لاشئ مما سبق .

15- هو نسبة ما ينفق من الاستهلاك على الدخل:

هـ- الميل المتوسط للادخار .

ب- الميل المتوسط للاستهلاك .

ج- الميل الحدي للادخار .

د- الميل الحدي للاستهلاك.

16- الميل المتوسط للاستهلاك زائدا الميل المتوسط للادخار:

هـ- يساوي واحد صحيح .

و- أقل من الواحد الصحيح .

ز- أكبر من الواحد الصحيح .

ح-لاشئ مما سبق .

17- الطلب على النقود كما حدده كينز يكون للاغراض:

هـ- المعاملات ، والاحتياطي فقط .

و- المعاملات فقط .

ز- المضاربة والمعاملات ، والاحتياطي.

ح-لا شئ مما سبق .

CamScanner

18- الطلب على النقود لأجل المضاربة عند كينز يتوقف على سعر الفائدة والعلاقة بينهما:

هـ- عكسية .

و- طردية .

ز- لا توجد علاقة .

ح- لا شئ مما سبق.

19- في حالة منحنى الكفاية الحدية لرأس المال المرن نجد أن انخفاض سعر الفائدة بنسبة معينة يؤدى الى زيادة الاستثمار :

هـ- بنسبة أكبر من الانخفاض الذي حدث في سعر الفائدة.

و- بنسبة أقل من الانخفاض الذي حدث في سعر الفائدة.

ز- بنسبة مساوية للانخفاض الذي حدث في سعر الفائدة.

ح- لا شئ مما سبق.

20- الانفاق الكلي AD يمكن حسابة من خلال المعادلة التالية :

هـ- $C + I + G + Xn$

و- $C + I + G + M + X$

ز- $C + I + G + M - X$

ح- $C - I + G + X - M$

21- منحنى الكفاية الحدية لرأس المال أو منحنى الطلب على الاستثمار هو منحنى سالب الميل ينحدر من .....

هـ- من أعلى الى أسفل.

و- من أسفل الى أعلى .

ز- عمودي على المحور السيني.

ح- موازي للمحور السيني

CamScanner

السؤال الثالث : تمارين متنوعة :

تمرين (1) :

اذا كان الايراد المتوقع من الأصل في السنة الأولى والثانية 120ج ، وسعر الخصم (أو معدل الكفاية الحدية لرأس المال) يساوي 12% .

أوجد:

1- القيمة الحالية للايراد الصافي في السنة الأولى والثانية ، أو تكلفة الاصل ؟

2- وضح هل يقبل المستثمر على الاستثمار في أي من الحالات التالية:

أ-اذا كان سعر الفائدة السائد في السوق يساوي 10 % ؟

ب- اذاكان سعر الفائدة السائد في السوق يساوي 13% ؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

CamScanner

تمرين (2) :

إذا كان لديك الجدول التالي والذي يوضح مقدار الدخل المتاح (Y) والاستهلاك (C) لاقتصاد ما بالمليار جنيه.

الدخل المتاح (Y)	الاستهلاك (c)
370	375
390	390
410	405
430	420
450	435
470	450
490	465

المطلوب:

أ- الادخار ب- الميل المتوسط للاستهلاك

ج-الميل المتوسط للادخار د- الميل الحدي للاستهلاك واللادخار.

CamScanner

تمرين (3) :

إذا كان لديك الجدول التالي والذي يوضح مقدار الدخل المتاح (Y) والاستهلاك (C) لاقتصاد ما بالمليار جنيه.

الدخل المتاح (Y)	الاستهلاك (c)
400	500
500	580
600	660
700	740
800	820
900	900
1000	980

المطلوب:

أ-الادخار **ب- الميل المتوسط للاستهلاك**

ج-الميل المتوسط للادخار **د- الميل الحدي للاستهلاك واللادخار**

CamScanner

تمرين 4 :

إذا كانت دالة الاستهلاك هي **C = 200 + 0.8 Y** ، والاستثمارالمستقل = **200** **I°** .

اجد : أ- مستوى الدخل التوازني . ب- قيمة الاستهلاك والادخار عند مستوى التوازن. ج- الطلب الكلي .

CamScanner

تمرين (5) :

فيما يلي معلومات الخاصة باقتصاد ما كما يلي :

1- الاستثمار المستقل (الثابت) 400 جنية .

2- الصادرات 4000 جنية والواردات 2700 جنية .

3- دالة الاستهلاك $\mathbf{C = 100 + 0,6\ Y}$

4- الانفاق الحكومي ثابت عند 300 جنية .

المطلوب :تحديد الدخل التوازني لهذا الاقتصاد مع رسم الدالة بيانيا.

CamScanner

تمرين (6) :

اذا كانت دالة الاستهلاك **C = 200 + 0.75Y**

ودالة الاستثمار **I = 400+0.20Y**

ودالة صافي الصادرات **XN=800-0.35Y**

والانفاق الحكومي **G=2600**

المطلوب :

تحديد حجم الانفاق الحكومي اللازم لرفع مستوى الدخل القومي الى المستوى الذي يحقق العمالة حجم العمالة الكاملة في الاقتصاد ، وهو يساوي 22500 مليون جنية . مع العلم أن Y هي مستوى الدخل القومي في الاقتصاد.

.....

تمرين (7) :

اذا كانت دالة الاستهلاك **C = 300 + 0.50Y**

ودالة الاستثمار **I = 150+0.35Y**

ودالة صافي الصادرات **XN=250-0.35Y**

والانفاق الحكومي **G=1300**

المطلوب :

تحديد حجم الانفاق الحكومي اللازم لرفع مستوى الدخل القومي الى المستوى الذي يحقق العمالة حجم العمالة الكاملة في الاقتصاد ، وهو يساوي 54500 مليون جنية . مع العلم أن Y هي مستوى الدخل القومي في الاقتصاد.

.....

CamScanner

السؤال الثالث : أجب عن الأسئلة التالية :

1-ما المقصود بالسياسة المالية التوسعية والانكماشية وايهما نتبع عند علاج مشكلتي البطالة والتضخم ؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

2- وضح مع الرسم العلاقة بين سعر الفائدة ومعدل الكفاية الحدية لرأس المال وحجم الاستثمار؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

CamScanner

3- باستخدام المعادلات الجبرية والرسم ، وضح كيف يتحقق التوازن في اقتصاد مكون من قطاعين (الاستهلاكي والاستثماري) ؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

CamScanner

4-وضح مع الرسم دالة الاستهلاك ودالة الادخار؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

CamScanner

5-باستخدام المعادلات الجبرية والرسم ، وضح كيف يتحقق التوازن في اقتصاد مفتوح مكون من 4 قطاعات (الاستهلاكي والاستثماري وعالم خارجي وحكومي).

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

CamScanner

6-وضح كيفية الوصول لمستوى الدخل التوازني جبريا في حالة اقتصاد مغلق مكون من قطاعين؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

CamScanner

7-اكتب مع الشرح أدوات السياسة الاقتصادية الكلية ؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

CamScanner

8-اشرح بالتفصيل كيفية استخدام السياسة النقدية في أوقات التضخم والانكماش؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

CamScanner

9-اشرح بالتفصيل كيفية استخدام السياسة المالية في أوقات التضخم والانكماش؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

CamScanner

10- اشرح بالتفصيل كيف يمكن للاستثمار في الصحة أن يكون أحد أدوات السياسة الاقتصادية ؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

CamScanner

السؤال الرابع :

البيانات التالية عن الدخل (Y) والاستهلاك (C) لاقتصاد ما: (بالمليار جنية)

الدخل (Y)	الاستهلاك©	الادخار (S)	التغير في الدخل	التغير في الاستهلاك	التغير في الادخار	الميل الحدي للاستهلاك (b)	الميل الحدي للادخار
0	20	- 20	-	-	-	-	-
20	30						
40	40						
60	50						
80	60						
100	70						
120	80						

المطلوب :

أ- أكمل بيانات الجدول أعلاه .

- اكتب دالة الاستهلاك مع رسمها بيانيا .
- اكتب دالة الادخار مع رسمها بيانيا .

CamScanner

السؤال الخامس :

البيانات التالية عن الدخل (Y) والاستهلاك (C) لاقتصاد ما: (بالمليار جنية)

الدخل (Y)	الاستهلاك ©	الادخار (s)	التغير في الدخل	التغير في الاستهلاك	التغير في الادخار	الميل الحدي للاستهلاك (b)	الميل الحدي للادخار
0	160	-160	–	–	–	–	–
200	280						
400	400						
600	520						
800	640						

المطلوب :

أ- أكمل بيانات الجدول أعلاه .

- اكتب دالة الاستهلاك مع رسمها بيانيا .
- اكتب دالة الادخار مع رسمها بيانيا .

CamScanner